



مؤسسة الخليج للاستثمار هي مؤسسة مالية خليجية رائدة تأسست برعاية مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتملكها بالتساوي حكومات الدول الست الأعضاء في المجلس وهي الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر، ودولة الكويت.

تقدم المؤسسة مجموعة متنوعة من الخدمات المالية بهدف تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والمساهمة في تطوير عملية التنمية الاقتصادية في منطقة الخليج.

المحتويات

١	المؤشرات المالية	٤٠	تقرير مراقبي الحسابات المستقل
٢	أعضاء مجلس الإدارة	٤١	الميزانية العمومية
٤	كلمة رئيس مجلس الإدارة	٤٢	بيان الدخل
٦	تقرير الرئيس التنفيذي	٤٣	بيان التغيرات في حقوق المساهمين
١٠	إستعراض الوضع الإقتصادي	٤٤	بيان التدفقات النقدية
٢٤	إستعراض الوضع المالي	٤٥	إيضاحات حول البيانات المالية
٢٢	إدارة المخاطر	٦٤	الاستثمارات المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي
		٦٥	الدليل الإداري للمؤسسة

المؤشرات المالية

صافي الإيرادات (مليون دولار أمريكي)

٠٢	٩٠,٣
٠١	٨٥,٣

إجمالي الأصول (مليون دولار أمريكي)

٠٢	٥,٨٠٥
٠١	٥,٥٤١

حقوق المساهمين (مليون دولار أمريكي)

٠٢	١,١٧٨
٠١	١,١٥٢

٢٠٠١	٢٠٠٢	ملايين الدولارات الأمريكية
للسنة المالية		
٤٨,٨	٧٩,٢	صافي إيرادات الفوائد
٥١,٧	٤٣,٦	إيرادات أخرى
٢٦,٩	٢٨,٠	مصاريف التشغيل
٢٦,٧	-	صافي إيرادات العمليات المتوقفة
٨٥,٣	٩٠,٣	صافي الإيرادات
في نهاية العام		
٥,٥٤١,٠	٥,٨٠٤,٩	إجمالي الأصول
٢٢٠,٦	٣٠٨,٧	أوراق مالية وصناديق مداره
٣,٠٥٥,٦	٣,٥٦٤,١	أوراق مالية استثمارية
٤٨٧,٩	٤٢٦,٨	قروض وصناديق استثمارية
١,٤٦٤,٨	١,٧٠٥,١	الودائع
١,١٥١,٧	١,١٧٨,١	حقوق المساهمين
نسب مختارة (%)		
الربحية		
١١,٤	١٢,٠	العائد على رأس المال المدفوع
٧,٣	٨,٣	العائد على متوسط حقوق المساهمين
كفاءة رأس المال		
(حسب معايير بنك التسويات)		
٣٥,٩	٣٥,٠	نسبة إجمالي مخاطر الأصول
٣٥,٨	٣٤,٩	كفاءة الفئة الأولى من رأس المال
٢٠,٨	٢٠,٣	نسبة حقوق المساهمين لمجموع الأصول
جودة الأصول		
٨,٨	٧,٤	نسبة القروض والصناديق الائتمانية الى إجمالي الأصول
٥٥,١	٦٠,١	نسبة الأوراق المالية الى إجمالي الأصول
٩٥,٩	٩٩,٣	الالتزامات في دول مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كنسبة من إجمالي الأصول
السيولة		
٧١,٧	٧٦,٣	نسبة الأصول السائلة الى إجمالي الأصول
الانتاجية		
٣,٧	٤,٤	ربح التشغيل مقسوما على مصاريف التشغيل

ملحوظة: لقد تم إعادة تصنيف بعض الأرقام المالية المقارنه للسنة السابقة لتتطابق مع تصنيف عام ٢٠٠٢.

الإمارات العربية المتحدة

معالي الدكتور محمد خلفان بن خرياش
وزير الدولة لشؤون المالية والصناعة

سعادة السيد راشد أحمد رشيد §*
نائب المدير العام
مؤسسة الإمارات للخدمات

مملكة البحرين

معالي السيد عبدالله حسن سيف
وزير المالية والاقتصاد الوطني

سعادة السيد راشد إسماعيل المير §*
مدير عام
الهيئة العامة لصندوق التقاعد

المملكة العربية السعودية

معالي الدكتور إبراهيم العساف
وزير المالية والاقتصاد الوطني

معالي الشيخ حمد السيارى §
محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي

الإدارة العليا

السيد هشام عبدالرزاق الرزوقي
الرئيس التنفيذي

سلطنة عُمان

معالي احمد بن عبدالنبي مكي
رئيس مجلس الإدارة
وزير الاقتصاد الوطني
نائب رئيس مجلس الشؤون المالية
وموارد الطاقة

سعادة درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي §
وكيل الشؤون المالية
وزارة المالية

دولة قطر

معالي السيد يوسف حسين كمال *
نائب رئيس مجلس الإدارة
وزير المالية

معالي السيد عبدالله خالد العطية §
محافظ مصرف قطر المركزي

دولة الكويت

معالي الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح
وزير الدولة للشؤون الخارجية ووزير المالية
ووزير التخطيط بالوكالة

سعادة السيد عبدالمحسن يوسف الحنيف §*
وكيل وزارة المالية

* رئيس اللجنة التنفيذية
§ عضو اللجنة التنفيذية
❖ عضو لجنة التدقيق



يسرني، نيابة عن مجلس الإدارة، أن أقدم التقرير السنوي والحسابات الختامية لمؤسسة الخليج للاستثمار للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

كما أود أن أذكر أن عام ٢٠٠٢ يشكل عاماً آخر من النجاح لمؤسسة الخليج للاستثمار، حيث سجلت الأرباح والأصول نمواً واضحاً. فقد ارتفعت إيرادات التشغيل بما يفوق ٢٢٪ لتصل إلى ١٢٢,٨ مليون دولار أمريكي، بينما زادت الأصول بحوالي ٥٪ لتصل إلى ٥,٨٠٤,٩ مليون دولار أمريكي. وبلغ صافي الربح خلال العام ٩٠,٣ مليون دولار أمريكي مرتفعاً بنسبة ٥,٩٪ عن مستواه في العام السابق، وهذا ما يمثل عائداً على حقوق المساهمين بنسبة ٨,٣٪، ويأتي هذا الأداء السليم خلال العام بفضل المبادرات الاستراتيجية التي تعكس بوضوح التزام المؤسسة بالاستراتيجية المعتمدة من مجلس الإدارة. كما يبرز هذا الأداء الجيد قدرة المؤسسة على تحقيق التنوع في أصولها بما يتماشى مع ظروف ومتغيرات العمل.

ولقد اعتمدت المؤسسة خلال العام خطط عمل واضحة الأهداف سعياً إلى تنويع وتعزيز الإيرادات، ورفع الكفاءة التشغيلية من خلال حسن إدارة المصروفات وتوسيع نطاق الأنشطة التشغيلية. وقد انعكست ثمار هذه المبادرات في الأداء القوي الذي سجلته المؤسسة خلال عام ٢٠٠٢، وأنا على ثقة من أن المؤسسة ستواصل الاستفادة من خطط تنويع الأنشطة ومصادر الإيرادات في المستقبل. هذا، ونوي الاستمرار في تنمية الميزانية العمومية على مدى السنوات القليلة القادمة إلى مستوى يتناسب مع القاعدة الرأسمالية القوية، وبما يتوافق مع العائد المستهدف على حقوق المساهمين وذلك في حدود المخاطر المقبولة لدى المؤسسة.

كما ستواصل المؤسسة جهودها لإعادة ترتيب جهازها الإداري والفني بما يفي بمتطلبات استراتيجية جديتها. ومن المهم أن نستذكر بإيجاز أن استراتيجية المؤسسة تركز على منطقة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبشكل أساسي من خلال المساهمات المباشرة في المشاريع. فما يزيد عن ثلث مجموع أصول المؤسسة مستمر ضمن دول المجلس في أدوات استثمارية مختلفة. إن استراتيجيتنا لا تعني فقط توجيه مزيد من الموارد الاستثمارية إلى اقتصاديات دول المجلس، بل وتستتبع أيضاً تفعيل دور المؤسسة كمطور ومروج لأفكار ومنتجات استثمارية تعزز وتشجع دور القطاع الخاص في المنطقة. إن نقاط قوتنا الرئيسية تكمن في هيكل ملكية المؤسسة ومكانتها في المنطقة، ومركزها الرأسمالي القوي، وهيكلها التنظيمي المرن والفعال، وتركيزها الاستراتيجي الواضح. وأنا واثق من أن المؤسسة تتمتع الآن بالوضع المناسب وبالمصادر التمويلية الكافية التي تمكنها من تعزيز نقاط القوة هذه، ومواصلة مسيرة نجاحها.

وقد بلغت حقوق المساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ ما مجموعه ١,١٧٨,١ مليون دولار أمريكي. ويتوافر قاعدة رأسمالية تزيد عن ٢٠٪ من مجموع الأصول، تواصل المؤسسة الحفاظ على مكانتها كواحدة من أقوى المؤسسات المالية من حيث الملاءة المالية في المنطقة. ونحن ننظر إلى هذا المركز الرأسمالي الراسخ كمورد استراتيجي سنعمل جاهدين على الاستفادة منه بطريقة فعالة ومنظمة لتحقيق عوائد تنافسية. فإدارة رأس المال تشكل ركناً

جوهرياً من فلسفة المؤسسة في إدارة المخاطر، وتأخذ في الاعتبار المتطلبات الاقتصادية والرقابية.

ويسرني الترحيب بمعالي الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح، وزير الدولة للشؤون الخارجية ووزير المالية ووزير التخطيط بالوكالة في دولة الكويت، الذي انضم إلى عضوية مجلس إدارة المؤسسة بدلاً من الدكتور يوسف حمد الابراهيم. كما اغتتم هذه المناسبة لأشكر الدكتور الابراهيم على مساهمته القيمة خلال فترة عضويته في مجلس الإدارة، متمنياً له دوام النجاح والتوفيق.

لقد تسلّمت رئاسة مجلس إدارة المؤسسة في شهر ابريل من عام ٢٠٠٢، وأود أن أعرب عن خالص شكري لزميلي معالي الدكتور ابراهيم العساف على كل ما قدمه من جهود مخلصه ودؤوبة خلال فترة رئاسته للمجلس في السنتين الماضيتين. وحيث أنه

يتم شغل منصب رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة دورياً كل سنتين من قبل وزراء مالية حكومات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن معالي السيد يوسف حسين كامل وزير المالية بدولة قطر أصبح يشغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة في أعقاب اجتماع الجمعية العمومية لمساهمي المؤسسة في ابريل من عام ٢٠٠٢. ويسرني أن أرحب بمعاليه متمنياً له كل النجاح في منصبه كنائب لرئيس مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية. كما أتقدم ببالغ التقدير والامتنان إلى أعضاء مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية على ما قدموه من توجيهات استراتيجية حكيمة، وإلى إدارة وموظفي المؤسسة على ما أبدوه من التزام وجهود مخلصه ساهمت في تحقيق هذه النتائج الجديرة بالثناء.

أحمد مكي
رئيس مجلس الإدارة

لقد واصلت مؤسسة الخليج للاستثمار جهودها الرامية إلى إدارة أنشطتها الرئيسية وفقاً لتوجيهات استراتيجية محددة، وبفضل اتباع أساليب محددة الأهداف في تطوير وإدارة تلك الأنشطة فلقد تمكنت المؤسسة من تسجيل أداء مالي قوي خلال عام ٢٠٠٢.

تقرير الرئيس التنفيذي

لقد ارتفعت إيرادات التشغيل بنسبة تفوق ٢٢٪، لتصل إلى ١٢٢,٨ مليون دولار أمريكي عن مستواها البالغ ١٠٠,٥ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠١. وهذا الأداء القوي يؤكد مجدداً قدرة المؤسسة على إيجاد الفرص الاستثمارية المناسبة في بيئة تشغيلية تتسم بالتحدي. ولقد كان عام ٢٠٠٢ هو أول عام تشغيلي كامل للمؤسسة منفردة بعد بيعها لشركتها الرئيسية التابعة "بنك الخليج الدولي" خلال عام ٢٠٠١.

ويبلغ صافي الربح بنهاية العام ٩٠,٣ مليون دولار أمريكي بزيادة قدرها ٥,٩٪ مقارنة بالعام السابق، وذلك بالرغم من تكوين مخصصات بمبلغ ٢٨,٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٢. ويمثل صافي الربح هذا عائداً على حقوق المساهمين بواقع ٨,٣٪. علماً بأن المستوى المرتفع من المخصصات التي تم تكوينها عام ٢٠٠٢ إنما يعكس السياسة المتحفظة التي تتبعها المؤسسة بشأن المخصصات والمعايير المتشددة التي تطبقها في تقييم الأصول. ورغم صعوبة الأوضاع في البيئة التشغيلية، سجل كل من النشاطين الأساسيين للمؤسسة، وهما نشاط الاستثمارات المباشرة في المشاريع ونشاط الأسواق العالمية، أداءً جيداً حقق العائد المستهدف لعام ٢٠٠٢.

وتلقت مؤسسة الخليج للاستثمار خلال العام مبلغ ٢٥ مليون دولار أمريكي من هيئة التعويضات بالأمم المتحدة، حيث تمت معاملة هذا المبلغ محاسبياً "كبندي استثنائي" ولم يدرج ضمن إيرادات التشغيل. وهذا الإيراد غير المتكرر ناشئ عن المطالبة التي تقدمت بها المؤسسة لتعويضها عن الخسائر التي تكبدتها نتيجة للغزو والاحتلال العراقي للكويت في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١.

وبادرت وكالة موديز في يونيو من عام ٢٠٠٢ إلى رفع التصنيفات الائتمانية للمؤسسة على المدى الطويل والمدى القصير إلى مرتبتي "Baa1" و "P-2"، على التوالي، الأمر الذي يشير إلى الوضع الرأسمالي القوي للمؤسسة، وهيكل ملكيتها ومكانتها في منطقة الخليج، واستراتيجيتها الواضحة المحددة الأهداف، وربحيتها، وجودة أصولها، والمستوى المهني العالي لموظفيها وإدارتها.

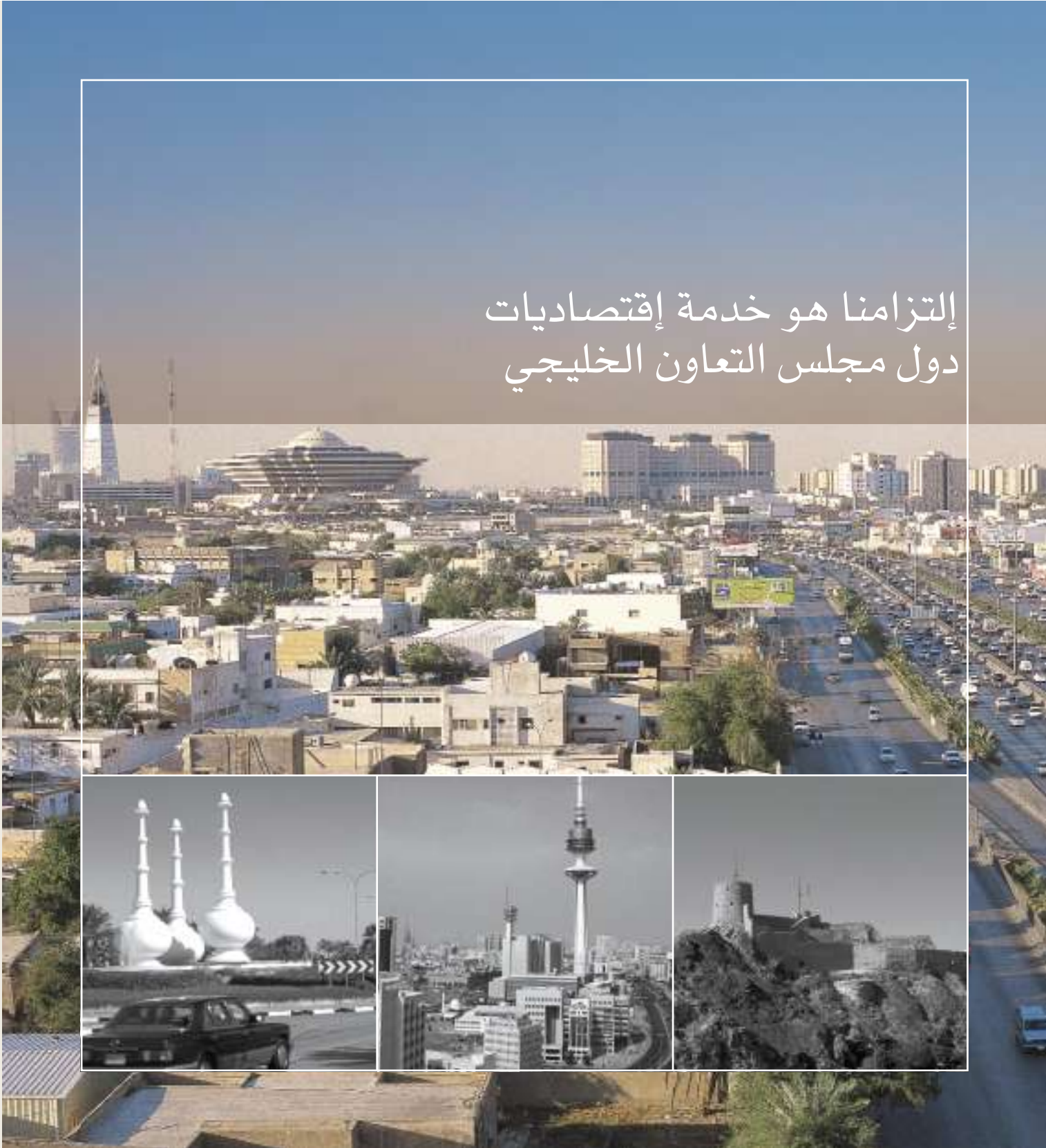
وفي إطار الجهود المتواصلة لتتبع مصادر إيرادات المؤسسة، قامت المؤسسة في يوليو من عام ٢٠٠٢

بإصدار سندات بسعر فائدة عائم وباستحقاق مدته خمس سنوات. وبفضل الطلب المتزايد على الاكتتاب في هذه السندات من جانب مؤسسات مالية إقليمية ودولية، بادرت المؤسسة إلى زيادة القيمة الإجمالية للإصدار إلى ٣٠٠ مليون دولار أمريكي، الأمر الذي مكّنها من وضع تسعير ملائم لهذا الإصدار قياساً بالاصدارات المماثلة التي طرحت مؤخراً في المنطقة.

وعلى صعيد الاستثمارات المباشرة في المشاريع، باعت المؤسسة استثمارها في شركة "كليس ستريم" (Clearstream) الدولية المتخصصة بالمقاصة والتسوية، محققة ربحاً جيداً من هذا البيع بما ينسجم مع الاستراتيجية التي تطبقها المؤسسة في الخروج من الاستثمارات في وقت مناسب مع تحقيق عائد مقبول. وإضافة إلى الربح المحقق من هذه العملية، ساهم نشاط الاستثمارات المباشرة في زيادة إيرادات التشغيل من خلال حصص الأرباح والتوزيعات النقدية الناتجة عن مساهمتنا في مشاريع أخرى.

وقد واصلت المؤسسة مهمة مراجعة وإعادة هيكلة محفظة استثماراتها في المشاريع بدول مجلس التعاون. واشتملت هذه المحفظة كما بنهاية عام ٢٠٠٢ على ٣٤ مشروعاً موزعة على دول المجلس الست، وبلغ مجموع تلك الاستثمارات حوالي ٣٠٦ مليون دولار أمريكي، علماً بأن القيمة الإجمالية لهذه المشاريع تبلغ ٦ بليون دولار أمريكي موجهة كلها لاقتصاديات المنطقة. وتركز استراتيجيتنا الخاصة بالاستثمارات المباشرة في المشاريع على السعي نحو طرح الأفكار والمقترحات الاستثمارية التي تسهم في تطوير اقتصاديات دول المجلس. وسيتركز هذا السعي على تطوير المشاريع وترويجها بدلاً من مجرد المساهمة فيها. ومن المبادرات الرئيسية التي هي قيد الدراسة الآن إنشاء مجمع في أبوظبي لدرفلة الفولاذ غير القابل للصدأ، بتكلفة استثمارية تقدر بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار أمريكي، وذلك لتلبية الطلب على لفائف وصفائح الفولاذ في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي وخارجها. وستعمل المؤسسة على استغلال الفرص المتاحة في القطاعات الاستثمارية التي تتطوي على احتمالات أكبر لتحقيق الأرباح مثل قطاع إنتاج الكهرباء وقطاع الخدمات المالية، إضافة إلى مشاريع صناعية مختارة.

إلتزامنا هو خدمة إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي



ولقد أسفرت الجهود المبذولة لإعادة هيكلة المحفظة عن قيام المؤسسة بدور رئيسي في دمج شركتين هما "كوسموبلاست" و "انتربلاست"، وكلاهما تتخذان من الإمارات العربية المتحدة مقراً لهما وتعملان في نفس القطاع الصناعي. ومن المفترض أن يؤدي الدمج إلى تعزيز اقتصاديات الحجم وتوفير التكاليف وكفاءة أعلى في التشغيل، مما سينعكس إيجاباً على شكل عوائد أعلى للمستثمرين. وبنفس الروح الهادفة إلى تعظيم الربحية، استكملت المؤسسة عملية إعادة الهيكلة الرأسمالية لإحدى شركاتها التابعة "شركة الخليج للاستثمار الصناعي"، وأفضت تلك العملية إلى تخفيض تكلفة الاستثمار بالنسبة للمؤسسة من مبلغ أولي قدره ٩٤,٥ مليون دولار أمريكي إلى ٥٢,٩ مليون دولار أمريكي. كما شهد عام ٢٠٠٢ تطورات هامة أخرى أيضاً، فقد دخل كل من مشروع راس لفان للطاقة في قطر وشركة مزارع دواجن الصفاء في عُمان مرحلة الإنشاء، في حين أن كلاً من شركة المنار للمنتجات البلاستيكية في المملكة العربية السعودية، والشركة الكويتية العالمية للصناعات المتطورة، قد بدأت إنتاجها التجاري.

ولقد واصلت الاستثمارات في **الأسواق العالمية** دورها كمحرك رئيسي لنمو الإيرادات الإجمالية للمؤسسة. فمن خلال الإدارة النشطة لهيكل المحفظة والاستغلال الأمثل لمصادر التمويل، حققت محفظة الاستثمار في الأوراق المالية إيرادات ممتازة ساهمت بدرجة هامة في تعزيز ربحية المؤسسة. ومما يميز هذا العام عن الأعوام السابقة هو إسهامات المؤسسة في الأسواق المالية الإقليمية ليس فقط كمستثمر بل ومروج للمنتجات والخدمات المالية إلى المستثمرين الراغبين بذلك في المنطقة. وسعيًا نحو تنويع مصادر إيراداتها، بادرت المؤسسة إلى مزيد من التنويع في محفظة الاستثمارات البديلة، وذلك من خلال صندوق استثماري متنوع للعقود المالية المستقبلية، ومحفظة ائتمان ذات تصنيف عالٍ، وصندوق مجمع لصناديق التحوط ذات العائد العالي، وغيرها من الاستراتيجيات المماثلة. وقد وفرت هذه الاستثمارات إيرادات قليلة المخاطر، إضافة إلى مزايا التنويع قياساً بفئات الأصول التقليدية الأخرى التي تقتتها المؤسسة.

وتظل مؤسسة الخليج للاستثمار ملتزمة بتوسيع مصادر إيراداتها من العمليات المدرة للرسوم.

وكخطوة في هذا الاتجاه، بادرت المؤسسة في أوائل عام ٢٠٠٢ إلى إنشاء وحدة للاستثمار في الأسهم الخليجية، وذلك بهدف جذب أموال المستثمرين لإدارتها واستثمارها في أسواق تلك الأسهم. وخلال فترة قصيرة تقل عن ستة أشهر، تجاوزت الأموال المدارة من قبل هذه الوحدة ما مجموعه ٢٠٠ مليون دولار أمريكي، محققة رافداً مستمراً من الإيرادات مقابل مخاطر ضئيلة. ويظل تركيز المؤسسة بالنسبة لكل من محفظة الأصول الخاصة بها ومحاظف الأصول المدارة لصالح الغير، موجهاً نحو اقتصاديات منطقة دول مجلس التعاون الخليجي التي نفهم جيداً العوامل المؤثرة عليها وندرك بصورة أفضل ما تنطوي عليه من مخاطر. وسعيًا نحو تعزيز دور المؤسسة في الأسواق المالية لمنطقة دول المجلس، قامت المؤسسة بإنشاء محفظة لأوراق الدين في السوق الثانوي. كما وصلت المؤسسة إلى مراحل متقدمة في جهودها لطرح صناديق أوراق دين وأسهم لشركات بدول مجلس التعاون لتسويقها إلى مستثمرين إقليميين ودوليين.

ولقد طورت المؤسسة منهجاً استثمارياً متقدماً يتم بموجبه استخدام رأس المال والمصادر التمويلية الأخرى استناداً إلى معايير العوائد المرجحة بأوزان المخاطر. كما تطبق هذه المعايير لقياس الأداء في فترة ما بعد الاستثمار، بما يمكن المؤسسة بصورة مستمرة من استخدام أصولها على نحو فعال.

وتظل الإدارة الحكيمة للمصروفات ذات أولوية كبيرة في المؤسسة. فالتركيز الشديد والضوابط المطبقة دوماً على هيكل التكاليف تنعكس إيجابياً في النسب العالية للإنتاجية. فنسبة الإنتاجية التي تمثل إجمالي ربح التشغيل مقسوماً على مصروفات التشغيل، قد ارتفعت إلى ٤,٤ ضعفاً في عام ٢٠٠٢ عن مستواها البالغ ٣,٧ ضعفاً في عام ٢٠٠١ و ٢ ضعفاً في عام ٢٠٠٠. وفي تقرير تصنيفها الائتماني للمؤسسة، أبرزت وكالة "ستاندارد اند بورز" هيكل التكاليف في المؤسسة كميزة تنافسية رئيسية من شأنها ان تحقق العديد من المزايا المتمثلة في تحسن الكفاءة التشغيلية وهوامش الربح.

وبهدف تعزيز نظم الرقابة الداخلية في المؤسسة، تم إنشاء لجنة تدقيق منبثقة عن مجلس إدارة المؤسسة خلال عام ٢٠٠٢. وتتمثل المهمة الأساسية لهذه اللجنة في مساعدة مجلس الإدارة على أداء

إصدار المؤشرات الجديدة خطوة هامة في عملية تطوير الأسواق الرأسمالية في المنطقة.

وأود أن أؤكد في الختام أن هذا الأداء القوي الذي سجلته مؤسسة الخليج للاستثمار إنما يعزى أساساً إلى ما أبداه موظفو المؤسسة من مستوى مهني عالٍ ومن تفان وإخلاص وقدرة على العمل معاً كفريقٍ واحد متماسك. ويسرني القول أن المؤسسة قد نجحت خلال العام في استقطاب كوادر عالية الكفاءة من أبناء المنطقة ممن لديهم الخبرات والمهارات المتنوعة التي تكمل بعضها البعض. كما أود أن انتهز هذه المناسبة لأعرب عن بالغ شكري لمجلس إدارة المؤسسة لما قدمه من دعم وتوجيه سديد مستمر كان له أكبر الأثر في تسهيل مهمتنا وفي بلوغ ما سجلته المؤسسة من نجاحات.

هشام عبدالرزاق الرزوقي
الرئيس التنفيذي

مسؤوليته نحو ضمان قيام الإدارة العليا بوضع وتنفيذ نظام مناسب وفعال للضوابط الداخلية في المؤسسة. وإضافة إلى ذلك، فإن هذه اللجنة الفرعية التابعة لمجلس الإدارة، والتي تضم أعضاء غير تنفيذيين من مجلس الإدارة، ستعمل على تعزيز نظم الرقابة الداخلية ومهام التدقيق الداخلي والخارجي.

الدور الاقليمي لمؤسسة الخليج للاستثمار؛ لقد

واصلت المؤسسة جهودها الهادفة نحو إبراز دورها في اقتصاديات دول المنطقة، حيث أنشأت المؤسسة وحدة بحوث لاسهم شركات دول مجلس التعاون بهدف توفير المعلومات الأساسية لقطاع المستثمرين في المنطقة، وتعتبر المؤسسة هذه المهمة الجديدة جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيتها الرامية إلى خدمة اقتصاديات المنطقة. وقد لعبت هذه الوحدة دوراً بالغ الأهمية في تطوير وطرح مجموعة من مؤشرات الأسهم تغطي الأسواق المالية الستة في منطقة دول مجلس التعاون. وتعتبر مؤشرات مؤسسة الخليج للاستثمار رائدة من حيث كونها أول مؤشرات إقليمية تطبق منهجية منتظمة ومتعارف عليها عالمياً، وذلك اعتماداً للعائد الكلي الذي يأخذ في الحسبان التوزيعات النقدية. وفي غياب معايير موثوق بها في منطقة دول المجلس لأداء أسواق الأسهم، يعتبر

لم يشهد عام ٢٠٠٢ حدوث الانتعاش المرتقب للاقتصاد العالمي، فقد سجل الاقتصاد الأمريكي معدل نمو أضعف مما كان متوقفاً خلال العام، بينما سجلت منطقة اليورو نمواً بالكاد يذكر، في حين سجل الاقتصاد الياباني نمواً سلبياً. وكان الأداء الجيد هو أداء الاقتصاد الصيني واقتصاد استراليا والمنطقة المحيطة بها (Australasia).

إستعراض الوضع الاقتصادي

هذه من الأسواق الأمريكية إلى بقية أسواق العالم. وكما يتضح من الجدول رقم (١)، سجلت جميع أسواق الأسهم العالمية الرئيسية أداءً سلبياً خلال العام. فالأسواق الأمريكية قد شهدت للعام الثالث على التوالي انخفاض كافة مؤشرات الأسواق الرئيسية، وهو وضع لم تشهده هذه الأسواق منذ الفترة ما بين ١٩٣٩ - ١٩٤١. ونتيجة لذلك، فإن "ثقافة تملك الأسهم" (Equity Culture)، التي كان المحللون يبشرون بها بقوة جديدة آخذة في الانتشار من الولايات المتحدة إلى أوروبا وباقي أجزاء العالم، قد عانت نكسة خلال العام. والواقع أن الصناديق المشتركة للأسهم الأمريكية قد سجلت لأول مرة منذ عام ١٩٨٨ وضعية زاد فيها حجم السحب من تلك الصناديق عن الإيداعات بها.

وعانت أسواق الأسهم أيضاً من حالة تقلب غير مسبوقة. فالأسواق الأوروبية، وخاصة في ألمانيا، واجهت تقلباً شديداً خلال العام حيث تحرك المؤشر الألماني داكس XETRA DAX بأكثر من ١٠٠٪ ما بين أعلى وأدنى إغلاق له في ١٩ مارس و ٩ أكتوبر. كما أن الأسواق الأخرى شهدت تقلبات قوية أيضاً.

وكان من الواضح أن العام الذي قُدر نمو الاقتصاد الأمريكي فيه بنسبة ٢,٤٪ مقابل ٠,٨٪ لمنطقة اليورو و -٠,٣٪ لليابان،^١ قد تحول إلى عام من المحاولات لإنعاش الاقتصاد من جانب السلطات النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. فبنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي أبقى سعر الفائدة منخفضاً عند ١,٧٥٪ على الأموال الفيدرالية

لكن ذلك لم يكن كافياً لتغيير الصورة الاقتصادية الباهتة على المستوى العالمي. ورغم أن منطقة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد استفادت من ثبات أسعار النفط في الجزء الأخير من العام، إلا أنها لم تسجل سوى نمو فعلي ضئيل في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لقيام منظمة الأوبك بخفض حصص الإنتاج للدول الأعضاء خلال العام.

الاقتصاد العالمي

إستهل الاقتصاد العالمي عام ٢٠٠٢ بإشارة إيجابية مع نمو الاقتصاد الأمريكي بنسبة ١,٤٪ في الربع الأول من العام، بعد أن سجل نمواً سلبياً في الربع الأخير من عام ٢٠٠١. ولقد تجنبت الولايات المتحدة التعريف الفني لمصطلح "الركود" باعتبار أن الاقتصاد الأمريكي لم يسجل نمواً سلبياً لربعين متتاليين من العام. وكانت الآمال في بداية العام تتبئ نحو بدء انتعاش حقيقي في الاقتصاد الأمريكي، بما لذلك من تأثير إيجابي على اقتصاديات بقية دول العالم. لكن هذه الآمال لم تتحقق، وأدى المستوى غير المتوقع للمخالفات المالية والتجاوزات في اعداد البيانات المالية لعدد من الشركات الأمريكية، مقروناً بحالة التوتر وعدم اليقين على المستوى الجيوبولوتيكيال في مناطق العالم المختلفة مثل العراق وافغانستان وكوريا الشمالية، إلى التأثير سلباً على مزاج المستثمرين وإلى اهتزاز الثقة بالأسواق العالمية. كما أن الصدمات التي تلت انفجار فقاعة أسواق الأسهم الأمريكية، وخاصة في قطاعات التكنولوجيا والاتصالات والإعلام، ظلت تعكّر مزاج المستثمرين، وامتدت حالة عدم الارتياح

الجدول رقم ١
مؤشرات أسواق الأسهم العالمية (بالعملات المحلية)

التغيرات	٢١ ديسمبر ٢٠٠٢	٣١ ديسمبر ٢٠٠١
داو جونز الصناعي DJIA	٨,٣٤١,٦٣	١٠,٠٢١,٥٠
ستاندر أند بورز ٥٠٠ (S&P 500)	٨٧٩,٨٢	١,١٤٨,٠٨
نازدك المركب (NASDAQ Composite)	١,٣٣٥,٥١	١,٩٥٠,٤٠
فايننشال تايمز ١٠٠ (FTSE 100)	٣,٩٤٠,٤٠	٥,٢١٧,٤٠
داكس (DAX)	*٢,٨٩٢,٦٣	٥,١٦٠,١٠
كالك ٤٠ (CAC-40)	٣,٠٦٣,٩١	٤,٦٢٤,٥٨
نيكياي ٢٢٥ (Nikkei 225)	*٨,٥٧٨,٩٥	١٠,٥٤٢,٦٢
هانغ سنغ (Hang Seng)	٩,٣٢١,٣٠	١١,٣٩٦,٢٠

* آخر يوم تعامل كان ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٢
المصدر: Bloomberg

Consensus Economics Inc., Consensus Forecasts, 13 January 2003 ^١

دورنا هو المساعدة في تنشيط مجالات الاستثمار
بين دول مجلس التعاون الخليجي



التطورات في أسواق النفط العالمية

قامت منظمة الأوبك بتخفيض حصص الإنتاج المستهدفة بمقدار ١,٥ مليون برميل في اليوم اعتباراً من الأول من يناير ٢٠٠٢. وكانت الحقيقة الهامة التي انطوى عليها هذا التخفيض هي أنه جاء مؤشراً على حقبة جديدة من التعاون بين منظمة الأوبك والدول المنتجة من خارج المنظمة، حيث اشترطت الأوبك أن يكون هذا التخفيض من جانبها مشروطاً بقيام الدول المنتجة من خارج المنظمة بتخفيض إنتاجها بمقدار ٥٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم، وبعد مفاوضات مطولة، وافقت الترويج والمكسيك واندونلا وروسيا على خفض حصص الإنتاج والتصدير المستهدفة.

التوجهات على الأمد القصير

قد تبرز في العقود القادمة أهمية دول حوض الأطلسي النفطية، المكونة من البرازيل والأرجنتين ودول تمتد من موريتانيا إلى ناميبيا جنوباً إلى جنب مع دول الساحل الغربي لإفريقيا، كبلدان رئيسية مصدرة للنفط من خارج منظمة الأوبك. ومن المقدر لإنتاج تلك الدول أن يرتفع إلى ١٠ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٠ عن مستوى الإنتاج البالغ أقل من ٤ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠٠. وهناك عامل آخر مكن الدول المنتجة من خارج المنظمة من زيادة إنتاجها وهو الارتفاع المستمر في إنتاج دول الاتحاد السوفياتي السابق الذي وصل إلى ٩,٤ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٠٢ بعد أن هبط إلى أدنى مستوى له حوالي ٧ مليون برميل في اليوم عام ١٩٩٦، وجاء معظم الإنتاج الإضافي من روسيا وكازاخستان في منطقة بحر قزوين. وتتوقع هيئة الطاقة الدولية أن يكون الإنتاج من خارج المنظمة قد وصل إلى ٤٧,٩٢ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٠٢، مع مزيد من الزيادات المحتملة في عام ٢٠٠٣. وقد سجلت أسعار النفط انتعاشاً نتيجة للمخاوف المتزايدة من نشوب الحرب في منطقة الخليج.

لمعظم العام ليقوم بخفض السعر بمقدار ٥٠ نقطة أساس في نوفمبر ٢٠٠٢. كما خفض البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة خلال الجزء الأخير من العام عندما إتضح أن الاقتصاديات الأوروبية الرئيسية في ألمانيا وفرنسا أصبحت تعاني من الضعف.

وهذا المناخ من أسعار الفائدة المنخفضة قد أفاد المستثمرين في السندات الذين تمتعوا بعوائد إيجابية. فقد سجل مؤشر "سالمون سميث بارني" لسندات الشركات العالمية عوائد إجمالية بلغت ٨,٧٧٪ بالعملة المحلية و ١٦,٥١٪ بالدولار الأمريكي. كما حققت سندات الخزنة الأمريكية باستحقاق ١٠ سنوات فأكثر عوائد إجمالية بلغت ١٦,٧٧٪، في حين أن مؤشر "ميريل لينش الرئيسي" لسندات الشركات الأمريكية سجل عائدات بنسبة ١٠,١٧٪. أما الدولار الأمريكي الذي سجل سعره ثباتاً خلال النصف الأول من العام مقابل باقي العملات الرئيسية، فلقد تراجع أمام اليورو وخاصة في الجزء الأخير من العام.

أما بالنسبة للمستثمرين الخليجيين، فإن أولئك الذين وجهوا استثماراتهم إلى الأسهم العالمية، قد عانوا مقارنة بالسلطات النقدية الوطنية التي عادة ما تحتفظ بمعظم مقتنياتها الأجنبية في أدوات شبه نقدية وأوراق حكومية. وكانت النتائج بالنسبة لمتوسط المستثمرين الخليجيين ذوي الملاحة العالية نتائج مختلطة اعتماداً على مجال استثمار الأصول. وحيث أن مصير الاقتصاديات الخليجية مرتبط بصورة أساسية بالأوضاع النفطية، فإننا سنستعرض بإيجاز ما حدث في أسواق النفط، ونتبع ذلك باستعراض التطورات الاقتصادية الرئيسية التي شهدتها اقتصاديات دول مجلس التعاون.

الجدول رقم ٢

أسعار النفط (دولار أمريكي / برميل)

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	
٢٤,٣٦	٢٣,١٣	٢٧,٦٠	١٧,٤٧	* ١٢,٢٨	سلة أسعار أوبك
٢٤,٣٢	٢٣,٠٦	٢٦,٨١	١٧,٤٥	١٢,٢٠	العربي الخفيف
٢٥,٠٣	٢٤,٤٦	٢٨,٤٤	١٧,٩١	١٢,٧١	خام البرنت
٢٦,١٣	٢٦,٠٠	٣٠,٣٧	١٩,٣٠	١٤,٣٦	غرب تكساس الوسيط

* في ديسمبر ١٩٨٨، بلغ متوسط سعر سلة أوبك ٩,٦٧ دولار أمريكي للبرميل. المصدر: نشرة "MEES"، المجلد ٤٦، العدد ٢ (١٢ يناير ٢٠٠٢).

الجدول رقم ٢
إحصائيات نفط دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

عودات صادرات النفط *** (بليون دولار أمريكي)	متوسط الإنتاج الفعلي ** (الف برميل يوميا)			حصص الانتاج * (ألف برميل يوميا)			دول مجلس التعاون الخليجي التابعة لمنظمة الأوبك
	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	يناير ٢٠٠٣	يناير ٢٠٠٢	يناير ٢٠٠١	
١١,٨	١١,٥	١,٨٥٢	٢,٠٤٢	٢,٠٩٤	١,٩٦٦	١,٨٤٥	١,٧٤١
٧,١	٦,٧	٦٤٠	٦٨١	٦٩٦	٦٣٥	٥٩٦	٥٦٢
٥٣,٨	٥٢,٦	٧,٥٥١	٧,٩٦١	٨,٣٣٦	٧,٩٦٣	٧,٤٧٥	٧,٠٥٣
١٧,٧	١٧,٣	١,٩٥٢	٢,١٢٦	٢,٢١٧	٢,١٣٨	٢,٠٠٧	١,٨٩٤
غير متوفر	غير متوفر	٣٧	٣٧	٣٨	-	-	-
غير متوفر	٨,٠	٨٩٧	٩٥٦	٩٥٥	-	-	-
		١٢,٩٣٠	١٣,٨٠٣	١٤,٣٣٦			

* تقديرات وزارة الطاقة الأمريكية، Energy Information Administration
ب: توقعات وزارة الطاقة الأمريكية، Energy Information Administration
** نشرة "MEES"، المجلد ٤٦، العدد ٢ (١٣ يناير ٢٠٠٢)
*** نشرة "MEES"، المجلد ٤٦، العدد ١ (٦ يناير ٢٠٠٢)
عُمان: وزارة الاقتصاد الوطني،
www.moneoman.gov.com
البحرين: مؤسسة نقد البحرين، التقرير السنوي ٢٠٠١

الجدول رقم ٤
الطلب العالمي على النفط (مليون برميل / يوميا)

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩
٧٧,٧	٧٦,٦	٧٦,٥	٧٦,٢	٧٥,٤

المصدر: IEA، أكتوبر ٢٠٠٢

التوجهات على الأمد الطويل

إن مستوى العرض والطلب يختلف بدرجة هامة على المدى الطويل. فالطلب على الطاقة، وخاصة في الأسواق الاقتصادية الناشئة في جنوب وشرق آسيا، من المتوقع له أن يظل قوياً على مدى السنوات العشر - الخمس عشرة القادمة. ويفترض المحللون أن نمو الطلب على النفط في الصين والهند سوف يتجاوز ٤٪ سنوياً على مدى السنوات الخمس عشرة القادمة. كما يتوقع للبرازيل ودول الاتحاد السوفياتي السابق أن تظهر ارتفاعاً حاداً في الطلب على مدى نفس الفترة، ولو بمعدل سنوي أبطأ. ومع النمو البطيء والمستمر للطلب على النفط في العالم الصناعي بنسبة تزيد قليلاً فقط عن ١٪، فإنه من المتوقع

وهناك عوامل أخرى تؤثر على أسواق النفط ومنها:
- أن المخزون النفطي لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يقل عن المستوى المعتاد البالغ ٢٪ - ٣٪ من الاستهلاك السنوي، حيث تم سحب من هذا المخزون طوال عام ٢٠٠٢.
- شراء الولايات المتحدة الأمريكية النفط لتدعيم احتياطيها النفطي الاستراتيجي، حيث تمت إضافة حوالي ٣٠ مليون برميل إلى هذا الاحتياطي خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٢.
- كانت هناك حالة من عدم اليقين بخصوص صادرات النفط العراقية وكذلك بشأن احتمال نشوء نزاع عسكري في المنطقة.
- الوضع السياسي في فنزويلا وبوليفيا، يظل غير واضح أو مستقر.

إستعراض الوضع الاقتصادي تنمية

في هذا الصدد إيجابية بالنسبة للمنطقة على المدى الطويل.

التوقعات لاقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

سجلت اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نمواً يزيد عن ١٠٪ بالأسعار الاسمية خلال عام ٢٠٠٠، حيث إرتفعت أرصدة الحساب الجاري وأظهرت الموازنات الحكومية تحسناً كبيراً بأن حققت فائضاً في بعض الحالات. لكن العام ٢٠٠١ جاء مخيباً للأمل بسبب تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، والآثار الناجمة عن الهجمات الإرهابية في ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة، وضعف أسواق النفط العالمية.

ويبدو أنه من غير المحتمل لعام ٢٠٠٢ أن يكون قد شهد تحسناً هاماً قياساً لعام ٢٠٠١ بينما النمو الاقتصادي العالمي مازال ضعيفاً. فالزخم المعتاد الذي نراه في حركة الانتعاش التي تلي مرحلة الركود ما زال غائباً بشكل واضح. ومع متوسط أسعار النفط لسلة أوبك لعام ٢٠٠٢ عند مستوى ٢٤,٣٦ دولار أمريكي ومع إجراء التخفيضات في الإنتاج، فإن من المتوقع للأرقام أن تبين أن أداء اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام ٢٠٠٢ كان أداءً ضعيفاً، مع حدوث إنكماش في قطاعات معينة سواء احتسب ذلك بالأسعار الاسمية أو الفعلية. ويقدر صندوق النقد الدولي حدوث نمو فعلي سالب للإنتاج المحلي الإجمالي في الكويت نتيجة لضعف قطاعها غير النفطي، ونمو لا يذكر في كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ونظراً لأن هذه

للطلب على النفط أن يرتفع إلى:

٨٥,٢٠ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠٥

٩٦ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٠

١١٨,٦٠ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٠

ومع ارتفاع الطلب على النفط إلى ما يزيد عن ٨٥ مليون برميل في اليوم، فإن الإنتاج من خارج منظمة الأوبك يصل إلى أقصى حدوده الممكنة، بينما يرتفع إنتاج المنظمة، وخاصة في منطقة الخليج العربي، بدون جهد نسبي، ليسد الفجوة. ولذلك، فإن إنتاج منظمة الأوبك سيصل إلى:

٣٨,٤ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠٥

٤٤,٨ مليون برميل في عام ٢٠١٠

٦٠,٢ مليون برميل في عام ٢٠٢٠

ويرجع الاعتماد المتزايد على إنتاج منظمة الأوبك إلى أسباب واضحة يمكن إدراكها بسهولة. فعلى الرغم من الاكتشافات النفطية الجديدة في مناطق قزوين وحوض الأطلسي، فإن الاحتياطيات المؤكدة هناك ليست ضخمة. فقد قدرت الاحتياطيات النفطية في منطقة بحر قزوين بنهاية عام ٢٠٠٠ بحوالي ١٦ بليون برميل، بينما تبلغ احتياطيات انغولا ٥,٤ بليون برميل، في حين تصل احتياطيات البرازيل إلى ٨,١ بليون برميل، وذلك بالمقارنة مع مجموع احتياطيات الشرق الأوسط (بما فيها العراق وإيران) البالغة ٦٨٤ بليون برميل^٦. وهذا الوضع يشير إلى تزايد أهمية الأوبك ومنطقة الخليج العربي بصفة خاصة خلال العقود القادمة. ولذلك فإن المدلولات الاستراتيجية والاقتصادية

الجدول رقم ٥

الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (نسبة التغير السنوي)

الناتج المحلي الإجمالي الفعلي* ٢٠٠٣ ت	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	
٤,١	٣,٨	٠,٤-	٢٠,٤	٧,١	٢,٦-	مملكة البحرين
١,٠-	٤,٣	٨,٤-	٢٢,٨	١٦,١	١٦,٣-	دولة الكويت
٣,٣	١,٥	٠,٥	٢٦,٢	١١,٥	١١,١-	سلطنة عمان
٣,٠	٨,٦	١,٨-	٣٢,٨	٢٠,٨	٩,٢-	دولة قطر
٠,٧	٠,٤-	١,٢-	١٧,١	١٠,٤	١١,٥-	المملكة العربية السعودية
٠,٣	٠,٣-	٢,٦	١٩,٩	١٣,٨	٥,٥-	الإمارات العربية المتحدة

ت: تقديرات

* صندوق النقد الدولي، World Economic Outlook، سبتمبر ٢٠٠٢.

المصدر: مؤسسة الخليج للاستثمار، GCC Economic Statistics، الطبعة الثانية ٢٠٠٢.

٦ BP Statistical Review of World Energy 2002.

الجدول رقم (٦)
مؤشر أسعار المستهلكين (نسبة التغير السنوي)

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	
٠,٥	١,٢-	٠,٧-	١,٣-	٠,٤-	مملكة البحرين
٢,٠	١,٧	١,٨	٣,٠	٠,١٥	دولة الكويت
٠,٥-	٠,٤-	١,٤-	٠,٥	٠,٥-	سلطنة عمان
١,٩	١,٤	١,٧	٢,٢	٢,٩	دولة قطر
٠,٥-	٠,٤-	٠,٨-	١,٦-	٠,٤-	المملكة العربية السعودية
١,٣	٢,٢	١,٣	٢,١	٢,٠	الإمارات العربية المتحدة

ت: تقديرات
المصدر: مؤسسة الخليج للاستثمار، GCC Economic Statistics، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢ و EIU Country Reports

ويدعو مطالبى الإصلاح الاقتصادى إلى السماح بالملكية الأجنبية الكاملة للمشروع بما يكفل جذب الاستثمار الأجنبى المباشر والتكنولوجيا الأجنبية لدول المنطقة. كما يحت هؤلاء الاصلاحيون على تحسين الإجراءات القضائية والقانونية. والأمر البالغ الأهمية هو أنه يتعين على دول مجلس التعاون الخليجى أن تكون قادرة على إقناع المستثمرين، المحليين منهم والأجانب، بأن المنطقة توفر بيئة أعمال مواتية وأن المناخ الاستثمارى يتحسن بصورة مستمرة. والواقع أن العديد من دول المنطقة تقوم حالياً باتخاذ خطوات فعالة لتشجيع تدفق رأس المال الأجنبى الخاص. كما أن قطاع الغاز الطبيعى قد برز بوضوح كدعم رئيسية لاستراتيجية التوسع بعد أن إتضحت أوجه استخداماته المتعددة كمصدر لتغذية صناعة البتروكيماويات وكوقود لمختلف الاستخدامات، بما فيها توليد الطاقة والصناعات المعدنية.

الإصلاحات الهيكلية

شهدت السنوات الأخيرة إصدار تشريعات فى مختلف دول مجلس التعاون الخليجى يمكن وصفها بأنها ملفتة للنظر. فالمملكة العربية السعودية اتخذت زمام المبادرة بعملية الإصلاح الهيكلى الرقابى عندما اصدرت قانون الاستثمار الأجنبى فى ابريل من عام ٢٠٠٠، وهو القانون الذى يسمح للشركات الأجنبية بامتلاك نسبة ١٠٠٪ من الشركات والعقارات المحلية. كما أن الملكية الأجنبية التى تزيد عن ٤٩٪ فى الشركات السعودية تعامل الآن بنفس أسلوب معاملة الشركات المحلية من كافة النواحي. وسعيًا من المملكة نحو تشجيع الاستثمار،

الدول الثلاث معاً تمثل ٨٧٪ من مجموع الناتج المحلى الإجمالى للمنطقة، فان هذا يعنى أن المنطقة قد شهدت فى عام ٢٠٠٢ نمواً اقتصادياً لا يكاد يذكر. وتواجه اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجى الكثير من التحديات المستقبلية. فتسارع النمو السكانى يؤدي إلى انخفاض دخل الفرد فى معظم دول المجلس. ولقد أدركت حكومات دول المجلس منذ مدة طويلة الحاجة إلى تنوع اقتصادياتها، وضرورة تشجيع القطاع الخاص وتخفيض الاعتماد على النفط. وحققت دول المجلس نجاحات واضحة فى مجالات إنتاج البتروكيماويات والغاز وصهر الألمنيوم وإدارة المناطق الحرة. كما يجري فتح أسواق الخدمات المالية التى تمثل مجالاً حيويًا لمزيد من الاستثمارات من جانب القطاع الخاص والمستثمر الأجنبى. وهناك قطاعات هامة تتم إدارتها من قبل القطاع الخاص مثل قطاعات السياحة، التجزئة، التشييد وقطاع العقار. ومن المحتم أن تزداد وتيرة نمو استثمارات ومساهمات القطاع الخاص بالنظر إلى القدرة المحدودة للحكومات على مواصلة تمويل عملية التنمية وتقديم الدعم. كما أنه من المحتم أيضاً، وبنفس الدرجة، أن تفتح اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجى على مزيد من المنافسة لتعزيز جودة الخدمات المعروضة والسلع المنتجة.

إن مسيرة دول مجلس التعاون الخليجى نحو المستقبل تتطلب تنظيم ووضوح التشريعات الضريبية، وقوانين العقود وقوانين الشركات، كما تتطلب قدراً أكبر من المساءلة والشفافية، وتحاشى الممارسات البيروقراطية وتسريع عملية الموافقة على المشاريع.

إستعراض الوضع الاقتصادي تنمة

الأجنبية بنسبة ١٠٠٪ في قطاعات التعليم والسياحة والرعاية الصحية. وكانت الامارات العربية المتحدة رائدة في إنشاء المناطق الحرة في منطقة الخليج مع السماح للأجانب بتملك ١٠٠٪ من المشاريع في تلك المناطق، كما تم إنشاء المزيد من المناطق الحرة لصناعات جديدة تلك التي تعتمد التكنولوجية المتقدمة. وكانت عمان سباقة إلى فتح قطاعات الطاقة والمياه والنقل للمساهمة الخاصة المحلية والأجنبية، إضافة لقطاع الغاز الطبيعي المسال والبتروكيماويات. وأصبح التشريع الذي أصدرته عمان بخصوص الأسواق الرأسمالية وفتح سوق الأوراق المالية فيها للمستثمرين الأجانب بمثابة قدوة يحتذى بها. وتجدر الإشارة إلى أن كل دول مجلس التعاون الخليجي هم الآن أعضاء في منظمة التجارة العالمية باستثناء المملكة العربية السعودية التي تسعى بقوة إلى الانضمام لعضوية تلك المنظمة. كما تعمل مختلف دول المجلس على إنشاء الأجهزة الرقابية المنظمة لقطاعات مثل الطاقة والماء والاتصالات. ولعل المبادرات التشريعية التي تم إيجازها أعلاه توضح بجلاء أنه من المتوقع للمشاريع الخاصة والاستثمارات الأجنبية المباشرة أن توفر الزخم لمزيد من الجهود التطويرية في دول المنطقة. ومن المتوقع أيضاً للمنافسة أن تشتد، بينما يتم تقليص الدعم الحكومي بصورة تدريجية، في حين تشير التوقعات إلى أن التجارة الخارجية

تم إنشاء " الهيئة العامة للاستثمار " لتسهيل الاستثمارات الخاصة، حيث قامت هذه الهيئة بإصدار ١,٣٧٥ ترخيصاً في الفترة ما بين ابريل ٢٠٠٠ وأغسطس ٢٠٠٢ لاستثمارات محتملة تزيد قيمتها الإجمالية عن ١٢ بليون دولار أمريكي. كما خفضت المملكة معدلات الضرائب إلى ٣٠٪، في حين أن القوانين المنظمة للتعددين والضرائب والأسواق المالية في طريقها إلى الصدور. ومن المتوقع أن يصادق مجلس الوزراء السعودي على قانون الأسواق المالية خلال عام ٢٠٠٣.

وفي شهر مارس من عام ٢٠٠١ أقر مجلس الأمة الكويتي قانون الاستثمار الأجنبي الذي يسمح للمستثمرين الأجانب بإنشاء شركات في الكويت بدون كفيل أو شريك محلي. كما تسمح البحرين الآن بالملكية الأجنبية بنسبة ١٠٠٪ تحت شروط معينة إضافة إلى السماح لهذه الشركات بتملك العقار في البحرين. وتم السماح للأجانب بالملكية الكاملة للوحدات المصرفية الخارجية في البحرين، في حين أنه من المتوقع أيضاً أن تسمح البحرين للمستثمرين الأجانب بملكية ١٠٠٪ لأي نشاط أعمال. ومن جانبها قامت قطر بإصدار قانون جديد في عام ٢٠٠٠ يسمح للشركات الأجنبية بامتلاك أكثر من ٥٠٪ من رأسمال المشاريع في أي قطاع وبعد موافقة وزارة الاقتصاد والتجارة، كما تسمح قطر الآن بالملكية

جدول (٧)

الموازنات العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مليون دولار أمريكي)

٢٠٠٢ موازنات			٢٠٠١			٢٠٠٠			١٩٩٩		
العوائد	الإنفاق	العجز / الفائض	العوائد	الإنفاق	العجز / الفائض	العوائد	الإنفاق	العجز / الفائض	العوائد	الإنفاق	العجز / الفائض
١,٧٩٥	٢,٧٨١	(٩٨٦)	٢,٢١٥	٢,٦٠٩	٦٩٣	٢,٠٩٣	٢,٧٨٦	(١٦٩)	١,٩٢٥	١,٧٥٦	٢١٦
١١,٥٤٦	١٧,٧٩٦	(٦,٢٥٠)	١٥,٤٨٦	١٧,٤١١	٥,٧٩٥	١٠,٣٩٥	١٦,١٩٠	٤,٠٨٩	١٣,١٦٩	١٧,٢٥٨	(٤,٠٨٩)
٦,٤٧٦	٧,٤٦٤	(٩٨٨)	٧,٤٣٣	٦,٥٨٠	(٩٥٣)	٦,٩٠٨	٥,٩٥٦	(١,٢٣٠)	٥,٩٠١	٤,٦٧١	(١,٢٣٠)
٥,٠٠٢	٥,٥٠٢	(٥٠٠)	٥,٢٩٣	٥,٣٠٧	١,٤١٠	٥,٠٢٦	٦,٤٣٦	(٥٧١)	٤,٧٦٣	٤,١٩١	(٥٧١)
٤١,٩٠٠	٥٣,٩٠٠	(١٢,٠٠٠)	٥٧,٤١٠	٥٧,٤١٠	٦,٠٦٢	٦٢,٨٣٠	٦٨,٨٩٢	(٩,٦٩٤)	٤٩,٠٧٩	٣٩,٣٨٥	(٩,٦٩٤)
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	٢٥,٥٣٣	١٨,٥٠٨	(٢,٦٣٦)	٢٢,٨٩١	٢٠,٢٥٥	(٢,٦٣٦)	٢٠,٢٢٢	١٢,١٨٢	(٨,٠٤٠)
-	-	-	١١٣,٣٦٠	١٠٧,٨٢٥	١٠,٣٧١	١١٠,١٤٣	١٢٠,٥١٥	(١٠,٣٧١)	٩٥,٠٥٩	٧٩,٤٤٣	(١٥,٦١٥)

(أ) تغطي السنة المالية ١٩٩٩ في الكويت الفترة من شهر يونيو إلى يوليو. أما موازنة عام ٢٠٠٠ فهي تغطي الفترة من ٧/١/٢٠٠٠ إلى ٣/٣/٢٠٠١. وبدأ من عام ٢٠٠١. أصبحت السنة المالية في الكويت تغطي الفترة من ١ ابريل إلى ٣١ مارس.

(ب) تغطي السنة المالية في قطر الفترة من ابريل إلى مارس.

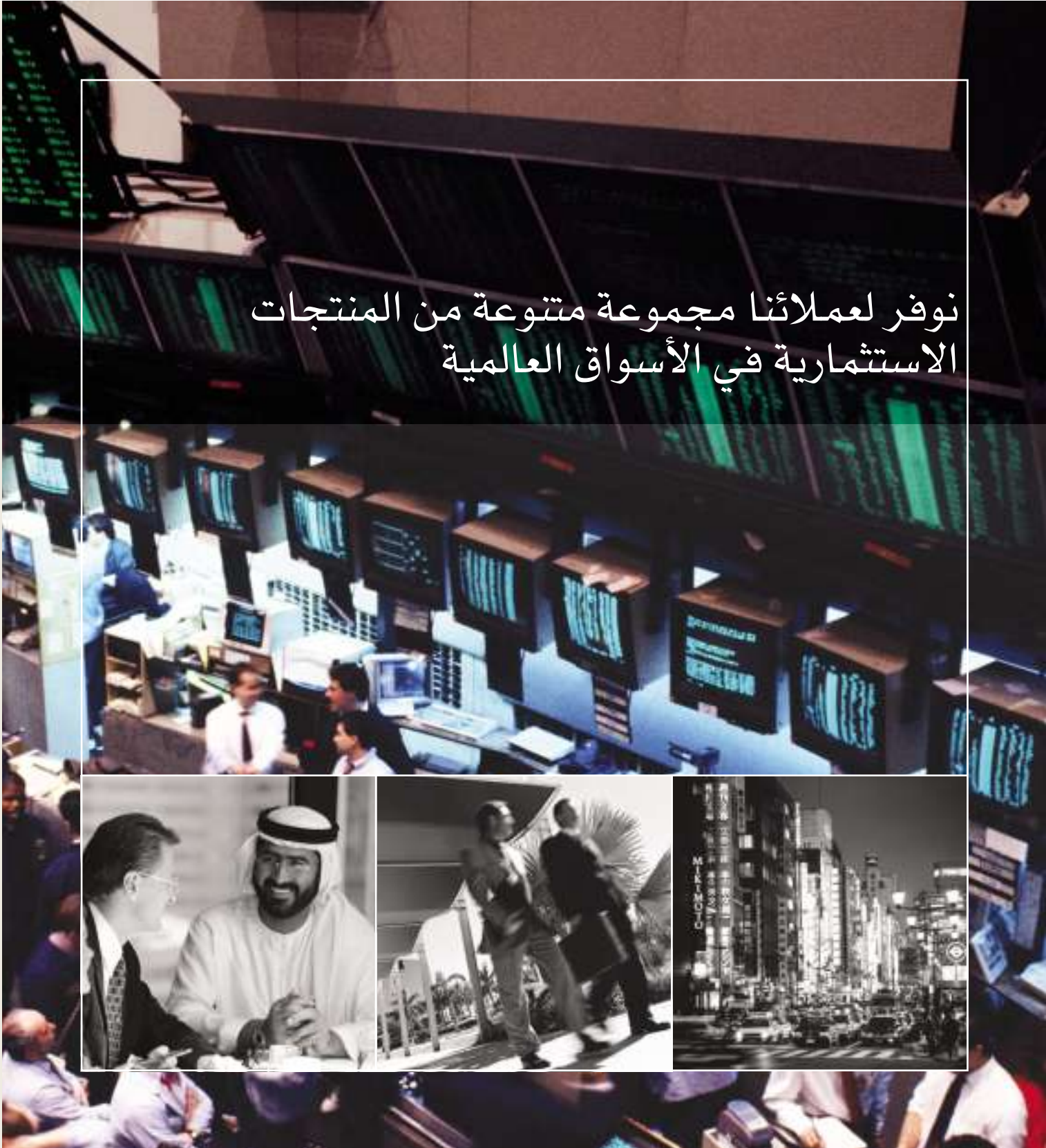
(ج) تم دفع رواتب ١٣ شهراً خلال السنة المالية ١٤٢٠ / ١٤٢١.

(د) الموازنة المجمع للسبع إمارات كما وردت في النشرة الإحصائية لبنك الإمارات المركزي، الفصل الأول ٢٠٠٢.

(هـ) أرقام موازنة.

المصدر: مؤسسة الخليج للاستثمار، GCC Economic Statistics، الطبعة الثانية ٢٠٠٢.

نوفر لعملائنا مجموعة متنوعة من المنتجات
الاستثمارية في الأسواق العالمية



مؤسسة "إس إس آي - بيكرهيويز" (Baker Hughes - SSI) في مايو عام ٢٠٠٢ شهادة تفيد بأن احتياطات الغاز في قطر تزيد عن ٩٠٠ تريليون قدم مكعب، الأمر الذي يضع قطر في المرتبة الثانية عالمياً من حيث احتياطات الغاز بعد روسيا. وتعادل احتياطات قطر حوالي ٢٠٠ بليون برميل من النفط أي حوالي ٢٠٪ من الاحتياطات النفطية العالمية.٧

وهناك الآن مشروعان رئيسيان في قطر، وهما رأس غاز وقطر غاز، يملان بنجاح وبمشاركة أجنبية تزيد عن ٢٠٪ من رأسمال المشروعين. كما تجري حالياً عمليات توسع ضخمة، ومن المقدر لقطر أن تصدر بحلول عام ٢٠٠٧ ما مجموعه ٢٥ مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً، الأمر الذي سيضع قطر في المرتبة الأولى عالمياً من حيث تصدير الغاز الطبيعي المسال.

وكانت شركة غاز أبوظبي رائدة في صناعة الغاز الطبيعي المسال في منطقة الخليج والتي بدأت عام ١٩٧٨، كما استكملت عُمان في عام ٢٠٠٠ مشروعاً لإنتاج الغاز الطبيعي المسال بمستوى عالمي وبمشاركة رأسمال أجنبي، وسيبدأ تركيب خط ثالث للإنتاج في هذا المشروع مع بداية عام ٢٠٠٣، مما سيرفع الإنتاج إلى حوالي ١٠ مليون طن سنوياً.

وتواصل أبوظبي إنجاز المرحلة الثانية من برنامجها الضخم لإعادة حقن الحقل الساحلي في "زاكوم العلوي" بالغاز، وذلك بالتعاون مع شركتي بي بي (BP) وتوتال فينا إلف (Total Fina Elf) وهما المساهمان الرئيسيان في الشركة التابعة لشركة "أدنوك" والتي تعمل في تطوير هذا الحقل. وتبلغ قيمة هذه المرحلة من المشروع ١.٢ بليون دولار أمريكي.

ويمثل خط أنبوب "دولفين" علامة بارزة أخرى، حيث سيكون أول مشروع رئيسي للطاقة يتجاوز الحدود الدولية بين دول مجلس التعاون الخليجي. وقد وقعت "شركة دولفين المحدودة للطاقة" و "شركة قطر للبترول" اتفاقية في شهر ديسمبر ٢٠٠١ مدتها ٢٥ سنة لإنتاج وتصدير الغاز. وستقوم شركة دولفين بموجب هذه الاتفاقية بأعمال الحفريات واستخراج ٢ بليون قدم مكعب من الغاز يومياً وضخه عبر الأنابيب إلى أبوظبي ومنها إلى دبي لاستخدامه في إنتاج الطاقة وتحلية المياه وغيرها من الاستخدامات الصناعية مثل إنتاج البتروكيماويات. أما في المرحلة

سوف تتوسع مع اتفاق دول المجلس على تطبيق الاتحاد الجمركي فيما بينها اعتباراً من الأول من يناير ٢٠٠٣، مع بعض الاستثناءات.

ومن المفيد استعراض التطورات الرئيسية في بعض القطاعات الاقتصادية الهامة بشكل موجز.

النفط والغاز

من الواضح أن قطاع الهيدروكربونات هو القطاع الأكثر أهمية للمنطقة من الناحية الاقتصادية. وفي المقابل، يمثل وجود قطاع قوي للهيدروكربونات في المنطقة تتوافر له عوامل النمو أمراً بالغ الحيوية لمصلحة كل العالم المستهلك للطاقة، إذ لا بد للطاقة الإنتاجية في صناعة النفط الخليجية من أن تتضاعف خلال السنوات العشرين القادمة.

ومن أهم التطورات الجارية في قطاع النفط والغاز مبادرة الغاز في المملكة العربية السعودية، ومشروع الكويت. فإنتاج الهيدروكربونات في السعودية والكويت، اللتين تتمتعان بأكثر من ٣٦٪ من احتياطات النفط العالمية، كان يخضع لقيود تمنع دخول المستثمر الأجنبي وذلك منذ أكثر من ٢٥ سنة مضت. وقد طرحت مبادرة الغاز في المملكة العربية السعودية عام ١٩٩٩، حيث تم وضع التصورات لثلاثة مشاريع رئيسية كما تم توقيع اتفاقيات أولية مع شركات النفط العالمية، في حين تجري المفاوضات حالياً حول اتفاقيات التنفيذ. ومن المتوقع للقيمة الإجمالية لهذه المشاريع أن تبلغ ٢٥ بليون دولار أمريكي على الأقل، وهو مبلغ يعادل مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة العربية السعودية على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية.

أما مشروع الكويت، فهو يهدف إلى رفع الطاقة الإنتاجية لأربعة حقول نفطية في شمال البلاد لتصل إلى ٩٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم ولحقلين في المنطقة الغربية إلى ٤٦٦,٠٠٠ برميل في اليوم. ومن المتوقع أن تقوم شركات النفط الأجنبية باستثمار ما يزيد عن ٧ بليون دولار أمريكي في تطوير هذه الحقول عند تنفيذ هذا المشروع. وقد وافق مجلس الوزراء الكويتي على مشروع قانون ينظم الترتيبات المقترحة، وهذا المشروع قيد النقاش حالياً في مجلس الأمة. ومن التطورات اللافتة في قطاع الطاقة أيضاً اكتشافات الغاز الضخمة في قطر. حيث أصدرت

استغلال جزيئات الايثين في الغاز الطبيعي لإنتاج الاثيلين والعديد من المشتقات الأخرى.

وكانت المؤسسة العربية السعودية للصناعات الأساسية (سابك) هي السبابة في المنطقة إلى تبني سياسة المشاريع المشتركة التي حققت نجاحاً ملحوظاً. وقد قدمت شركة أرامكو مادة الايثين بأسعار غير باهظة إلى تلك المشاريع المشتركة، في حين قدم الشركاء، وهم شركات النفط العالمية وشركات عالمية منتجة للكيمياويات، ما لديهم من التكنولوجيا المتطورة والخبرة التسويقية. وتعتبر "سابك" اليوم واحدة من أضخم منتجي البتروكيمياويات في العالم، حيث تنتج ما يزيد عن ١٠٪ من الانتاج العالمي. وكانت الحكومة السعودية قد سمحت منذ منتصف التسعينات لشركات البتروكيمياويات المملوكة للقطاع الخاص بالكامل أن تعمل في المملكة العربية السعودية، ومن هذه

الثانية من المشروع، فسوف يتم توسعة هذا الخط ليصل إلى عُمان ومن ثم إلى باكستان. وتبلغ تكلفة المرحلة الأولى من المشروع ٣,٥ بليون دولار أمريكي. علماً بأن شركات النفط العالمية تمتلك نسبة ٤٩٪ من رأسمال "شركة دولفين المحدودة للطاقة"، في حين تمتلك مجموعة "أوفست جروب" بدولة الامارات العربية المتحدة (UAE Offset Group) نسبة ٥١٪. ويجري حالياً استكمال الترتيبات المالية لتفويض مشروع دولفين بعد تعيين مدير مالي للمشروع في شهر نوفمبر من عام ٢٠٠٢. كما تم تحديد أربعة مناقضين أجنب تمهيداً لاختيار أحدهم لتفويض عقد الأعمال الهندسية والتوريد والانشاء لهذا المشروع.

البتروكيمياويات والأسمدة

شكلت مشاريع البتروكيمياويات أول خطوة رئيسية في سياسة التتويج الاقتصادي التي اتبعتها دول مجلس التعاون الخليجي، وهي مشاريع تقوم أساساً على

الجدول رقم ٨

الميزان التجاري وميزان المدفوعات الجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (ملايين الدولارات)

	٢٠٠١*	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧		
١,٥٣٦	١,٨٠١	٨٩٤	(٢٩)	٦٠٥	الميزان التجاري	مملكة البحرين	
١٥٧	٧٨٣	(٣٧)	(٧٧٨)	(٣١)	ميزان المدفوعات		
٩,٢٣٨	١٣,٠٢٧	٥,٥٦٨	١,٩٠٣	٦,٥٣٣	الميزان التجاري	دولة الكويت	
٨,٥٦٢	١٤,٦٧٠	٥,٠٦٢	٢,٢١٥	٧,٩٣٤	ميزان المدفوعات		
٥,٧٦٣	٦,٧٢٦	٢,٩٢٩	٣٠٧	٣,٠١٢	الميزان التجاري	سلطنة عُمان	
٢,٣١٥	٣,٤٢٣	(٢٩١)	(٢,٩٥٠)	(٧٨)	ميزان المدفوعات		
٧,٤٨٤	٨,٦٦٤	٤,٩٦٢	١,٩٦٠	٨٦٣	الميزان التجاري	دولة قطر	
٤,٢٦٣	٥,٤٧٤	٢,١٧١	(٤٥٥)	(١,٦٧٩)	ميزان المدفوعات		
٤٤,٣٨٧	٤٩,٨٤٣	٢٥,٠٣٩	١١,٢٨٧	٣٤,٣٦٢	الميزان التجاري	المملكة العربية السعودية	
١٤,٥٠٢	١٤,٣٣٦	٤١٢	(١٣,١٥٠)	٣٠٥	ميزان المدفوعات		
١٠,٣٩١	١٤,٨٢٤	٤,٧٥٤	٥٥٠	٧,٣٩٩	الميزان التجاري	الإمارات العربية المتحدة	
٨,٨٦٠	١٣,٧٥١	٣,٤٨٨	(١,١١٤)	٦,٣١٠	ميزان المدفوعات		
٧٨,٧٩٩	٩٤,٨٨٥	٤٤,١٥٦	١٥,٩٧٩	٥٢,٧٧٤	الميزان التجاري	الإجمالي لدول مجلس	
٣٨,٦٥٩	٥٢,٤٣٧	١٠,٨٠٥	(١٦,٢٣٢)	١٢,٧٦١	ميزان المدفوعات	التعاون الخليجي	

* أولية المصدر: صندوق النقد الدولي، IFS، يناير ٢٠٠٣. مصرف قطر المركزي، النشرة الاحصائية الفصلية، يونيو ٢٠٠٢. مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي، النشرة الاحصائية، ابريل - يونيو ٢٠٠٦.

٨ نشرة "MEES"، المجلد ٤٦، العدد ٣ (٢٠ يناير ٢٠٠٣).

٢,١ بليون دولار أمريكي باستخدام حقل غاز الشمال، ومن ضمن هذه المشاريع الثلاثة إنشاء مشروع كيو - كيم ٢ (Q-Chem 2).

المراقق العامة

توفر قطاعات الكهرباء والماء والاتصالات فرصاً جيدة للخصخصة، سواء من حيث بيع الأصول الحالية أو بناء طاقة إنتاجية جديدة.

وستحتاج دول مجلس التعاون الخليجي إلى طاقة إضافية تزيد عن ٣٦,٠٠٠ ميغاوات حتى العام ٢٠١٠ بتكلفة تتجاوز ٤٤ بليون دولار أمريكي، في حين ستحتاج المملكة العربية السعودية بمفردها إلى طاقة إضافية بحدود ٢٠٠٠ ميغاوات كل سنة على مدى السنوات العشرين القادمة. كما يحتاج قطاع الطاقة في دول مجلس التعاون إلى استثمارات جديدة بمبالغ ضخمة، وإلى أحدث التقنيات على المستوى العالمي، وقدر أكبر من الفاعلية التشغيلية، وتخفيض الدعم للسلع والخدمات بما يؤدي إلى اسعار تنافسية وواقعية في الوقت ذاته.

وكانت عُمان أول دولة في مجلس التعاون الخليجي تبادر إلى تخصيص قطاع الكهرباء حين قامت بإنشاء مشروع " المنح " كأول مشروع مستقل للطاقة (IPP) على أساس البناء - الملكية - التشغيل - تحويل الملكية (BOOT) في عام ١٩٩٦ بالمشاركة مع مساهمين أجنب، وباعت حصة قدرها ٤٠٪ من المشروع المسمى " شركة الطاقة المتحدة " إلى الجمهور. واستكملت عُمان ثلاثة مشاريع مستقلة للطاقة في عام ٢٠٠١، بينما هناك ثلاث محطات أخرى قائمة تنتظر التخصيص. ومن الشركات المرشحة للتخصيص أيضاً شركات إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية. ومن المتوقع لسلطنة عُمان أن تصدر تشريعاً جديداً شاملاً خلال عام ٢٠٠٣ من شأنه أن يحدد المعايير الرقابية والمقاييس الصناعية، وقد وضعت السلطنة خطماً لإنشاء محطة مستقلة لإنتاج المياه والطاقة (IWPP) في " صحار ".

وبدأت أبوظبي بتنفيذ برنامج للخصخصة في عام ١٩٩٨ بإنشاء " هيئة مياه وكهرباء أبوظبي " وإصدار تشريع يسمح بعملية التخصيص. ومنذ ذلك الحين، خطت أبوظبي خطوات جريئة في هذا الاتجاه مع طرح ثلاثة مشاريع جديدة مستقلة للمياه والطاقة ومن ضمنها مشروع " الطويلة ٢ " الشهير، تبعاً

الشركات " الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات"، و" الشركة السعودية للبوليفينيات" و" شيفرون - فيليبس جيبيل".

ولقد ظهر أول مشروع رئيسي للبتروكيماويات في الامارات العربية المتحدة عندما بدأ مشروع " بورج للبتروكيماويات " (Bourouge petrochemicals) إنتاجه في ديسمبر ٢٠٠١. وهذا المشروع الذي بلغت تكلفته ١,٢ بليون دولار أمريكي هو عبارة عن مشروع مشترك بين شركة " ادنوك " وشركة " بورلياس الدانمركية " بنسبة ملكية ٦٠٪ و ٤٠٪ على التوالي. أما سلطنة عمان، فهي حالياً الدولة الوحيدة من بين دول مجلس التعاون التي ليس لديها مصنع لإنتاج البتروكيماويات. لكن هذا الوضع سيتغير، فهناك مشروع مشترك باسم " عمان بروبيلين " مازال في مرحلة التخطيط. وسيتم إنشاء هذا المشروع بمشاركة من " إيه بي بي لوموس " (ABB Lumus) و " إل جي انترناشونال " (LG International) اللتين تمثلان المساهم الأجنبي المالك لنسبة ٤٠٪ في المشروع، بينما تملك شركة نفط عمان حصة ٦٠٪. أما المشاريع الأخرى فقد باتت قريبة من مرحلة التنفيذ، مثل " الشركة العمانية - الهندية لصناعة الأسمدة " التي قامت سلفاً بترسية عقود إنشاء المشروع. وهذا المشروع الذي تبلغ قيمته بليون دولار أمريكي سيشتغل على خطين لإنتاج الأمونيا بطاقة ١,٧٥٠ طن يومياً وخطين لإنتاج اليوريا بطاقة ٢,٣٥٠ طن يومياً. والشركة المذكورة عبارة عن مشروع مشترك بين شركة نفط عمان التي تملك ٥٠٪ وتعاونيتين زراعتين هنديتين تملك كل منهما ٢٥٪ من المشروع.

أما في قطر، فقد تم تدشين مشروع " كيو - كيم ١ " (Q-Chem 1) رسمياً في يناير ٢٠٠٣، وهو مشروع مشترك بتكلفة ١,١٢ بليون دولار أمريكي بين شركة قطر للبترول (المالكة لنسبة ٥١٪ من المشروع) وشركة " شيفرون فيليبس " (المالكة لنسبة ٤٩٪). وكانت شركة قطر للبتروكيماويات هي أول شركة في دول مجلس التعاون تبدأ إنتاج البتروكيماويات (الايثيلين) في عام ١٩٨٠، وهذه الشركة عبارة عن مشروع مشترك مع شركاء أجنب وقد شهدت العديد من أعمال التوسعة منذ إنشائها. وفي عام ٢٠٠٢، وقعت قطر ترتيبات مشروع مشترك لإنشاء ثلاثة مشاريع أخرى للبتروكيماويات تبلغ قيمتها

متكاملة من التقنيات الحديثة. ومن المحتمل أن يتم إنشاء هذه المشاريع تحت رعاية الشركة السعودية للكهرباء و "المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة" (Saline Water Conversion Corporation) من خلال شركة يتوقع إنشاؤها عما قريب. ومن المتوقع للقطاع الخاص والشركاء الاستراتيجيين أن يملكوا ٦٠٪ من رأسمال هذا المشروع الجديد، بينما تمتلك الحكومة السعودية النسبة الباقية. كما من المتوقع أيضاً طرح المزيد من المشاريع المستقلة للمياه والطاقة ضمن مبادرة الغاز في المملكة العربية السعودية، وقد قامت المملكة في عام ٢٠٠٢ بإنشاء وزارة للمياه لتعمل بشكل وثيق مع وزارة الصناعة والكهرباء.

إن قطاع الاتصالات في دول مجلس التعاون الخليجي، على عكس مثيلاته في أجزاء أخرى من العالم، ما زال يمثل فرصاً للمستثمرين. وقد جاءت المبادرة الأولى من قطر حين قامت في ديسمبر عام ١٩٩٨ ببيع ٤٥٪ من حصتها في شركة قطر للاتصالات كيوتل (Q-Tel) إلى الجمهور ومن ضمنه مستثمرون أجنبيون. كما أصدرت قطر تشريعاً لخصخصة قطاع الاتصالات وإنشاء جهاز رقابي لهذا القطاع، وستعرض حصة بنسبة ٤٠٪ من رأسمال شركة قطر للاتصالات على مستثمر استراتيجي و ٩٪ على المستثمرين المحليين. وبادرت الحكومة الكويتية أيضاً إلى بيع جزء آخر من حصتها في شركة الهواتف المتنقلة (MTC) في عام ٢٠٠١. أما شركة الاتصالات البحرينية (Batelco) التي يملك القطاع الخاص ٤١٪ من رأسمالها، فإن أسهمها تشهد أكثر التداولات نشاطاً في بورصة البحرين. وبادرت المملكة العربية السعودية في ديسمبر ٢٠٠٢ إلى طرح حصة بنسبة ٣٠٪ وبقيمة ٤ بليون دولار أمريكي من رأسمال شركة الاتصالات السعودية (STC) للاكتتاب فيها من قبل الجمهور. كما تقوم هيئة الاتصالات السعودية بدراسة مقترحات لإدخال المنافسة إلى هذا القطاع، ومن الممكن فتح قطاع الاتصالات المتنقلة لاستثمارات القطاع الخاص في موعد مبكر قد لا يتجاوز عام ٢٠٠٤. وتمثل خصخصة شركة الاتصالات السعودية أول عرض بكتتاب عام في المملكة تقوم به الحكومة السعودية منذ أن تم بيع ٣٠٪ من حصة الحكومة في شركة "سابك" عام ١٩٨٤.

وكانت الكويت سباقة من بين دول مجلس التعاون الخليجي إلى تخصيص مرافق معالجة مياه الصرف الصحي حين أرسدت امتيازاً مدته ٣٠ سنة على شركة تضم مستثمرين محليين وأجانب وذلك لتنفيذ

المشروع " الطويلة ١ " وأخيراً مشروع " الشويجات " الضخم الذي تم ترتيب التمويل له. كما بدأت هيئة مياه وكهرباء أبوظبي العمل في مشروعها الرابع المستقل للمياه والطاقة في " أم النار " ليتبعه مشروع مماثل في " المرفأ ". وسيعمل مشروع " الشويجات " عند إنجازه بطاقة إنتاج قدرها ٥٠٠٠ ميغاوات من الكهرباء و ٣٠٠ مليون غالون من المياه يومياً. ويتم حالياً تنفيذ المرحلة الأولى من هذا المشروع مع شركة سي إم إس للطاقة (CMS Energy) والشركة الدولية للطاقة (International Power) كشركاء أجنبي في المشروع.

أما البحرين، فهي تخطط لإنشاء محطة جديدة بطاقة ١٠٠٠ ميغاوات باستخدام نموذج " المشروع المستقل للطاقة " (IPP). في حين تدرس الكويت الآن خطة لإنشاء محطة بطاقة ٢,٤٠٠ ميغاوات في شمال الزور كمشروع مستقل للمياه والطاقة (IWPP). وفي قطر، يمتلك المستثمرون من القطاع الخاص الآن ٥٧٪ من شركة قطر للكهرباء والمياه التي تنفذ حالياً أول مشروع مستقل للمياه والطاقة (IWPP) في رأس لفان. وتملك " مؤسسة إيه إي إس للطاقة " الأمريكية (AES Corporation) حصة بنسبة ٥٥٪ في شركة رأس لفان للطاقة وستتولى تلك الشركة تشغيل المشروع. ومن جملة المساهمين في هذا المشروع مؤسسة الخليج للاستثمار التي تملك نسبة ١٠٪ منه.

كما حدثت تطورات كثيرة جديدة في المملكة العربية السعودية منذ إنشاء الشركة السعودية للكهرباء في عام ٢٠٠٠ والتي ضمت الشركات الإقليمية للكهرباء، حيث تعمل هذه الشركة حالياً على فصل أقسامها المتخصصة بتوليد ونقل وتوزيع الكهرباء استعداداً لبيع مرافق معينة لتوليد الكهرباء، مستعينة بمشورة مؤسسة الخليج للاستثمار.

وفي عام ٢٠٠١، أنشأت المملكة العربية السعودية "الهيئة العامة لتنظيم الكهرباء" لتقوم بدور الجهاز الرقابي لهذا القطاع بهدف تخصيصه في النهاية. وستقوم هذه الهيئة باقتراح هيكل أسعار التعرفة وتشجيع المنافسة وحماية حقوق المستثمر والمستهلك ووضع معايير لصناعة الكهرباء. وقد صرح محافظ هذه الهيئة بأن المناقصات الأولى للمشاريع المستقلة للمياه والطاقة ومشاريع الطاقة المستقلة الأخرى سوف تطرح خلال عام ٢٠٠٣. وستعمل معظم المشاريع الجديدة بطاقة الغاز مستخدمة مجموعة

الجدول رقم (٩)

أداء اسواق الأسهم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (كما تعكسه مؤشرات مؤسسة الخليج للاستثمار) *

	(% للتغير السنوي)		
	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠
الإجمالي	١٧,٧	٢٤,١	٧,٩
البحرين	٨,١	٠,٠	١٩,٣-
الكويت	٢٦,٩	٤٤,٨	١٤,٤
عمان	٥٤,٧	٣٧,٤-	٩,٩-
قطر	٣٨,٥	٥٧,٠	١,٤
السعودية	٧,٠	١٤,٢	١٢,٩
الإمارات	٢٠,٧	٣٦,٤	٦,٢-



* مؤشرات مؤسسة الخليج للاستثمار بدأت في الأول من يناير ٢٠٠٠، وهي مجموعة من مؤشرات لأسواق الأسهم في منطقة الخليج محسوبة بطريقة الترجيح الرأسمالي للشركات المدرجة فيها، وتأخذ في الاعتبار توزيعات الأرباح للشركات. وعلى رأس تلك المؤشرات المؤشر الإجمالي وهو مجموع مرجح لجميع مؤشرات المؤسسة لدول الخليج الست. المصدر: مؤسسة الخليج للاستثمار، وحدة بحوث الأسهم.

المصرفية والاستثمارية الاسلامية، ومن المتوقع لهذا السوق أن ينمو مع إصدار التشريع المنظم للأعمال المصرفية الاسلامية، كما أعد مجلس الوزراء الكويتي مشروع قانون يسمح للبنوك الأجنبية بدخول سوق الكويت، وسيناقش مجلس الأمة مشروع القانون قريباً. وبادرت الحكومة الكويتية في شهر مارس ٢٠٠٢ بطرح حصتها في بنك الكويت والشرق الأوسط للاكتتاب العام، وأسفرت عملية الاكتتاب عن تملك البنك الأهلي المتحد، ومقره البحرين، لحصة رئيسية في رأسمال بنك الكويت والشرق الأوسط.

وكان قانون سوق مسقط للأوراق المالية قد أصبح نافذ المفعول منذ عام ١٩٩٩، كما أنشأت عمان هيئة رقابية جديدة للإشراف على السوق، إلى جانب لجنة للنظر في تظلمات المتعاملين في السوق. ويتعين الآن على كافة الشركات التي تتقدم لأدراجها في السوق أن تكون مفتوحة للمستثمرين الأجانب، حيث ألفت السلطنة معظم اشكال التمييز بين الشركات المملوكة بالكامل لمواطنين عمانيين وبين الشركات التي تصل فيها الملكية الأجنبية لغاية ٤٩٪. وكان سوق مسقط للأوراق المالية هو أول سوق مالية خليجية تسمح للأجانب بالتعامل فيها، ثم حذت حذوها بعد ذلك بفترة قصيرة سوق البحرين للأوراق المالية وسوق الكويت للأوراق المالية. كما بادرت البحرين مؤخراً إلى رفع الحد الأقصى المسموح به لحصة الأجانب في الشركات البحرينية من ٢٤٪ إلى ٤٩٪.

مشروع إدارة معالجة مياه الصرف الصحي في الصليبية، مستخدمة نموذج البناء - التشغيل - تحويل الملكية (BOT).

الخدمات المالية

تتطوي منطقة دول مجلس التعاون الخليجي على إمكانات استثمار قوية خارج قطاعات الطاقة والهيدروكربونات. ولذلك لا بد لدول المنطقة من أن يكون لها اسواق رأسمالية فعالة قادرة على جذب المستثمرين، أسواق تتوفر لها الشفافية والحد الأقصى من الإفصاح كمتطلبات جوهرية، ويكون فيها دور هام للأجهزة الرقابية وهيئات الإشراف على الأسواق المالية وأجهزة التحكيم والسلطات النقدية. ولذلك، تقوم مختلف دول المجلس حالياً باتخاذ الإجراءات اللازمة نحو زيادة متطلبات الإفصاح لتعزيز ثقة المستثمرين، كما تبذل جهوداً حثيثة لتطوير هذا القطاع البالغ الأهمية.

وكانت مملكة البحرين قد أعلنت منذ وقت مبكر يرجع إلى عام ١٩٧٥ عن بدء أنشطة الوحدات المصرفية الخارجية. وقد توسعت الصناعة المصرفية في البحرين الآن وامتدت إلى أنشطة أخرى بجهود حثيثة، وتمثل هذه الصناعة أكثر من ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. كما تحولت البحرين إلى مركز اقليمي رئيسي للأعمال المصرفية الاسلامية، وهو نشاط ينطوي على احتمالات كبيرة للنمو على المستوى العالمي. كما يوجد في دولة الكويت العديد من المؤسسات

ومن المتوقع لعمان أن تليها . ونجحت المبادرة المبتكرة المتمثلة في مدينة دبي للإنترنت ومدينة دبي الإعلامية في استقطاب مستثمرين وأعمال جديدة. كما يتم افتتاح منتجعات سياحية جديدة وبرامج تشجيعية للعطلات والفنادق، وخاصة في دبي، وكل هذه المشاريع عبارة عن مبادرات من القطاع الخاص ومعظمها يشارك فيها شركاء أجنبى. ويمثل مشروع جزر النخيل في دبي البالغة قيمته ٣ بليون دولار أمريكي، والمشمتم على إنشاء جزيرتين صناعيتين كمنتج، مشروعاً آخر طموحاً لتطوير قطاع السياحة. كما شهدت البحرين ودول أخرى في مجلس التعاون افتتاح المزيد من المجمعات التجارية الضخمة خلال عام ٢٠٠٢. وأخذاً في الاعتبار التنوع الجغرافي للمنطقة، فإن السياحة يمكن أن تكون صناعة واعدة من المحتمل نجاحها . كما تشهد خدمات الرعاية الصحية الخاصة توسعاً في جميع دول المجلس، بينما يتم تخصيص خدمات الموانئ. ومن المتوقع لصناعة الأدوية الخليجية أن تشهد نمواً بمشاركة أجنبية، في حين أن شركات الطيران الخليجية تتوسع بالتزامن مع مشاريع توسعة المطارات في دبي والدوحة وجدة وعمان وأبوظبي. وقد بادرت عمان في يناير ٢٠٠٢ إلى تسليم إدارة مطاري السيب وصلالة إلى مجموعة شركات تحت إشراف هيئة المطارات البريطانية.

وكانت المملكة العربية السعودية قد أعلنت عن قطاع التعدين كمجال محتمل لتنوع الأنشطة الاقتصادية، ومن المتوقع أن يصدر قانون جديد للتعدين في وقت قريب، علماً بأن الشركة العربية السعودية للتعدين مرشحة أيضاً للخصخصة.

ولإيجاز التطورات السابقة الذكر، فإن عملية الإصلاح تزداد زخماً في مختلف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مع بذل جهود ملموسة لجذب المستثمرين. وفي حين أنه قد يكون من المبكر القول بشكل مطلق أن اقتصاديات دول المجلس قد وصلت لمرحلة الانطلاق في هذا المجال، فإنه لا يمكن الإنكار بأن اجراءات جادة تتخذ لتتبع تلك الاقتصاديات، ومع أن هذه الاجراءات أكثر وضوحاً في بعض دول المجلس عما هي في دول أخرى، إلا أن هذا الاتجاه واضح والتغييرات قد أصبحت أقرب إلى الضرورة من كونها مجرد خيار متاح.

ولقد كان سوق الكويت للأوراق المالية من بين أفضل الأسواق المالية الخليجية أداءً هذا العام، كما يتضح من الجدول رقم (٩). وكانت مبالغ التعويضات المستلمة من لجنة تعويضات الأمم المتحدة عاملاً هاماً في تحسین نتائج أداء الشركات الكويتية وسوق الكويت للأوراق المالية. والواقع أن أسواق الأسهم الخليجية قد سجلت بوجه عام أداءً أفضل من أداء الأسواق الرئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وآسيا، وجاء كل من سوق عمان وسوق قطر في مقدمة الأسواق المالية الخليجية الأفضل أداءً. ولقد تحقق هذا الأداء في عام سادته أجواء من عدم اليقين وعدم الارتياح نتيجة للوضع في العراق. وكان العام ٢٠٠١ قد شهد افتتاح سوقين ماليين رسميين لأول مرة في الامارات العربية المتحدة، وهما سوق دبي المالي وسوق أبوظبي للأوراق المالية، في حين كانت شركة "إعمار العقارية" هي أول شركة مدرجة في سوق دبي المالي تعرض ٢٠٪ من رأسمالها على مستثمرين أجنبى. وفي شهر مايو من عام ٢٠٠٢، تم ادراج شركة قطر للاتصالات في سوق أبوظبي للأوراق المالية، كما تم ادراج شهادات الايداع العالمية (GDR) لشركة قطر للاتصالات في بورصة لندن.

وبادرت دبي إلى الإعلان عن خطط لإنشاء مركز مالي جديد هو "مركز دبي المالي الدولي"، حيث تواصل جهودها لجذب بنوك أجنبية أصبح لديها أكثر من ٢٥ فرعاً عاملاً هناك. ومن المتوقع لهذا المركز أن يعطي أولوية لإدارة الأصول، والتمويل الإسلامي، وأعمال الصرف الأجنبي والتأمين على المستوى الإقليمي. ولكي تجذب البنوك والمؤسسات المالية إلى هذا المركز، تعرض دبي الكثير من المزايا التفضيلية والاعفاءات على غرار تلك التي تعرضها في المناطق الحرة.

وكانت المملكة العربية السعودية قد طرحت في أكتوبر من عام ٢٠٠١ نظام "تداول"، وهو نظام إلكتروني لتداول الأسهم. سوف يتضمن القانون الجديد للأسواق المالية في السعودية، والمتوقع صدوره قريباً، إنشاء جهاز رقابي جديد وإجراءات جديدة للتظلم.

الخلاصة

تشهد منطقة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أنشطة ضخمة. فهناك مناطق حرة جديدة تنشأ بين فترة وأخرى، وكانت الكويت آخر دول المجلس التي عمدت إلى إنشاء مثل هذه المناطق،

هدفنا المالي تحقيق أقصى قيمة ممكنة لاستثمار المساهمين على المدى الطويل من خلال أداء مالي متميز على الدوام، مع الحفاظ على وضع مالي قوي.

هدف أدائنا المالي تحقيق النمو المستهدف لكل من الإيرادات والعائد على حقوق المساهمين بصورة منتظمة، مع توزيع أرباح الأسهم المناسبة.

هدف وضعنا المالي الإدارة الفعالة لمختلف أنواع المخاطر المرتبطة بأعمالنا، والحفاظ على مستوى جودة الأصول، وقوة القاعدة الرأسمالية والسيولة، وتحقيق النمو المستهدف للموجودات.

إستعراض الوضع المالي

تحليل صافي الإيرادات

كان عام ٢٠٠٢ بالنسبة لمؤسسة الخليج للاستثمار عاماً جيد النتائج، حيث ازدادت إيرادات التشغيل بنسبة ٢٢,٢٪ مرتفعة إلى ١٢٢,٨ مليون دولار أمريكي من مستواها البالغ ١٠٠,٥ مليون دولار أمريكي لعام ٢٠٠١. وقد بلغ صافي الإيرادات لعام ٢٠٠٢ ما مجموعه ٩٠,٣ مليون دولار أمريكي، مرتفعاً بنسبة ٥,٩٪ عن مستواه البالغ ٨٥,٣ مليون دولار أمريكي للعام السابق. ولقد كان عام ٢٠٠٢ هو أول عام تشغيلي كامل لمؤسسة الخليج للاستثمار بعد بيع بنك الخليج الدولي. وباستبعاد الإيرادات من بنك الخليج الدولي لعام ٢٠٠١، فإن نمو صافي الربح لعام ٢٠٠٢ مقارنة بعام ٢٠٠١ جاء بنسبة ٥٤,١٪ تقريباً. ويمثل صافي الربح لعام ٢٠٠٢ عائداً بنسبة ٨,٣٪ على حقوق المساهمين المعدلة. ورغم صعوبة المناخ الاقتصادي العالمي، واصلت الأنشطة الرئيسية للمؤسسة أداءها الجيد مسجلة نمواً جوهرياً في الإيرادات. ولقد جاء هذا الأداء السليم خلال العام بفضل المبادرات الاستراتيجية التوسعية التي اتخذتها المؤسسة في العام السابق، كما يعكس القدرة المستمرة للمؤسسة على خلق المزيج الأمثل للأصول بما يواكب البيئة التشغيلية سريعة التغير.

صافي إيرادات الفوائد والإيرادات المشابهة

ارتفع صافي إيرادات الفوائد والإيرادات المشابهة خلال العام إلى ٧٩,٢ مليون دولار أمريكي من مستواه البالغ ٤٨,٨ مليون دولار أمريكي في العام السابق، أي بزيادة قدرها حوالي ٦٢,٣٪. وكانت محفظة الاستثمار في الأوراق المالية هي المساهم الرئيسي في هذا النمو الجوهري، وساندها في ذلك الإيرادات المحققة من القروض وصناديق الائتمان، والإيرادات من الذمم المدينة المستحقة من المساهمين، وصافي إيرادات المتاجرة بالعملات الأجنبية.

وازدادت إيرادات الفوائد من محفظة الاستثمار في الأوراق المالية بحوالي ٢٨,٣٪ مقارنة بالعام السابق، وتعزى هذه الزيادة أساساً إلى تحسن هوامش الفائدة. ومما عزز صافي إيرادات الفوائد ذلك القرار الذي اتخذته المؤسسة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٢ بتعزيزه هذه المحفظة من خلال تملك أوراق دين من الفئة الممتازة. ولقد كان من شأن التعامل المحدود في الأدوات ذات العائد العالي والأسواق الناشئة أن قلص الخسائر المتعلقة بالائتمان إلى أدنى حد ممكن ضمن هذه المحفظة.

وبفضل الحفاظ على الجودة العالية لمكونات المحفظة واستمرار إدارة هيكلها التمويلي بأسلوب سليم، فإن محفظة الاستثمار في الأوراق المالية ستواصل تحقيق إيرادات مستمرة منخفضة المخاطر في السنوات القادمة.

وحققت الأرصدة المستحقة من المساهمين بعد بيع بنك الخليج الدولي في عام ٢٠٠١ عائداً تتافسياً بلغ حوالي ٤,٢٪ خلال عام ٢٠٠٢. وقد وردت تفاصيل ذلك في الإيضاح رقم (٨) حول البيانات المالية.

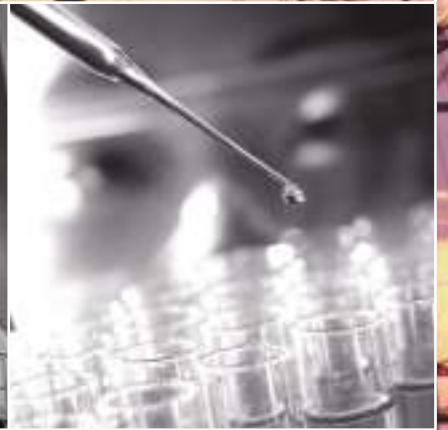
وسجل مجموع صافي إيرادات الفوائد من محفظة القروض وصناديق الائتمان نمواً بنسبة ٣٪ مقارنة بالعام السابق. وحيث أن المؤسسة قد واصلت تنفيذ القرار الاستراتيجي بتخفيض حجم محفظة القروض خلال عام ٢٠٠٢، فقد أدى ذلك إلى انخفاض الرصيد المستحق لهذه المحفظة بنهاية العام إلى ما دون نصف الرصيد المسجل بنهاية العام السابق، لكن الانخفاض الناجم عن ذلك في إيرادات الفوائد قد عوض عنه ارتفاع الإيرادات وزيادة حجم الأرصدة ضمن محفظة صناديق الائتمان. وبما أن صناديق الائتمان تحقق عوائد ممتازة معدلة بأوزان مخاطرها، فإن الشركة ماضية في توسيع استثماراتها في هذه الصناديق كبديل لمحفظة القروض.

ويتضمن الإيضاح رقم (٢٣) حول البيانات المالية شرحاً مفصلاً لدرجة تغيّر معدلات أسعار الفائدة للمؤسسة، وقد تم الحد من المخاطر في فروقات أسعار الفائدة بفضل الفرق المحدود بين إعادة تسعير معظم أصول وخصوم المؤسسة.

الإيرادات التشغيلية الأخرى

بلغت الإيرادات التشغيلية الأخرى ٤٣,٦ مليون دولار أمريكي خلال عام ٢٠٠٢، أي بانخفاض قدره ١٥,٧٪ مقارنة بمستواها البالغ ٥١,٧ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠١. فقد أثرت الأوضاع الاقتصادية العالمية سلباً على الإيرادات، وخاصة بالنسبة لأداء محفظة الصناديق الدولية لأسهم الشركات الخاصة غير المدرجة. أما الإيرادات من الرسوم فقد سجلت نمواً قوياً قياساً بمستوياتها في العام السابق. ويتضمن الإيضاح رقم (١٧) حول البيانات المالية تحليلاً مفصلاً لذلك. وقد تناولنا في الفقرات اللاحقة المكونات الرئيسية للإيرادات التشغيلية.

نركز على فرص الاستثمارات المباشرة في قطاع المرافق العامة وقطاعات صناعية مختارة



التازلي الذي شهدته القطاع العالمي لاسهم الشركات الخاصة خلال العامين الماضيين سوف يعكس اتجاهه مع بدء انتعاش الاقتصاديات العالمية الرئيسية.

وبلغت الإيرادات من أنشطة الاستثمارات في المشاريع والمساهمات الرأسمالية خلال العام ١٤,٤ مليون دولار أمريكي. وبإضافة هذا المبلغ إلى الربح البالغ ٤,٨ مليون دولار أمريكي والمحقق من بيع استثمار في مشروع دولي، فإن إيرادات هذا النشاط قد بلغت في مجموعها ١٩,٢ مليون دولار أمريكي خلال عام ٢٠٠٢. وتمثل إيرادات هذا النشاط حصة المؤسسة من الأرباح غير المجمعة للشركات التابعة والزميلة. ويواصل فريق الاستثمارات المباشرة في المؤسسة تفاعله مع قطاع الأعمال في المنطقة، الأمر الذي مكن المؤسسة من الحصول على معلومات أولية والاستفادة من الفرص السانحة عند نشوئها. وتجدد الإشارة إلى أن الكثير من مساهمات المشاريع طويلة الأمد بطبيعتها ومازالت في فترة التكوين، ومن المتوقع للإيرادات من هذه المساهمات أن تنمو مع نضوج هذه المشاريع.

وبلغت الإيرادات من الأرباح النقدية للأسهم ٥,٦ مليون دولار أمريكي، ويتكون هذا المبلغ من إيرادات المساهمات الرأسمالية في الشركات الخاصة غير المدرجة، وإيرادات محافظ الأسهم والاستثمارات في المشاريع.

وارتفعت الرسوم والعمولات والإيرادات المتنوعة خلال العام إلى ضعف مستواها في العام السابق، حيث بلغت ٤,٦ مليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ ٢,٢ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠١. ويشير هذا النمو القوي لإيرادات هذا النشاط إلى التزام المؤسسة بتوسيع مصادر إيراداتها من الأنشطة المدرة للرسوم، ويأتي كثمرة للمبادرات المتخذة في هذا الشأن خلال العام السابق. وقد تم إنشاء وحدة متخصصة في أسهم شركات دول مجلس التعاون الخليجي في منتصف عام ٢٠٠٢ بهدف استقطاب أموال الغير لإدارتها في هذا النشاط. وبنهاية عام ٢٠٠٢، ارتفع مجموع الأموال المدارة من قبل المؤسسة إلى ٢٠٢,٦ مليون دولار أمريكي، الأمر الذي ساهم في زيادة إيرادات الرسوم. كما حققت وحدة الاستشارات المالية إيرادات من الرسوم نتيجة لتكليفها بعدد من الأعمال المهمة خلال العام. أما وحدة التسويق في المؤسسة فتهدف إلى

فقد سجل صافي ربح المتاجرة بالأوراق المالية ارتفاعاً طفيفاً حيث بلغ ١٠,٣ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٢ مقارنة بمستواه البالغ ١٠ مليون دولار أمريكي في العام السابق. ورغم الاضطراب الذي شهدته الأسواق العالمية، إلا أن الأداء الإيجابي السليم للمؤسسة في هذه الأسواق يمكن أن يعزى أساساً إلى قرارها بتقليص حجم التعامل في أسواق الأسهم العالمية مع التحول في التركيز نحو الاستثمارات البديلة. ولقد نجحت المؤسسة خلال العامين الماضيين في بناء محفظة متنوعة من استراتيجيات الأسواق المحايدة وصناديق التحوط التي توفر عوائد منخفضة المخاطر إلى جانب مزايا تنوع المخاطر قياساً بفئات الأصول التقليدية الأخرى التي تقتنيها المؤسسة. وكان من شأن استثمارات المؤسسة خلال عام ٢٠٠٢ في برنامج متنوع للعقود المالية المستقبلية أن حقق عائداً محتسباً على أساس سنوي يقارب ٢٥٪، الأمر الذي عزز إلى حد كبير إيرادات المتاجرة بالأوراق المالية.

ونجحت عن بيع استثمارات ضمن محفظة الاستثمار في الأوراق المالية خسارة بلغت ٥,٣ مليون دولار أمريكي، وجاءت عملية بيع هذه الأصول نتيجة لقناعة المؤسسة بأن هناك تدهوراً غير قابل للتغيير في الجودة الائتمانية للأصول المباعة. ويأتي بيع هذه الأصول منسجماً مع هدف المحفظة الرامي إلى الاحتفاظ بمكونات ذات جودة ائتمانية فائقة. وبالنظر إلى الحجم الكبير لهذه المحفظة، وأخذاً في الاعتبار العدد القياسي لحالات التخلف عن السداد وخفض التصنيف الائتماني للأصول على المستوى العالمي خلال عام ٢٠٠٢، فإن الخسائر التي تكبدتها المؤسسة خلال العام تعتبر متواضعة نسبياً.

وبلغت أرباح الأوراق المالية المتاحة للبيع ما مجموعه ٥,٩ مليون دولار أمريكي خلال العام، ويمثل هذا المبلغ الأرباح المحققة المحولة من حقوق المساهمين لدى بيع مثل هذه الأصول. وقد نتج مبلغ قدره حوالي ٥,٢ مليون دولار أمريكي من أصل هذا المبلغ عن بيع استثمارات في أسهم شركات خاصة غير مدرجة مبوية كأصول متاحة للبيع. وإذا ما أضفنا هذه الأرباح البالغة ٥,٩ مليون دولار أمريكي إلى الإيرادات البالغة ٣ مليون دولار أمريكي من صناديق أسهم الشركات الخاصة غير المدرجة، فإن أرباح المحفظة الدولية لأسهم الشركات الخاصة تبلغ ما مجموعه ٨,٢ مليون دولار أمريكي لعام ٢٠٠٢. علماً بأن التوقعات تشير إلى أن الاتجاه

ربح التشغيل مقسوماً على مصروفات التشغيل



صافي الربح مقسوماً على مصروفات التشغيل



مخصصات خسائر القروض

تحتفظ المؤسسة بمستوى معين من المخصصات لمقابلة الخسائر المرتبطة بمنح التسهيلات الائتمانية التقليدية للعملاء، والتي نعتقد بأنها خسائر محتملة ويمكن تقديرها بشكل معقول. ونظراً للطبيعة المتنوعة للأنشطة التي تزاولها المؤسسة، فإن هذه الخسائر قد تنشأ من أنشطة الإقراض والخزينة والاستثمار، علماً بأن تقدير الخسائر غير مؤكد بطبيعته ويعتمد على الكثير من العوامل ومن ضمنها الأوضاع الاقتصادية الكلية والسياسية، وتغير التصنيف، وتركيزات المخاطر، والتغيرات الهيكلية في الصناعات وغيرها من العوامل الخارجية الأخرى مثل المتطلبات القانونية والرقابية. وتقوم المؤسسة بمراجعة مثل هذه العوامل وتعيد تقييم كفاية المخصصات دورياً.

وقد بلغ صافي المحمل على حساب مخصصات خسائر القروض خلال العام ٢٨,٣ مليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ ١٢,٨ مليون دولار أمريكي لعام ٢٠٠١. وتضمنت المخصصات التي تم تكوينها خلال العام ١٣,١ مليون دولار أمريكي تتعلق بالمشاريع والمساهمات الرأسمالية، ٩,٤ مليون دولار أمريكي تتعلق بصناديق أسهم الشركات الخاصة غير المدرجة و ٥,٧ مليون دولار أمريكي مقابل الانخفاض في قيمة أوراق الدين ضمن محفظة الاستثمار في الأوراق المالية. وقد ورد تحليل تفصيلي لهذه المخصصات في الايضاح رقم (١٨) حول البيانات المالية.

ايرادات غير متكررة

استلمت المؤسسة خلال عام ٢٠٠٢ مبلغ ٢٥ مليون دولار أمريكي من أصل المبلغ المقرر لها من لجنة التعويضات بالأمم المتحدة والبالغة قيمته ٣٤,٣ مليون دولار أمريكي مقابل المطالبة التي تقدمت بها المؤسسة عن الخسائر التي تكبدتها نتيجة للغزو والاحتلال العراقي لدولة الكويت في عام ١٩٩٠. وقد وردت تفاصيل هذه المبالغ في الايضاح رقم (١٩) حول البيانات المالية.

تحليل أرقام الميزانية العمومية

بلغ إجمالي أصول المؤسسة ٥,٨٠٤,٩ مليون دولار أمريكي كما في نهاية عام ٢٠٠٢. وهذا ما يمثل نمواً بنسبة ٤,٨٪ قياساً بمجموع الأصول البالغ ٥,٥٤١ مليون دولار أمريكي بنهاية العام السابق. وكان

تزويد قاعدة عملائها الاقليميين بمجموعة متنوعة من المنتجات المالية المتاحة في الأسواق الدولية، إضافة إلى تسويق المنتجات الاستثمارية المطورة داخلياً في المؤسسة إلى عملاء داخل وخارج المنطقة. وستواصل المؤسسة تركيزها على زيادة وتنويع ايراداتها من الرسوم باعتبار أن هذا النوع من الأنشطة ينطوي على مخاطر منخفضة وضغوط أقل على رأس المال.

مصروفات التشغيل

تتكون مصروفات التشغيل من مرتبات الموظفين والمزايا الوظيفية الأخرى وإيجارات المباني ونظم المعلومات الآلية وغيرها من المصاريف. وتتضمن تكاليف الموظفين، وهي المكون الرئيسي لمصروفات التشغيل، تعويضات الحوافز التي تتفاوت حسب الأداء الفردي وأداء المؤسسة ككل. أما تكاليف نظم المعلومات فهي تشمل زيادة الانفاق المتعلق بالتطوير المستمر لنظم الكمبيوتر.

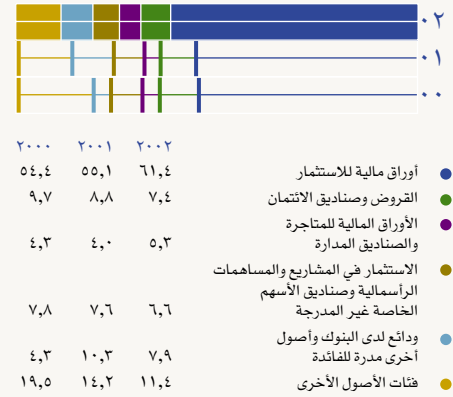
ومقابل الزيادة البالغة ٢٢,٢٪ في ايرادات التشغيل سجلت مصروفات التشغيل زيادة متواضعة بلغت ٤,١٪ مقارنة بالعام السابق. وقد سجلت نسبة الانتاجية، التي تمثل ربح التشغيل مقسوماً على مصروفات التشغيل، ارتفاعاً إلى ٤,٤ ضعفاً في عام ٢٠٠٢ مقارنة بمستواها البالغ ٣,٧ ضعفاً في عام ٢٠٠١ و ٢ ضعفاً في عام ٢٠٠٠. كما ارتفعت نسبة صافي الربح، بعد استقطاع المخصصات للسنة، مقسوماً على مصروفات التشغيل أيضاً إلى ٣,٤ ضعفاً في عام ٢٠٠٢ مقارنة بمستواها البالغ ٣,٢ ضعفاً في العام السابق. أما تكلفة إطفاء الشهرة، التي تم استبعادها من إجمالي المصروفات عند احتساب النسب السابقة الذكر، فكانت تكلفة ضئيلة ولا تؤثر إضافتها إلى إجمالي المصروفات بشكل مادي على النسب المذكورة أعلاه.

وهذه النسب القوية للإنتاجية تعكس التزام ادارة المؤسسة بمواصلة التركيز الشديد والضوابط المتشددة على المصروفات. وستواصل مؤسسة الخليج للاستثمار استخلاص المزايا المتمثلة في تحسن الفاعلية والإنتاجية من خلال استراتيجيات إعادة الهيكلة التي تم تطبيقها في السنوات السابقة.

إستعراض الوضع المالي تنمة

بيان فئات الأصول

(نسبة مئوية)



التوسع في محفظة الاستثمار في الأوراق المالية، والتي سجلت نمواً بحوالي ٥٠٨,٥ مليون دولار أمريكي أو ١٦,٦٪ خلال العام، هو العامل الرئيسي للزيادة الإجمالية في حجم الميزانية العمومية. ومما ساند هذا النمو في محفظة الاستثمار في الأوراق المالية تلك الزيادات التي حدثت ضمن محفظة الأوراق المالية للمتاجرة والصناديق المدارة، إضافة إلى ارتفاع حجم الودائع لدى البنوك والأصول الأخرى السائلة. ولكن هذه الزيادات قد قابلها من جهة أخرى انخفاض معتدل في حجم استثمارات المؤسسة في صناديق أسهم الشركات الخاصة غير المدرجة وفي المشاريع والمساهمات الرأسمالية خلال عام ٢٠٠٢. وعلاوة على ذلك، تقلص الرصيد المستحق من المساهمين بنسبة ١٥,٦٪ أو ٩٠,٢ مليون دولار أمريكي كما بنهاية عام ٢٠٠٢.

وتواصل المؤسسة تركيزها الاستراتيجي على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والشركاء الرئيسيين لتلك الدول في العالم الصناعي. وقد ورد التوزيع الجغرافي لأصول المؤسسة في الايضاح رقم (٢٦) حول البيانات المالية.

الأوراق المالية للاستثمار

ظلت محفظة الأوراق المالية للاستثمار تمثل فئة الأصول الرئيسية حيث شكلت ٦١,٤٪ من مجموع الأصول كما في نهاية عام ٢٠٠٢. وتتكون محفظة الأوراق المالية للاستثمار في معظمها من أدوات الدين المصنفة في مرتبة استثمارية والقابلة للتسويق. ومن الأهداف المرجوة من هذه المحفظة تحقيق عائد ثابت وهامش ربحية مستقر، بالإضافة إلى تنويع المخاطر وتوفير بديل للقروض وسيولة إضافية احتياطية. وقد بلغت الاستثمارات في الأسهم ١٠٣,٣ مليون دولار أمريكي، وهذا ما يشكل أقل من ٢,٩٪ من حجم هذه المحفظة.

وبلغت القيمة الإجمالية للأوراق المالية للاستثمار ٣,٥٦٤,١ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ مقارنة بمستواها البالغ ٣,٠٥٥,٦ مليون دولار أمريكي كما بنهاية عام ٢٠٠١. وتشتمل محفظة الأوراق المالية للاستثمار على الأوراق المالية المتاحة للبيع بقيمة ٢,٨٦٣ مليون دولار أمريكي وأوراق مالية تحتفظ بها المجموعة حتى تاريخ الاستحقاق بمبلغ ٧٠١,١ مليون دولار أمريكي. وإنطلاقاً من سياسة المؤسسة المتحفظة وتوقعاً لانخفاض أسعار الفائدة العالمية، فقد عمدت

المؤسسة خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٢ إلى استثمار مبلغ يقارب ٤٠٠ مليون دولار أمريكي في محفظة أوراق مالية ثابتة الدخل ومصنفة في فئة AAA. وقياساً بتكلفة الاستثمار، فإن القيمة السوقية لمحفظة الأوراق المالية ذات الجودة العالية المتاحة للبيع قد ارتفعت بما يزيد عن ١٠,٤ مليون دولار أمريكي كما بنهاية ديسمبر ٢٠٠٢. وفي المجموع، فإن مبلغ ٥٤,٦ مليون دولار أمريكي تقريباً يمثل صافي الأرباح غير المحقة ويتعلق بالأوراق المالية المتاحة للبيع، قد تم ادراجه ضمن حقوق المساهمين كما بنهاية عام ٢٠٠٢. علماً بأن الزيادة الهامة في القيمة السوقية تعتبر مؤشراً على الجودة الفائقة لمكونات المحفظة. وضمن محفظة الأوراق المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، تم تكوين مخصصات بمبلغ ٥,٧ مليون دولار أمريكي تتعلق بانخفاض قيمة أوراق مالية معينة مدعومة بأصول ضمن المحفظة. أما محافظ الأوراق المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، والمدرجة بالتكلفة المطفأة، فقد بلغت قيمتها السوقية ٧٠٨,٥ مليون دولار أمريكي بنهاية عام ٢٠٠٢، مقارنة بقيمة التكلفة البالغة بعد المخصصات ٧٠١,١ مليون دولار أمريكي. وقد ورد في الصفحة (٣٢) وفي سياق مناقشة ادارة المخاطر، تحليل المخاطر الائتمانية لمحفظة الأوراق المالية للاستثمار، بينما وردت التفاصيل الأخرى حول ذلك، بما فيها بيان تصنيف الأوراق المالية للاستثمار، في الايضاح رقم (٦) حول البيانات المالية.

القروض وصناديق الائتمان

تشمل هذه الفئة القروض والسلفيات البالغة قيمتها ١٢١,٨ مليون دولار أمريكي والاستثمارات في صناديق الائتمان بمبلغ ٣٠٥ مليون دولار أمريكي. وانسجاماً مع المبادرات الاستراتيجية التي بدأت المؤسسة باتخاذها في العام السابق، عمدت إدارة المؤسسة إلى مزيد من التخفيض في مخاطر محفظة القروض، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الرصيد المستحق بحوالي نصف حجم رصيد القروض مقارنة بنهاية العام السابق. ومن جهة أخرى ازدادت الاستثمارات في صناديق الائتمان بنسبة ٢٦٪ في عام ٢٠٠٢ مقارنة بالعام السابق، بما يعكس تجدد التركيز على مثل هذه الأدوات الاستثمارية. إن صناديق الائتمان، التي تدر هوامش أعلى مقارنة بمحفظة قروض المؤسسة، تدار من قبل مدراء صناديق دوليين ذوي خبرة طويلة وسمعة عالية وتوفر عوائد أعلى معدلة بأوزان مخاطرها. وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢، كانت القروض والسلفيات مقدمة

بيان استحقاق القروض وصناديق الإلتزام (نسبة مئوية)



المحايدة واستراتيجيات الاستثمار البديلة، وتوفر تنوعاً جيداً من حيث مدراء الصناديق واستراتيجيات الاستثمار المتبعة. ولقد دأبت المؤسسة خلال السنوات الماضية على زيادة استثماراتها في استراتيجيات الاستثمار البديلة بصورة تدريجية بالتزامن مع تخفيض حجم استثماراتها في أسواق الأسهم. وقامت المؤسسة، بالتعاون مع مدراء صناديق معروفين دولياً، باستحداث استراتيجيات استثمار بديلة مشابهة لصالح عملائها الاقليميين. ويعتبر ارتفاع قيمة المبالغ التي تتولى المؤسسة ادارتها لصالح العملاء بنسبة ٥٨٪ مؤشراً على نجاح المؤسسة في تطبيق استراتيجيات الاستثمار البديلة.

ويركز نشاط محفظة الأوراق المالية للمتاجرة التي تقيتها المؤسسة على منطقة دول مجلس التعاون الخليجي. وفي نهاية عام ٢٠٠٢، بلغت قيمة هذه المحفظة ٣,٤ مليون دولار أمريكي، وكانت كلها عبارة عن مخاطر موزعة في دول مجلس التعاون. وعمدت المؤسسة في الربع الثالث من عام ٢٠٠٢ إلى التصفية الكاملة لمحفظة أسهم شركات دول مجلس التعاون الخليجي وبالباقي قيمتها حوالي ٦ مليون دولار أمريكي، وذلك للاستفادة من الارتفاع في قيمتها السوقية وجني الأرباح من ذلك. وتلتزم المؤسسة بالتوسع التدريجي في محافظ أوراق الدين والاسهم لشركات دول المجلس مستفيدة من معرفتها الفريدة بالمنطقة. وقد وردت تفاصيل محفظة الأوراق المالية للمتاجرة في الايضاح رقم (٥) حول البيانات المالية، علماً بأن الأوراق المالية للمتاجرة والصناديق المدارة تدرج في البيانات المالية بقيمتها السوقية.

الودائع لدى البنوك والاصول الأخرى

المدة للفائدة

بلغ مجموع الودائع لدى البنوك ٤٤٢,٣ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢. ويشكل مبدأ المعاملة بالمثل سمة أساسية لسياستنا الخاصة بالاداءات لدى البنوك. وقد ورد في الايضاحين رقم (٢٢) ورقم (٢٦) حول البيانات المالية بيان الاستحقاق وبيان التوزيع الجغرافي للودائع، على التوالي. حيث يتضح من الجدولين أن حوالي ٤١٢,٣ مليون دولار أمريكي أو ٩٣,٢٪ من القيمة الاجمالية للودائع لدى البنوك كانت ذات استحقاق لا يتجاوز ثلاثة أشهر، في حين أن المبلغ الباقي وقدره ٣٠ مليون دولار أمريكي كان يستحق خلال سنة واحدة. وكانت ما نسبته ١٧,٧٪ فقط من مجموع الودائع لدى

بأكملها لعملاء ضمن دول مجلس التعاون، ومنها حوالي ٤٩,٧ مليون دولار أمريكي لحكومات دول المجلس، ولم تكن هناك تركيزات هامة في القطاع الصناعي بنهاية العام. علماً بأن الاستثمارات في صناديق الإلتزام كانت موزعة بين العديد من المدراء ضمن امريكا الشمالية.

واستناداً إلى الاستحقاقات التعاقدية كما بتاريخ الميزانية العمومية، فإن نسبة تزيد عن ٨٧٪ من القروض القائمة والاستثمارات في صناديق الإلتزام، كانت ستستحق ضمن فترة خمس سنوات، بينما كانت نسبة ١٣,٧٪ منها تستحق خلال سنة واحدة. وقد وردت تفاصيل بيان استحقاق القروض والسلفيات في الايضاح رقم (٢٢) حول البيانات المالية، بينما وردت في الايضاح رقم (٧) تفاصيل أخرى بما فيها مخصص خسائر القروض.

ويبلغ مجموع مخصصات خسائر القروض، بما في ذلك كفالات القروض ٧,٤ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢. وبلغت المخصصات المحددة المكونة لمخاطر أطراف مقابلة ٤,٧ مليون دولار أمريكي، في حين بلغت المخصصات العامة ٢,٧ مليون دولار أمريكي. وقد تم تكوين كامل المخصصات المحددة البالغة ٤,٧ مليون دولار أمريكي مقابل قروض وكفالات ومخاطر مرتبطة بالاستثمارات في المشاريع. ويتم تكوين المخصصات المحددة للقروض بحيث تغطي كامل الخسارة المقدرة المحتملة، بينما يتم تكوين المخصصات العامة لتغطية الخسارة المستقبلية المحتملة والتي لم يتم تحديدها بعد. وتقوم سياسة المؤسسة على شطب القروض بعد استفاد كافة الوسائل الممكنة لاعادة جدولتها أو تحصيلها وبعد أن يتضح بجلاء ان امكانية تحصيلها في المستقبل أصبحت بعيدة جداً.

وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢، لم تكن هناك قروض مشتركة غير مؤدية ضمن محفظة قروض المؤسسة.

الأوراق المالية للمتاجرة والصناديق المدارة

بلغت قيمة محفظة الأوراق المالية للمتاجرة والصناديق المدارة ما مجموعه ٣٠٨,٧ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢. وتتكون هذه المحفظة من الصناديق المدارة خارجياً ومجموع قيمتها ٣٠٥,٣ مليون دولار أمريكي، ومحفظة الأوراق المالية للمتاجرة والخاصة بالمؤسسة وقيمتها ٣,٤ مليون دولار أمريكي. وتستثمر الصناديق المدارة خارجياً بصورة رئيسية في استراتيجيات السوق

مؤسسات مالية غير مصرفية. أما الأصول السائلة الأخرى، ومن ضمنها الأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة بيع والنقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك، فقد بلغت ما مجموعه ١٣,٧ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢.

صناديق الأسهم

بلغ حجم محفظة صناديق الأسهم ١٠٨ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢. وتستثمر المؤسسة هذه المحفظة بصورة رئيسية في الأسهم ذات الطبيعة التمويلية المشتركة وفي نطاق واسع من صناديق أسهم الشركات غير المدرجة المدارة خارجياً. وتستثمر هذه الصناديق في عمليات التملك الممولة وغير الممولة بالدين، وفي عمليات الخصخصة وإعادة الرسملة، والشركات ذات النمو السريع، وعمليات تمويل التوسع في الأعمال، وحالات التحول في الاتجاه، وغيرها من الحالات الخاصة للأسهم.

وباستثناء الاستثمارات في الأسهم المدرجة، حيث تكون قيمتها العادلة معروفة إلى حدٍ موثوق به، فإن الاستثمارات في صناديق الأسهم تدرج بسعر التكلفة. وقد بلغت المخصصات لحالات الانخفاض غير المؤقت في القيمة، والتي تحدد على أساس كل حالة على حدة، ٣٠,٧ مليون دولار أمريكي بنهاية عام ٢٠٠٢. ويرجع معظم الزيادة البالغة ٩,٤ مليون دولار أمريكي في المخصصات إلى الانخفاض المتوقع في قيمة استثمارات المؤسسة في قطاع الاتصالات والتكنولوجيا. وقد وردت تفاصيل صناديق الأسهم في الأيضاح رقم (٩) حول البيانات المالية.

الاستثمارات في المشاريع والمساهمات الرأسمالية

بلغت الاستثمارات في المشاريع والمساهمات الرأسمالية ٢٧٥,٨ مليون دولار أمريكي بنهاية عام ٢٠٠٢ مقارنة بمبلغ ٣٠٢,٣ مليون دولار أمريكي كما بنهاية عام ٢٠٠١. وتشمل هذه الفئة من الاستثمارات مزيجاً من الاستثمارات في شركة خليجية تابعة غير مجمعة، وحصص رأسمالية في شركات بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقامت المؤسسة خلال العام ببيع الاستثمار الدولي الوحيد ضمن المحفظة والذي كانت قيمة استثماره الأصلية ١٢,٤ مليون دولار أمريكي، وتم تحقيق ربح بمبلغ ٤,٨ مليون دولار أمريكي من عملية البيع هذه. وقامت المؤسسة خلال عام ٢٠٠٢ باستثمار اضافي بمبلغ قدره حوالي ٥,١ مليون دولار أمريكي في مشروع لتوليد الطاقة بدولة قطر.

وازداد صافي المخصصات خلال العام بمبلغ ٨,٤ مليون دولار أمريكي نتيجة تحميل نتائج السنة بمبلغ ١٣,١ مليون دولار أمريكي واستخدامات بمبلغ ٤,٧ مليون دولار أمريكي. وقد ورد في الأيضاح رقم (١٠) حول البيانات المالية تحليل تفصيلي لهذه المحفظة بما في ذلك تحليل للاستثمارات في الشركة التابعة غير المجمعة والشركات الزميلة. كما وردت في الصفحة (٦٤) من هذا التقرير قائمة بالاستثمارات المباشرة للمؤسسة في منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الذمم المدينة من المساهمين

بلغت الذمم المدينة من المساهمين ٤٨٦,٩ مليون دولار أمريكي كما بنهاية عام ٢٠٠٢، وهي تمثل الرصيد القائم المستحق من إيرادات بيع بنك الخليج الدولي. وهذا الانخفاض البالغ ٩٠,٢ مليون دولار أمريكي مقارنة بالرصيد المستحق كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١، يمثل صافي تأثير قيام المساهمين بتسديد مبلغ ١١١,٢ مليون دولار أمريكي وتراكم إيرادات الفوائد بمبلغ ٢١ مليون دولار أمريكي عن عام ٢٠٠٢. وكما اتضح خلال عام ٢٠٠٢، ينوي الشركاء تسديد هذا الرصيد المستحق على مدى السنوات القليلة القادمة من خلال أرباح الأسهم التقديرية الموزعة من بنك الخليج الدولي ومن المؤسسة. وقد وردت تفاصيل إضافية حول ذلك في الأيضاح رقم (٨) حول البيانات المالية.

العقارات والأصول الثابتة والأصول الأخرى

بلغ إجمالي الأصول الأخرى، شاملة العقارات والأصول الثابتة الأخرى، ما مجموعه ١٧٨,٦ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢، ومنها مبلغ ٢٨,٧ مليون دولار أمريكي للمبنى والأصول الثابتة الأخرى. أما المبلغ المتبقي وقدره ١٤٩,٩ مليون دولار أمريكي فهو يمثل الفوائد المتراكمة المستحقة القبض، وقيمة الشهرة للممتلكات الجديدة، وفائض إعادة تقييم الأدوات المالية المشتقة، وصندوق التقاعد، والذمم المدينة، والمصرفيات المدفوعة مسبقاً وأصول متنوعة أخرى، وقد وردت تفاصيل هذه الأصول في الأيضاحين رقم (١١) و (١٢) حول البيانات المالية. وسوف نبين لاحقاً، في سياق تناول إدارة المخاطر، مناقشة أكثر تفصيلاً للسيولة، والتمويل، ومختلف المخاطر المرتبطة بانشطة أعمالنا، والقوة الرأسمالية للمؤسسة.

نتبنى أفكار استثمارية متطورة تهدف لتعزيز دور القطاع
الخاص في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي



يتمثل الهدف المالي للمؤسسة في تحقيق عوائد تنافسية منتظمة مع ابقاء المخاطر ضمن معدلات مقبولة في الوقت ذاته. وادراكاً من المؤسسة للعلاقة بين العوائد والمخاطر، فإن ادارة المخاطر تشكل جزءاً لا يتجزأ من الهدف الاستراتيجي للمؤسسة.

إدارة المخاطر

الوصل الرئيسية بين الإدارة وبين دوائر الأعمال التي نشأت عنها المخاطر، حيث تساعد الإدارة في تحديد وقياس حجم المخاطر الراغبة في قبولها ومن ثم إبلاغ دوائر الأعمال بذلك، وضمان بقاء المخاطر ضمن الحدود المقبولة لدى الإدارة.

ولا تتحصر مسؤولية إدارة المخاطر في قسم واحد ضمن المؤسسة، فالفلسفة التي تتبعها المؤسسة تقوم على تشجيع ثقافة الإدارة الحكيمة للمخاطر في مختلف وحدات أنشطة الأعمال والخدمات المساندة.

ومن منظور رقابي، يتم تسهيل عملية ادارة المخاطر من خلال عدد من الأدوات الرقابية المستقلة إضافة إلى قسم إدارة المخاطر. وتشمل هذه الوحدات التي تتبع مباشرة الإدارة العليا كلاً من الرقابة المالية، والتدقيق الداخلي، والمتابعة والائتمان. وهذا الأسلوب المتعدد الأوجه يساعد على ادارة المخاطر بصورة فعالة من خلال تحديد ومراقبة المخاطر من منظور متعدد الجوانب.

وستتم مناقشة عملية إدارة فئات المخاطر الأربع بمزيد من التفصيل في الفقرات التالية من هذا التقرير.

مخاطر الائتمان

تنتج مخاطر الائتمان عن امكانية حدوث خسائر نتيجة عدم وفاء المدين بكامل التزاماته التعاقدية إزاء المؤسسة. وتسعى المؤسسة في مختلف أوجه انشطتها المدرجة في الميزانية العمومية والخارجة عنها إلى انتقاء المخاطر بحكمة وادارتها بشكل فعال لتحقيق عوائد تنافسية. وتتم إدارة مخاطر الائتمان على مستوى المعاملة والمدين والمحفظه في آن واحد.

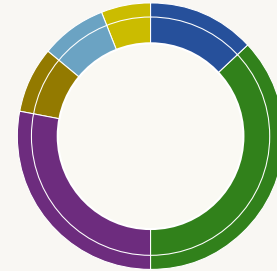
فتغير ظروف الأعمال باستمرار وتسارعها قد زاد من درجة تعقيد وتنوع المخاطر. لكن الهدف من ادارة المخاطر ليس تجنبها بل فهمها وادارتها بالشكل المناسب.

وينتج عن مختلف أنشطة المؤسسة نطاق واسع من المخاطر، ويتم تصنيف وقياس هذه المخاطر ضمن اربع فئات رئيسية هي مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر العمليات. ولقد كانت ادارة هذه المخاطر من خلال الاستثمار في المعارف ونظم المعلومات من الأولويات التي تركز عليها المؤسسة. وإدارة هذه المخاطر ادارة فعّالة، تستخدم المؤسسة مزيجاً من الموارد ومن أهمها الموظفون الأكفاء ذوو الخبرة الطويلة، والأدوات التحليلية الكمية، والاستثمار المستمر في نظم المعلومات. علماً بأن الأساليب النوعية والكمية المستخدمة في تحقيق أقصى عائد ممكن مقابل المخاطر تشمل الاستعانة بمعلومات مستقاة من الماضي والاتجاهات في بيئة الأعمال الراهنة والتوقعات المستقبلية.

وتبدأ عملية ادارة المخاطر مع قيام الإدارة بتحديد حجم المخاطر الراغبة بقبولها. ويتبع ذلك عملية مكونة من ثلاث خطوات هي: تحديد وقياس مختلف المخاطر الناتجة، ومراقبة ومتابعة هذه المخاطر، واخيراً تحقيق أقصى حد ممكن من العوائد مقابل هذه المخاطر.

وتتمثل المهمة الأساسية لقسم إدارة المخاطر المستقل في تطوير والمحافظة على إطار مشترك لادارة المخاطر يكون أساساً لوضع السياسات والحدود القصوى للمخاطر، وتعزيز قدرة المؤسسة على إدارتها، وتقييم الأداء، وتخصيص أوجه استخدام رأس المال. ويقوم هذا القسم بدور حلقة

مصادر مخاطر الائتمان (الانكشاف مرجحاً بأوزان المخاطر الائتمانية)



النسبة المئوية

14.4

37.3

27.7

7.8

8.1

5.7

● أوراق مالية للاستثمار

● فروض وصناديق ائتمان

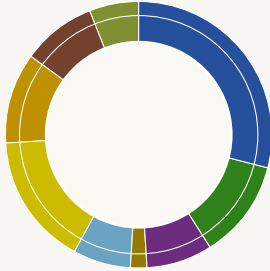
● مشاريع ومساهمات رأسمالية وصناديق أسهم

● ودائع لدى البنوك وارصدة بأشعارات قصيرة الأجل

● فئات أصول أخرى

● بنود خارج الميزانية العمومية

أنشطة الاستثمارات المباشرة (في المشاريع) حسب القطاع



النسبة المئوية

٢٩,٠
١١,٥
٨,٠
١,٦
٧,١
١٥,٦
١٠,٥
٩,٥
٧,٢

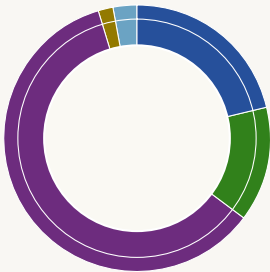
● الكيماويات
● المواد الإنشائية
● الموزعون
● الخدمات المالية
● المنتجات الغذائية
● المعادن والتعدين
● متنوعة
● الاتصالات
● أخرى

واتبعت المؤسسة ضمن محفظة القروض والسلفيات أسلوب التركيز على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فهي منطقة نفهم جيداً القوى المحركة فيها ويتوفر لدينا فهم أفضل لطبيعة المخاطر المرتبطة بها. أما صناديق الائتمان التي يديرها عدد من مدراء الصناديق ذي الخبرة ومراتب التصنيف العالية، فهي تستثمر في أوراق دين ذات جودة فائقة.

وفي سياق ممارستها لنشاطها الاستثماري الرئيسي، قامت المؤسسة مع مرور السنين بمراجعة ما مجموعه ٣٥٠ مقترحاً استثمارياً، واستثمرت المؤسسة في حوالي ١٠٪ من عدد هذه الاستثمارات المقترحة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢. وتتبع المؤسسة أسلوب التقييم المتشدد قبل القيام بأي استثمار، وكما هو موضح في الشكل البياني أعلاه، تمارس المؤسسة تنوعاً سليماً ضمن هذه المحفظة في مختلف القطاعات الصناعية، بينما يوضح الجدول البياني لتصنيف محفظة الأوراق المالية للاستثمار الجودة الفائقة للأصول التي تقتنيها المؤسسة ضمن المحفظة. حيث تشكل أوراق الدين الصادرة عن حكومات دول مجلس التعاون وجهات مصدرة أخرى في مرتبة استثمارية نسبة تفوق ٩٥,٣٪ من محفظة الأوراق المالية للمؤسسة.

بيان التصنيف -

محفظة الأوراق المالية للاستثمار



النسبة المئوية

٢١,٣
١٣,٩
٦٠,١
١,٨
٢,٩

● أوراق دين مصنفة في مرتبة AAA/Aaa
● أوراق مالية لحكومات دول مجلس التعاون
● أوراق دين لجهات مصدرة أخرى في مرتبة استثمارية
● أوراق دين أخرى
● أسهم

الأدوات المالية خارج الميزانية العمومية

تستخدم المؤسسة في سياق مزاولتها لأنشطتها أدوات المشتقات المالية والصراف الأجنبي لتلبية الاحتياجات المالية لعملائها وتحقيق عوائد من عمليات المتاجرة وإدارة تعرضها لمخاطر السوق.

ولقياس ومراقبة المخاطر الائتمانية لأدوات المشتقات المالية والصراف الأجنبي، تطبق المؤسسة إجراءات مماثلة لتلك المطبقة على البنود المدرجة في الميزانية العمومية. وقد بلغ الانكشاف مرجحاً بأوزان المخاطر الائتمانية للبنود خارج الميزانية العمومية، حوالي ٦٪ من مجموع الانكشاف المرجح بأوزان المخاطر الائتمانية، وهذا المقدار يمثل القيمة السوقية أو التكلفة الاستبدالية لهذه العمليات. أما من حيث الاستحقاق، فإن حوالي ٩٧٪ من عقود الصرف الأجنبي وعقود أسعار الفائدة كانت قصيرة الأجل باستحقاقات خلال سنة واحدة. وتتعلق مبالغ المخاطر الائتمانية الناشئة عن هذه المعاملات بتعاملات مع بنوك رئيسية. وتتضمن العمليات

ويوضح الجدول البياني في الصفحة (٣٢) تحليلاً للمصادر الرئيسية لمخاطر الائتمان حسب نوع النشاط. وتعكس النسب الظاهرة في الجدول الانكشاف مرجحاً بأوزان المخاطر الائتمانية ومحتسباً على أساس توجيهات بنك التسويات الدولية بخصوص معدل كفاءة رأس المال.

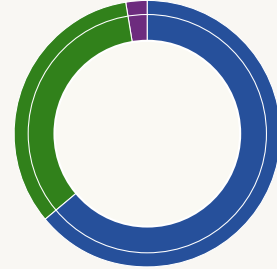
وتتمثل الأداة الرئيسية المستخدمة لإدارة المخاطر في مجموعة من السياسات والإجراءات الائتمانية المحددة بوضوح. وبالإضافة إلى الإبلاغ عن المخاطر المقبولة لدى الإدارة على شكل حدود مخاطر قصوى لكل دولة ومنتج وقطاع ومدین، فإن هذه السياسات تحدد بالتفصيل عملية قياس ومراقبة المخاطر وطرق الإبلاغ عنها. ويتطلب الإطار المتشدد المطبق على الموافقات الائتمانية تقييماً دقيقاً وشاملاً للملاءة المالية لكل مدين، وفي ضوء ذلك التقييم تتم الموافقة على حدود المخاطر في أعلى مستويات الهرم الإداري للمؤسسة. كما تستخدم المؤسسة نظاماً لمراجعة مخاطر كل دولة لوضع حدود المخاطر الإقليمية لها، في حين يتم وضع حدود قصوى لمخاطر كل منتج وقطاع بما يكفل التنوع الواسع النطاق للمخاطر الائتمانية. ويتم تصميم السياسات والإجراءات الائتمانية بما يمكن المؤسسة في مرحلة مبكرة من تحديد المخاطر التي تتطلب مراقبة ومراجعة أكثر تفصيلاً. كما تستخدم المؤسسة طرق إحصائية ضمن عملية إدارة مخاطر الائتمان لغرض تقدير مبالغ الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة لمختلف أنشطة أعمالها.

ورغم أن وحدات الأعمال مسؤولة عن إبقاء المخاطر ضمن الحدود المقررة، فإن المخاطر الفعلية تخضع للمراقبة المستمرة من قبل مختلف وحدات الرقابة المستقلة ومن ضمنها وحدات إدارة المخاطر، والرقابة المالية، والمتابعة والتدقيق الداخلي. وتمثل نظم المعلومات عنصراً رئيسياً في عملية المراقبة هذه، حيث تطبق المؤسسة بصورة فعالة نظاماً متطورة قادرة على مراقبة وضبط أنشطة قبول المخاطر وقت حدوثها تقريباً.

وكما في نهاية عام ٢٠٠٢، كانت المكونات الرئيسية لاجمالي المخاطر الائتمانية للمؤسسة تتمثل في القروض وصناديق الائتمان والاستثمارات الرأسمالية المباشرة وصناديق الأسهم، والأوراق المالية للاستثمار.

إدارة المخاطر تتمة

مكونات مخاطر السوق - الإجمالية



النسبة المئوية
73,9
23,5
2,6

● مخاطر اسعار الفائدة
● مخاطر أسعار الأسهم
● مخاطر اسعار العملات الأجنبية

لقياس مخاطر السوق بصورة منتظمة، حيث يعكس تأثير التغيرات في ظروف الأعمال على قيمة محفظة الأدوات المالية.

ويتم احتساب القيمة المعرضة للمخاطر والابلاغ عنها إلى الإدارة العليا بصورة يومية، وذلك على مختلف المستويات المجمععة، ومن ضمنها المحفظة ووحدة الأعمال والمؤسسة ككل. ويبين الجدول في الصفحة (٢٥) متوسط الحد الأدنى والحد الأقصى للقيمة المعرضة للمخاطر لكل من أنشطة المتاجرة في السوق وأنشطة الاستثمار مجتمعة. ويستند قياس القيمة المعرضة للمخاطر إلى معدل ثقة بنسبة ٩٥٪ وفترة حياة مفترضة مدتها ٢٥ يوم عمل، وباستخدام بيانات السوق التاريخية المرجحة بالأوزان الأسية. كما ورد في الصفحة (٢٥) الجدول البياني للقيمة المعرضة للمخاطر يومياً.

ويتبين من جدول بيان القيمة المعرضة للمخاطر أن متوسط القيمة الاجمالية المعرضة للمخاطر في عام ٢٠٠٢ قد بلغ ١٧,٥ مليون دولار امريكي، وهذا ما يمثل انخفاضاً بنسبة ١٢,٦٪ تقريباً عن متوسط القيمة الاجمالية لعام ٢٠٠١. كما يتم تحديد القيمة المعرضة للمخاطر المرتبطة بمخاطر استراتيجيات الاستثمار المحايدة ومن ثم جمعها مع مكونات المخاطر الأكثر تقليدية لفئات الأصول المدرجة في الميزانية العمومية والخارجة عنها. ويمكن أن يعزى الانخفاض في القيمة الاجمالية المعرضة للمخاطر بصورة رئيسية إلى جهود المؤسسة المستمرة لخلق أفضل مزيج لأصول المخاطر بما يمكنها من تحقيق مزايا أفضل من خلال تنوع تلك المخاطر. وقد بلغ اجمالي القيمة المعرضة للمخاطر بنهاية عام ٢٠٠٢ ما مجموعه ١٥,٨ مليون دولار أمريكي.

ويمثل تحليل الاحتمالات المتوقعة عنصراً أساسياً في إطار ادارة مخاطر السوق. وقد يصح الافتراض بوجود اوضاع طبيعية تستند إليها النماذج الاحصائية افتراضاً غير ساري المفعول بسبب وقوع أحداث معينة. ويتم توقع الاحتمالات المستقبلية، والتي ينتج عنها تحليل السلوك التاريخي والعلاقات بين مكونات المخاطر، ومن ثم يتم تحديد مبالغ الخسارة المحتملة، علماً بأن معظم هذه الاحتمالات يتم استخلاصها من الأحداث الاقتصادية الكلية الماضية معدلة بالتوقعات المستقبلية.

الخارجة عن الميزانية العمومية أيضاً بنوداً طارئة تتعلق بالائتمان وتهدف إلى تلبية الاحتياجات المالية لعلاء المؤسسة. ويتضمن الايضاح رقم (٢٤) والايضاح رقم (٢٥) حول البيانات المالية تحليلاً تفصيلياً للمخاطر الائتمانية للبنود الطارئة المتعلقة بالائتمان وللاادوات المالية المشتقة ومنتجات الصرف الأجنبي.

ورغم أن المؤسسة تقوم بإجراء تحليل تفصيلي ودقيق قبل قبولها للمخاطر الائتمانية، إلا أن أحداثاً غير متوقعة قد تسبب انخفاضاً في الجودة الائتمانية لعملية ما، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث خسارة. ولذلك، فإن المؤسسة تقوم بتكوين معدلات مناسبة من المخصصات لتغطية مثل هذه الخسائر. وقد وردت في الصفحة (٢٧) من استعراض الوضع المالي مناقشة لفلسفة المخصصات التي تتبعها المؤسسة ومن ضمنها التحليل الرقمي.

مخاطر الأسواق

تتمثل مخاطر السوق في احتمال حدوث خسارة في قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات السلبية في أوضاع السوق. وتتكون مخاطر السوق بالنسبة للمؤسسة من ثلاثة عناصر رئيسية للمخاطر هي مخاطر اسعار الفائدة ومخاطر اسعار الأسهم ومخاطر اسعار العملات الأجنبية. وفيما يلي تحليل يستند إلى مكونات المخاطر لأنشطة التعامل في السوق والاستثمارات معاً. وتعكس النسب المئوية في التحليل متوسط القيم المعرضة للمخاطر كل على حدة، مع إغفال أثر التنوع في مختلف فئات المخاطر.

ويتم قياس ومراقبة وادارة مخاطر السوق على اساس نظري وإفترضني وباستخدام مفهوم القيمة المعرضة للمخاطر. حيث يتم الجمع بين الطرق الاحصائية الكمية وبين حكمة وخبرة الموظفين المختصين، لادارة مخاطر السوق بصورة فعالة. وتقوم المؤسسة بادارة مخاطر السوق عن طريق نظام الحدود القصوى والارشادات التي تحكم نشاط قبول المخاطر على مستوى المعاملة الواحدة أو صافي أوضاع التعامل أو احجامها أو تواريخ الاستحقاق أو التركزات أو حدود الخسائر القصوى المسموح بها، وذلك بما يكفل بقاء المخاطر ضمن المستويات المقبولة من حيث المبالغ النظرية المفترضة. ويوفر نظام القيمة المعرضة للمخاطر اجراء اكثر حيوية

بيان القيمة المعرضة للمخاطر لعام ٢٠٠٢ على أساس فترة حياة ٢٥ يوم عمل ومعدل ثقة ٩٥%
(بالآلاف الدولارات الأمريكية)

٣١ ديسمبر ٢٠٠١	الحد الأقصى	الحد الأدنى	المتوسط	
١٣,١٦٨	٢١,٧٥٣	١١,٩٢٤	١٦,٨٧٩	أسعار الفائدة
١١,٤٩٩	١٥,٦٤٤	٤,٠٠٥	٨,٨٤٥	أسعار الأسهم
١,٠٢٣	١,٨٥٠	٢٠٠	٦٩٣	أسعار العملات الأجنبية
١٥,٧٦٩	٢٢,٨٧٣	١٣,١٣٦	١٧,٥٣٤	المجموع

جدول بياني بالقيمة المعرضة للمخاطر يومياً على أساس فترة حياة ٢٥ يوماً ومعدل ثقة ٩٥%
(بالآلاف الدولارات الأمريكية)



لدى المؤسسة يتمثل في توقع الاحتمالات المستقبلية التي قد تنطوي على انكماش في السيولة بسبب وقوع أحداث غير مواتية قد تؤثر سلباً على كل من المؤسسة وعلى النظام المالي ككل، حيث يتم تقييم الاحتمالات البالغة السوء وقياس تأثيراتها على كل من الأصول والخصوم.

وتعتقد المؤسسة ان توفر مركز مالي قوي هو جزء لا يتجزأ من قدرتها على ادارة السيولة وذلك لضمان حصولها بشكل آمن ومستمر على ودائع من كل من العملاء والبنوك. وتطبق المؤسسة ضوابط على السيولة بهدف ممارسة رقابة وثيقة على التدفقات النقدية المستقبلية من الأصول والخصوم المستحقة وبما يكفل بقاء متطلبات السيولة الناتجة عن ذلك محصورة ضمن الحدود المتحفظة المقررة. وتلقي الفقرات التالية الضوء على قياس تغطية السيولة في المؤسسة.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم تمكن المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها المالية بأسعار معقولة، وتنشأ مخاطر السيولة بسبب:

(١) مخاطر سيولة التدفقات النقدية؛ وتنشأ

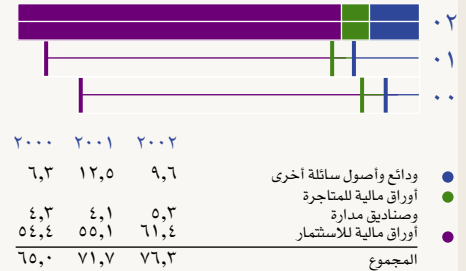
من احتمال عدم قدرة المؤسسة على توفير الأموال بأسعار معقولة وبالاستحقاقات المطلوبة.

(٢) مخاطر سيولة الأصول؛ وهي تتعلق باحتمال اضطراب المؤسسة إلى بيع أصول بصورة قسرية.

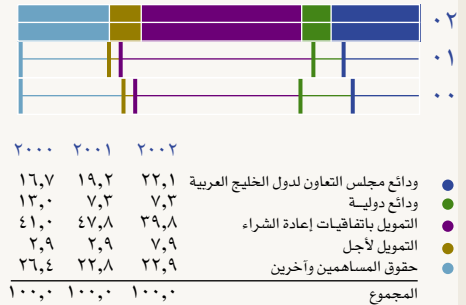
وتتبنى المؤسسة أسلوباً متحفظاً في إدارة مخاطر السيولة بهدف الاحتفاظ بمستويات كافية من الأموال والقدرة التمويلية للوفاء بالتزاماتها سواء المدرجة في أو الخارجة عن الميزانية العمومية. وبالإضافة إلى البيانات التاريخية والبيانات الراهنة، فإن أحد العناصر الحيوية في منهج قياس السيولة

إدارة المخاطر تنمة

نسبة الأصول السائلة (بالنسبة المئوية)



تنوع مصادر التمويل (بالنسبة المئوية)



نسبة الأصول السائلة

إن نسبة الأصول السائلة البالغة ٧٦,٣٪ تعكس المعدل العالي من الأصول السائلة التي تحتفظ بها المؤسسة في الميزانية العمومية. وبالمقارنة مع ذلك، بلغت نسبة الأصول السائلة كما بنهاية العام السابق ٧١,٧٪. وتحتسب هذه النسبة بتحديد ذلك الجزء من إجمالي الأصول الذي يمكن تحويله فوراً إلى نقد سائل بدون تحمل خسائر رأسمالية لا داعي لها. وتشمل الأصول السائلة الأرصدة لدى البنوك، وادوات السوق النقدي، والأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة بيع، والودائع، والأوراق المالية. أما الأوراق المالية للاستثمار، والتي تشكل ما يزيد عن ٨٠٪ من الأصول السائلة، فهي مكونة أساساً من أوراق دين من المرتبة الممتازة والتي يمكن بيعها فوراً.

تنوع مصادر التمويل

تسعى المؤسسة دوماً إلى تنوع مصادرها التمويلية، وضمن هذا الإطار قامت المؤسسة في يوليو من عام ٢٠٠٢ بإصدار سندات بسعر فائدة عائماً باستحقاق خمس سنوات وبقيمة ٣٠٠ مليون دولار أمريكي. ورغم أن القيمة الأصلية للإصدار كانت ٢٠٠ مليون دولار أمريكي، إلا أن الطلب على هذه السندات من جانب المستثمرين قد دفع المؤسسة إلى زيادة قيمة الإصدار إلى ٣٠٠ مليون دولار أمريكي. وقد انعكس رفع التصنيف الائتماني للمؤسسة من قبل وكالة موديز من "Baa2" إلى "Baa1" إيجاباً على تسعير هذا الإصدار قياساً بالإصدارات التي طرحتها مؤخراً مؤسسات مالية إقليمية. وقد وردت تفاصيل التصنيفات الائتمانية للمؤسسة في جزء لاحق من هذا الاستعراض للوضع المالي. إن الوضع المالي القوي للمؤسسة، مدعوماً بمركزها الجيد في الأسواق الإقليمية والعالمية، قد ساهم باتجاه تحقيق

هدفها المتمثل في توسيع وتنويع قاعدتها التمويلية.

وكما يوضح الجدول البياني في (يمين الصفحة)، تسعى المؤسسة على الدوام إلى تحقيق المزيج الأمثل لمصادر التمويل.

ولقد استخدمت المؤسسة مهاراتها التسويقية على مدى السنين لتطوير مصدر للودائع يمكن الاعتماد عليه، وذلك في كل من الأسواق الإقليمية والدولية. وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢، بلغ إجمالي الودائع من مختلف المصادر ١,٧٠٥,١ مليون دولار أمريكي، منها ودايع بمبلغ ١,٢٨٠ مليون دولار أمريكي من الحكومات والبنوك المركزية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمؤسسات الأخرى التي توجد مكاتبها الرئيسية في دول المجلس.

بيان استحقاق الموجودات والمطلوبات

يتضمن الإيضاح رقم (٢٢) حول البيانات المالية تحليلاً مفصلاً لبيان استحقاق الموجودات والمطلوبات حسب كل فئة من فئاتها. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢، كان ما نسبته ٢١,٧٪ تقريباً من إجمالي الموجودات مستحقاً خلال ١٢ شهراً، بينما كانت نسبة تقارب ٦٤,٦٪ من إجمالي الموجودات الأطول أجلاً عبارة عن أوراق مالية قابلة للبيع فوراً. ويستند بيان الاستحقاق إلى ترتيبات التسديد التعاقدية وبالتالي فهو لا يأخذ في الاعتبار الاستحقاقات الفعلية للودائع. فسجل الودائع لدى المؤسسة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يبين ان الودائع القصيرة الأجل من الحكومات والبنوك المركزية بدول المجلس ومن المؤسسات المالية الإقليمية الأخرى كانت تجدد بانتظام على مدى العقد الماضي.

على أساس كونها منفردة ودون مخاطر شركتها التابعة بنك الخليج الدولي.

احتساب كفاءة رأس المال حسب معايير بنك التسويات الدولية

بملايين الدولارات الأمريكية	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠
الشريحة الأولى	١,١٥٥,٧	١,١٢٨,١	١,٣٠٢,٨
لرأس المال (أ)			
مجموع قاعدة رأس المال (ب)	١,١٥٨,٣	١,١٣١,٩	١,٣٠٨,٥
الانكشاف المرجح			
بأوزان المخاطر (ج)	٣,٣٠٧,٩	٣,١٥٥,٠	٣,٨٧٩,٦

نسبة كفاءة رأس المال حسب معايير بنك التسويات الدولية %

نسبة الكفاءة للشريحة الأولى لرأس المال (أ/ج × ١٠٠)	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠
نسبة الكفاءة لإجمالي رأس المال (ب/ج × ١٠٠)	٣٤,٩	٣٥,٨	٣٣,٦
	٣٥,٠	٣٥,٩	٣٣,٧

ويهدف الاستخدام الأمثل لرأس المال، طورت المؤسسة برنامجاً لنمو تدريجي على مراحل خلال السنوات القليلة القادمة، وسيتم تنظيم عملية النمو هذه بشكل رئيسي على أساس أهداف المخاطر - العوائد.

رأس المال الاقتصادي

وبالإضافة إلى الاحتفاظ باحتياطيات رأسمالية طبقاً للمتطلبات الرقابية، تقوم المؤسسة أيضاً بتحديد كفاية رأس المال الاقتصادي طبقاً للنماذج الداخلية. وترمي عملية احتساب رأس المال الاقتصادي إلى تحقيق ثلاثة أهداف جوهرية هي: تحديد كفاية رأس المال الاقتصادي إضافة إلى كفاية رأس المال الرقابي، والمساعدة في قياس أداء الأنشطة بأسلوب منصف / قياسي على أساس واقعي (معدل بأوزان المخاطر)، والمساعدة في الاستخدام الأمثل للموارد لتحقيق العائد المستهدف على حقوق المساهمين والمتناسب مع المخاطر. ويتم احتساب رأس المال الاقتصادي استناداً إلى احتمالات وظروف بالغة الصعوبة وتغطي كافة أنواع المخاطر.

التصنيف الائتماني

قامت وكالة موديز في شهر يونيو من عام ٢٠٠٢ برفع التصنيف الائتماني طويل الأجل وقصير الأجل لمؤسسة الخليج للاستثمار إلى مرتبة "Baa1" و "P-2"، على التوالي. بينما أكدت وكالة ستاندارد اند بورز في آخر مراجعة لها تصنيف المؤسسة في مرتبة "BBB+". وكانت التصنيفات الائتمانية للتوقعات المستقبلية للمؤسسة مستقرة من جانب كل من الوكالتين المذكورتين.

موديز	ستاندارد اند بورز	الودائع طويلة الأجل	الودائع قصيرة الأجل	القوة المالية للبنك
Baa1	BBB+			
P2	A2			
C-	-			

وتعكس هذه التصنيفات الوضع الرأسمالي القوي للمؤسسة، وهيكل ملكيتها، ومركزها في منطقة الخليج، وربحيته الجيدة، وجودة أصولها، وخبرتها في مواجهة خسائر القروض، والمستوى المهني الرفيع لموظفيها، وكفاءة إدارتها.

القوة الرأسمالية

يمثل رأس المال استثمار المساهمين في المؤسسة، وهو مورد استراتيجي رئيسي يدعم أنشطة أعمال المؤسسة وقبولها للمخاطر في سياق مزاولتها لأنشطتها. وانسجاماً مع الهدف المالي للمؤسسة، تسعى الإدارة إلى توزيع استخدامات أموال هذا المورد بطريقة فعالة ومنظمة بما يحقق للمؤسسة عوائد تنافسية. كما يعكس رأس المال أيضاً القوة المالية وعنصر الأمان لدائتي المؤسسة والمودعين لديها. ولذا، فإن إدارة رأس المال أمر حيوي في فلسفة إدارة مخاطر المؤسسة، وهي تأخذ في الاعتبار المتطلبات الاقتصادية والرقابية.

رأس المال الرقابي

بلغت نسبة الكفاءة لإجمالي رأس المال وللشريحة الأولى من رأس المال كما بنهاية العام ٢٠٠٢ و ٣٤,٩% على التوالي. ومع بيع بنك الخليج الدولي، الذي كان الشركة التابعة الرئيسية للمؤسسة، حدث انخفاض جوهري في إجمالي الانكشاف المرجح بأوزان المخاطر، وبالتالي سجلت نسبة الكفاءة الرأسمالية ارتفاعاً كبيراً فوق الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية. ولأغراض المقارنة، فإن أرقام العام ٢٠٠٠ الواردة في الجدول أدناه تعكس النسب الرأسمالية للمؤسسة

المكتبية، وبما يكفل عمل هذه الآليات بانسيابية. وبالإضافة إلى مهام قسم التدقيق الداخلي، يقوم المدققون الخارجيون بفحص وتقييم نظم الرقابة الداخلية للمؤسسة طبقاً لمتطلبات السلطات الرقابية المحلية.

ولقد تزايد تأثير التكنولوجيا إلى حد كبير على مدى الماضي القريب، ومن المحتمل لهذا الاتجاه ان يتسارع في المستقبل. وأخذاً لهذا الأمر في الاعتبار، خصصت المؤسسة موارد كبيرة لإدارة جانب النظم من مخاطر العمليات، حيث تقوم وحدة التدقيق على نظم المعالجة الالكترونية للبيانات بممارسة مهامها ضمن قسم التدقيق الداخلي، وتعمل بتعاون وثيق مع قسم إدارة المخاطر للرقابة على الأمور المتعلقة بمخاطر النظم.

مخاطر العمليات

تمثل مخاطر العمليات الخسارة المحتملة في الأموال أو السمعة نتيجة لتوقف عمل الضوابط الداخلية أو العمليات التشغيلية أو مختلف النظم التي تساندها. كما قد تتجم عن الأخطاء البشرية والأفعال الاجرامية والكوارث الطبيعية. ويمكن تصنيف عوامل مخاطر العمليات إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية. وتتم إدارة العوامل الداخلية من خلال إنشاء بنية تحتية وضوابط داخلية فعالة ضمن المؤسسة. أما العوامل الخارجية، فتتم ادارتها من خلال التنبؤ بوقوع أحداث غير مواتية وإعداد خطط للطوارئ وتطبيق نظم سليمة للمساندة.

التدقيق والرقابة الداخلية

يلعب قسم التدقيق الداخلي دوراً حيوياً في عملية ادارة المخاطر، وخاصة ادارة مخاطر العمليات التي تتم ادارتها من خلال بنية تحتية فعالة من الضوابط الداخلية ومن ضمنها نظم واجراءات لمراقبة كل من العمليات ومراكز التعامل واشعارات تأكيد العمليات والتوثيق. ويعمل قسم التدقيق الداخلي على ضمان التقيد بآليات الرقابة هذه، والتي تغطي كلاً من مكاتب التعامل مع العملاء ومكاتب المساندة

البيانات المالية



تقرير مراقبي الحسابات المستقل	٤٠
الميزانية العمومية	٤١
بيان الدخل	٤٢
بيان التغيرات في حقوق المساهمين	٤٣
بيان التدفقات النقدية	٤٤
إيضاحات حول البيانات المالية	٤٥
الاستثمارات المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي	٦٤
الدليل الإداري للمؤسسة	٦٥

تقرير مراقبي الحسابات المستقل

السادة المساهمين المحترمين، مؤسسة الخليج للاستثمار ش.م.خ.، دولة الكويت

لقد دققنا الميزانية العمومية المرفقة لمؤسسة الخليج للاستثمار ش.م.خ. ("المؤسسة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ وبيانات الدخل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ.

مسئولية الإدارة ومراقب الحسابات

إن هذه البيانات المالية هي مسئولية إدارة المؤسسة. وإن مسئوليتنا هي إبداء الرأي على تلك البيانات المالية بناء على تدقيقنا.

أساس الرأي

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. وتتطلب تلك المعايير أن نقوم بتخطيط وأداء التدقيق للحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية خالية من الأخطاء المادية. يتضمن التدقيق فحص الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات في البيانات المالية على أساس العينات. كما يتضمن التدقيق تقييماً للمبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات الهامة التي أجريت بمعرفة الإدارة وأيضاً تقييم عرض البيانات المالية ككل. ونحن نعتقد بأن أعمال التدقيق التي قمنا بها توفر أساساً مناسباً لإبداء رأينا.

الرأي

برأينا أن البيانات المالية تعبر بصورة عادلة، في جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للمؤسسة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ ونتائج أعمالها والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

مسائل تنظيمية أخرى

برأينا كذلك أننا حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق وأن البيانات المالية تتضمن المعلومات التي نص عليها قانون الشركات التجارية لعام ١٩٦٠ وتعديلاته وعقد التأسيس والنظام الأساسي للمؤسسة. برأينا، أن المؤسسة تمسك سجلات محاسبية منتظمة، وأن الجرد قد أُجري وفقاً للأصول المرعية وأن المعلومات المحاسبية الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في الدفاتر. لم يرد لعلنا أية مخالفات خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ لأحكام قانون الشركات التجارية لعام ١٩٦٠ وتعديلاته أو عقد التأسيس والنظام الأساسي للمؤسسة أو القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة بها على وجه يؤثر مادياً في نشاط المؤسسة أو في مركزها المالي.

كي بي أم جي

كي بي أم جي
محاسبون قانونيون
الكويت
١٥ مارس ٢٠٠٣

الميزانية العمومية
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢

٢٠٠١	٢٠٠٢	إيضاح	(مليون دولار أمريكي)
			الموجودات
٢,٩	٣,٥		نقد في الصندوق ولدى البنوك
٣٩٠,٧	٤٤٢,٣	٤	ودائع
١٧٦,٥	١٠,٢		أوراق مالية مشتراة مع حق إعادة بيعها
٢٢٠,٦	٣٠٨,٧	٥	أوراق مالية للمتاجرة وصناديق مدارة
٣,٠٥٥,٦	٣,٥٦٤,١	٦	أوراق مالية للاستثمار
٤٨٧,٩	٤٢٦,٨	٧	قروض وصناديق ائتمانية
٥٧٧,١	٤٨٦,٩	٨	مستحقات من المساهمين
١١٧,٩	١٠٨,٠	٩	صناديق أسهم
٣٠٢,٣	٢٧٥,٨	١٠	استثمار في مشاريع ومساهمات
٣١,٤	٢٨,٧	١١	عقار وموجودات ثابتة أخرى
١٧٨,١	١٤٩,٩	١٢	موجودات أخرى
٥,٥٤١,٠	٥,٨٠٤,٩		إجمالي الموجودات
			المطلوبات وحقوق المساهمين
			المطلوبات
٢,٦٥١,٠	٢,٣١٠,٨		أوراق مالية مبيعة مع حق إعادة الشراء
١,٤٦٤,٨	١,٧٠٥,١	١٣	ودائع
١٦٠,٠	٤٦٠,٠	١٤	تمويل لأجل
١١٣,٥	١٥٠,٩	١٥	مطلوبات أخرى
٤,٣٨٩,٣	٤,٦٢٦,٨		إجمالي المطلوبات
			حقوق المساهمين
٧٥٠,٠	٧٥٠,٠		رأس المال
٣٥٦,٢	٣٧١,٥		احتياطيات
٤٥,٥	٥٦,٦		ربح غير محقق من موجودات متاحة للبيع
١,١٥١,٧	١,١٧٨,١	١٦	إجمالي حقوق المساهمين
٥,٥٤١,٠	٥,٨٠٤,٩		إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من البيانات المالية.

هشام عبدالرزاق الرزوقي
الرئيس التنفيذي

أحمد عبدالنبي مكي
رئيس مجلس الإدارة

بيان الدخل

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢

٢٠٠١	٢٠٠٢	إيضاح	(مليون دولار أمريكي)
٢٧٢,٧	٢٢٤,٧		فوائد وإيرادات مماثلة
(٢٢٣,٩)	(١٤٥,٥)		مصارييف فوائد وأعباء مماثلة
٤٨,٨	٧٩,٢		صافي إيرادات الفوائد
٥١,٧	٤٣,٦	١٧	إيرادات تشغيلية أخرى
١٠٠,٥	١٢٢,٨		إجمالي الإيرادات التشغيلية
(١٣,٨)	(٢٨,٣)	١٨	مخصص لخسائر الانخفاض في القيمة
(١٨,٣)	(١٨,٠)		مصارييف موظفين
(٢,٢)	(٢,٥)		مصارييف مباني الإدارة
١,٦	١,٠		استرداد مخصص إعادة هيكلة
(١,٢)	(١,٢)		إطفاء شهرة
(٨,٠)	(٨,٥)		مصارييف تشغيلية أخرى
-	٢٥,٠	١٩	بند غير عادي
٥٨,٦	٩٠,٣		صافي الإيراد من العمليات المستمرة
٢٦,٧	-		عمليات متوقفة
٨٥,٣	٩٠,٣		صافي إيرادات السنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق المساهمين

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢

إحتياطات							رأس المال	(مليون دولار أمريكي)
ربح غير محقق من موجودات متاحة للبيع	إجمالي الإحتياطات	أرباح مرحلة	إحتياطي اختياري	إحتياطي إجباري	المجموع			
١,٣٢٤,٨	٥٧٤,٨	٣٠٣,٢	١٣٥,٨	١٣٥,٨	٧٥٠,٠	٧٥٠,٠	الرصيد في ١ يناير ٢٠٠١	
٩,٣	(٠,٧)	(٠,٧)	-	-	-	-	تغير في السياسة المحاسبية (إيضاح ٣)	
١,٣٣٤,١	٥٧٤,١	٣٠٢,٥	١٣٥,٨	١٣٥,٨	٧٥٠,٠	٧٥٠,٠	الرصيد المعدل كما في ١ يناير ٢٠٠١	
٤١,٤	-	-	-	-	-	-	التغير في القيمة العادلة لموجودات متاحة للبيع	
(٥,٩)	-	-	-	-	-	-	صافي أرباح من بيع موجودات متاحة للبيع	
(٣٠٣,٢)	(٣٠٣,٢)	(٣٠٣,٢)	-	-	-	-	محولة إلى بيان الدخل	
٨٥,٣	٨٥,٣	٨٥,٣	-	-	-	-	محول إلى مساهمين	
-	-	(٨,٥)	-	٨,٥	-	-	صافي دخل السنة	
١,١٥١,٧	٣٥٦,٢	٧٦,١	١٣٥,٨	١٤٤,٣	٧٥٠,٠	٧٥٠,٠	المحول إلى الإحتياطي الإجباري	
١,١٥١,٧	٣٥٦,٢	٧٦,١	١٣٥,٨	١٤٤,٣	٧٥٠,٠	٧٥٠,٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١	
(٧٥,٠)	(٧٥,٠)	(٧٥,٠)	-	-	-	-	الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٢	
(٥,٩)	-	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح لعام ٢٠٠١	
١٧,٠	-	-	-	-	-	-	صافي الأرباح من بيع موجودات متاحة للبيع	
٩٠,٣	٩٠,٣	٩٠,٣	-	-	-	-	ومحولة إلى بيان الدخل	
-	-	(٩,٠)	-	٩,٠	-	-	التغير في القيمة العادلة لموجودات متاحة للبيع	
١,١٧٨,١	٣٧١,٥	٨٢,٤	١٣٥,٨	١٥٣,٣	٧٥٠,٠	٧٥٠,٠	صافي إيراد السنة	
٥٦,٦	-	-	-	-	-	-	المحول إلى الإحتياطي الإجباري	
١,١٧٨,١	٣٧١,٥	٨٢,٤	١٣٥,٨	١٥٣,٣	٧٥٠,٠	٧٥٠,٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢	

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢

٢٠٠١	٢٠٠٢	(مليون دولار أمريكي)
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:
٨٥,٣	٦٥,٣	صافي دخل السنة قبل بند غير عادي
-	٢٥,٠	بند غير عادي
		تعديلات لمطابقة صافي الدخل مع صافي التدفقات النقدية مقبوضة/(مدفوعة) من نشاط العمليات
(٢٦,٧)	-	إيرادات من بنك الخليج الدولي
(١٦,٢)	(٢١,١)	إيرادات مدينة من المساهمين (انظر إيضاح ٨)
١٣,٨	٢٨,٣	مخصص لخسائر الانخفاض في القيمة
١,٢	١,٢	إطفاء شهرة
(٥,٦)	٥,٢	خسارة/(ربح) من بيع أوراق مالية للاستثمار
-	(٤,٨)	ربح من بيع استثمار في مساهمات
(١٦,٣)	(١٤,٤)	إيراد من مشاريع ومساهمات
٠,٩	٣,١	إطفاء علاوة إصدار عن استثمارات في أوراق مالية
٣,١	٣,١	استهلاكات
(١٩,٣)	(٣٥,٤)	الزيادة في القيمة العادلة لاستثمارات متاحة للبيع
١٧,٧	(٨٨,٢)	(الزيادة)/النقص في أوراق مالية للمتاجرة
(٢٥,٤)	٦٤,٤	النقص/(الزيادة) في صافي الموجودات الأخرى والمطلوبات الأخرى
١٢,٥	٣١,٨	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:
(١٦٩,١)	(٥١,٦)	الزيادة في الودائع
(١٦٧,٤)	١٦٦,٢	النقص/(الزيادة) في أوراق مالية مشتراة مع حق إعادة بيعها
٤٤,٥	٦١,٢	النقص في قروض وصناديق ائتمانية
٤٣٢,٦	٨٩٢,٠	بيع واستحقاق أوراق مالية للاستثمار
(٤٤٨,٦)	(١,٣٥٤,٦)	شراء أوراق مالية للاستثمار
(٦,٧)	(٧,٨)	الزيادة في استثمار في صناديق أسهم
-	١٧,١	بيع مساهمات
٣٠,٨	١٠,٤	النقص في استثمارات في مشاريع ومساهمات
(١,١)	(٠,٤)	شراء عقار وموجودات ثابتة أخرى
-	٣٦,٢	مستلم من المساهمين
٣٦,٢	-	توزيعات أرباح مستلمة
(٢٤٨,٨)	(٢٣١,٣)	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:
٢٣٤,٥	(٩٩,٩)	(النقص)/الزيادة في الودائع واتفاقيات إعادة شراء
-	٣٠٠,٠	تمويل لأجل
٢٣٤,٥	٢٠٠,١	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(١,٨)	٠,٦	الزيادة/(النقص) في النقد والنقد المعادل
٤,٧	٢,٩	النقد والنقد المعادل في بداية السنة
٢,٩	٣,٥	النقد والنقد المعادل في نهاية السنة

يتكون النقد والنقد المعادل من نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك.

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢

١ التأسيس والنشاط

مؤسسة الخليج للاستثمار ش.م.خ. ("المؤسسة") هي شركة استثمارية مسجلة في دولة الكويت كشركة مساهمة خليجية. إن المؤسسة مملوكة بالتساوي من قبل حكومات الدول الستة الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وهي مملكة البحرين، دولة الكويت، سلطنة عمان، دولة قطر، المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. تتمثل أغراض المؤسسة في الأنشطة الاستثمارية المصرفية.

إن مقر المؤسسة في الكويت ويقع مكتبها المسجل في شارع جابر المبارك، الشرق، الكويت. إن إجمالي عدد موظفي المؤسسة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ كان ١٣٦ (٢٠٠١: ١٣٦).

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٠٣.

٢ بيان السياسات المحاسبية

١.٢ بيان الالتزام

لقد تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة التفسيرات الدائمة التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية ومتطلبات قانون الشركات الكويتي لعام ١٩٦٠ وتعديلاته، القرار الوزاري رقم ١٨ لسنة ١٩٩٠، القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ المتعلق بالنقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعديلات اللاحقة عليها والنظام الأساسي وعقد تأسيس المؤسسة.

٢.٢ أساس إعداد البيانات المالية

إن العملة الدالة للمؤسسة هي الدولار الأمريكي وتظهر الأرقام في البيانات المالية مقربة إلى أقرب مليون.

تم إعداد البيانات المالية على أساس القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة، الموجودات والمطلوبات المالية بغرض المتاجرة والموجودات المتاحة للبيع، باستثناء تلك التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بصورة موثوقة. تظهر الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى والموجودات والمطلوبات غير المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة أو التكلفة التاريخية.

تم تطبيق السياسات المحاسبية من قبل المؤسسة بثبات مع تلك المستخدمة في العام السابق.

٣.٢ الشركات التابعة

الشركات التابعة هي تلك الشركات التي تكون للمؤسسة سيطرة عليها، وتكون السيطرة عندما توجد للمؤسسة القدرة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في التحكم بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة والحصول على المنافع من أنشطتها.

إن الاستثمار في شركة بيتومات المحدودة، شركة تابعة مملوكة بالكامل غير مادية بالنسبة للبيانات المالية للمؤسسة، وعليه يتم إدراجها ضمن "استثمار في مشاريع ومساهمات" ويتم احتسابها باستخدام طريقة نسبة حقوق الملكية.

٤.٢ الأدوات المالية

(١) التصنيف

الأدوات التجارية هي تلك التي تحتفظ بها المؤسسة بشكل أساسي لغرض تحقيق ربح على المدى القصير. وتتضمن صناديق السوق التقدي وأسهم للمتاجرة وصناديق مدارة، عقود مشتقة لا تعتبر أدوات تغطية فعالة ومطلوبات من مبيعات قصيرة للأدوات المالية. إن كل المشتقات التجارية التي تكون في وضع صافي ذمم مدينة (قيمة عادلة إيجابية)، وأيضاً الخيارات المشتراة تعد جزء من الموجودات الأخرى. إن كل المشتقات التجارية التي تكون في وضع صافي ذمم دائنة (قيمة عادلة سلبية) وأيضاً الخيارات المكتوبة تعد جزء من المطلوبات الأخرى.

القروض والذمم المدينة المنشأة هي قروض وذمم مدينة منشأة من قبل المؤسسة مقابل تقديم تمويل للعملاء فيما عدا تلك المنشأة بنية الربح على المدى القصير. وتتألف القروض والذمم المدينة المنشأة من ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية، أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة بيعها، قروض وسلفيات مقدمة إلى العملاء (باستثناء القروض المشتراة)، مستحقات من المساهمين وأدوات مديونية مشتراة وقت إصدارها الأصلي.

إيضاحات حول البيانات المالية تنمة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢

٤.٢ الأدوات المالية تنمة

موجودات محتفظ بها لحين استحقاقها هي موجودات مالية ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وذات تاريخ استحقاق ثابت وللمؤسسة نية وقدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق. وتتضمن صناديق ائتمانية وأدوات دين معينة.

موجودات متاحة للبيع هي تلك الموجودات المالية الغير محتفظ بها لغرض المتاجرة، التي تنشئها المؤسسة أو محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها. تتضمن أدوات متاحة للبيع من أسهم استثمارية معينة، صناديق أسهم واستثمارات معينة في مشاريع.

(٢) التحقق

تقوم المؤسسة بإثبات الموجودات المالية المحتفظ بها لحين استحقاقها وبغرض المتاجرة والمتاحة للبيع وذلك بتاريخ الشراء بمعنى التاريخ الذي تتعهد فيها بشراء هذه الموجودات. ويتم قيد أي أرباح وخسائر ناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات اعتباراً من هذا التاريخ.

يتم إثبات القروض والذمم المدينة المنشأة بتاريخ السداد.

(٣) القياس

يتم إثبات الأدوات المالية بصفة مبدئية بالتكلفة، متضمنة تكاليف المعاملة.

لاحقاً للتسجيل المبدئي يتم قياس كل أدوات المتاجرة والموجودات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة، باستثناء أي أداة لا يتوفر لها سعر سوقي مدرج في سوق نشط أو التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بصورة مؤكدة فإنها تدرج بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة (انظر إيضاح ٢-٤).

يتم قياس كل المطلوبات المالية غير التجارية، القروض المنشأة والذمم المدينة والموجودات المحتفظ بها للاستحقاق بالتكلفة المطفأة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة (انظر إيضاح ٢-٤). يتم احتساب التكلفة المطفأة بطريقة معدل الفائدة الفعلي. تتضمن القيمة الاسمية للأداة ذات الصلة العلاوات والخصومات بما فيها التكاليف الأولية للمعاملة ويتم إطفائها على أساس معدل الفائدة الفعلي للأداة.

(٤) مبادئ قياس القيمة العادلة

إن القيمة العادلة للأدوات المالية مبنية على أساس سعر السوق المدرج (سعر الشراء للموجودات وسعر العرض للمطلوبات) بتاريخ الميزانية العمومية بدون أي خصم لتكاليف المعاملة. فإذا لم يتوافر سعر السوق المدرج، يتم تقدير القيمة العادلة للأداة باستخدام طرق تقييم متعارف عليها مثل طريقة خصم التدفقات النقدية أو صافي قيمة الأصل أو سعر السوق لأدوات مالية مماثلة.

عندما يتم استخدام طريقة خصم التدفقات النقدية، فإن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة تعتمد على أساس أفضل تقديرات للإدارة ويعتمد سعر الخصم المستخدم على سعر السوق بتاريخ الميزانية العمومية لأداة بنفس البنود والشروط. عندما يتم استخدام نماذج التسعير فإن التدفقات المستخدمة تكون على أساس قياسات متعلقة بالسوق بتاريخ الميزانية العمومية.

يتم تقدير القيمة العادلة للمشتقات التي لا يتم المتاجرة بها بالمبلغ الذي يمكن أن تستلمه أو تدفعه المؤسسة لإنهاء التعاقد بتاريخ الميزانية العمومية آخذين في الاعتبار وضع السوق الحالي وجودة التصنيف الائتماني للأطراف الأخرى.

(٥) معالجة الأرباح والخسائر الناتجة عن التقييم اللاحق

يتم إدراج الأرباح والخسائر الناتجة من التغير في القيمة العادلة للموجودات المتاحة للبيع مباشرة في حقوق المساهمين. وعند بيع الموجودات المالية أو تحصيل قيمتها أو التخلص منها، فإن الأرباح أو الخسائر غير المحققة المتراكمة والمدرجة في حقوق المساهمين، يتم تحويلها إلى بيان الدخل.

يتم إدراج الأرباح والخسائر الناتجة من التغير في القيمة العادلة للأدوات بغرض المتاجرة في بيان الدخل.

(٦) عدم التحقق

يتم إثبات إبعاد الموجودات المالية من الموجودات عندما تفقد المؤسسة سيطرتها على الحقوق التعاقدية للأصل. ويحدث هذا عند الوفاء بالالتزامات التعاقدية أو انتهاء صلاحيتها أو التنازل عنها. يتم عدم تحقق المطلوبات المالية عند تسديدها.

يتم إثبات الإبعاد للموجودات المحفوظ بها للاستحقاق والمتاحة للبيع والموجودات بغرض المتاجرة باستخدام تاريخ المتاجرة. وتستخدم المؤسسة طريقة المتوسط المرجح لتحديد الأرباح والخسائر الناتجة من عدم التحقق.

يتم إقفال القروض والذمم المدينة المنشأة في اليوم الذي يتم تحويلها من قبل المؤسسة.

(٧) المقاصة

يتم إجراء مقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إظهار الصافي في الميزانية العمومية عندما تمتلك المؤسسة حق قانوني بذلك للتنفيذ وعند وجود نية لتسديد المعاملات بالصافي.

٥.٢ ودائع

تتم معالجة الودائع كالقروض المنشأة والذمم المدينة.

٦.٢ اتفاقيات إعادة شراء وإعادة بيع

تقوم المؤسسة بشراء (بيع) استثمارات بموجب اتفاقيات إعادة بيعها (إعادة شرائها) في تواريخ معينة في المستقبل وبأسعار محددة. يتم إثبات المبالغ المدفوعة كأسهم مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة بيعها. يتم الاستمرار في إثبات الاستثمارات المباعة بموجب تلك الاتفاقيات في تاريخ الميزانية العمومية ويتم قياسها وفقا للسياسة المحاسبية للموجودات بغرض المتاجرة أو المحفوظ بها للاستحقاق أو المتاحة للبيع حسب الملاءمة. يتم إثبات المحصل من بيع الاستثمارات كجزء من المطلوبات كأسهم مباعة بموجب اتفاقيات إعادة شرائها.

يتم إثبات الفرق بين قيمة البيع والشراء على أساس الاستحقاق على مدى فترة المعاملة ويتم إدراجها في الفوائد.

٧.٢ أوراق مالية للمتاجرة وصناديق مدارة

يتم إدراج الأوراق المالية للمتاجرة والصناديق المدارة كموجودات للمتاجرة.

٨.٢ أوراق مالية للاستثمار

يتم إثبات أدوات الدين والتي تكون للمؤسسة النية والقدرة على الاحتفاظ بها لتاريخ استحقاقها كموجودات محفظ بها لحين استحقاقها.

يتم إثبات أدوات الدين المشتراة بإصدارها الأصلي كقروض وذمم مدينة أصلية.

استثمارات الأوراق المالية التي لا يتم الاحتفاظ بها لحين استحقاقها أو أدوات الدين التي لا يتم شراؤها وقت إصدارها الأصلي يتم تصنيفها كموجودات متاحة للبيع.

٩.٢ قروض وصناديق إئتمانية

تظهر القروض والسلفيات المقدمة إلى العملاء والتي تنشئها المؤسسة بالتكلفة المطفأة ناقصا المخصصات العامة والمحددة لخسائر الانخفاض في القيمة (انظر إيضاح ٢-١٤).

تظهر الصناديق الائتمانية كموجودات محفظ بها لحين استحقاقها بالتكلفة المطفأة ناقصا خسائر الانخفاض في القيمة (انظر إيضاح ٢-١٤).

١٠.٢ صناديق الأسهم

يتم تصنيف وإثبات الاستثمارات في صناديق الأسهم كاستثمارات متاحة للبيع. يتم تكوين مخصص لخسائر الانخفاض في القيمة (انظر إيضاح ٢-١٤) على أساس كل استثمار على حدة وتدرج في بيان الدخل.

إيضاحات حول البيانات المالية تتمة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢

١١.٢ استثمار ومساهمات في مشاريع

يتم احتساب الاستثمار في الشركات التي تمتلك المؤسسة فيها ٢٠٪ أو أكثر من حقوق التصويت و/أو تمارس فيها تأثير هام على سياساتها التشغيلية والمالية ("الشركات الزميلة") باستخدام طريقة حقوق الملكية. يتم تكوين مخصص لأي خسائر لانخفاض القيمة ويتم إثباتها في بيان الدخل.

يتم تصنيف الاستثمارات والمساهمات في مشاريع كموجودات متاحة للبيع. يتم تكوين مخصص لخسائر الانخفاض في القيمة (انظر إيضاح ٢-١٤) على أساس كل استثمار على حدة ويتم إدراجها كما هو مبين في الإيضاح ٢-١٤.

١٢.٢ عقار وموجودات ثابتة أخرى

تظهر الموجودات الثابتة بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة (انظر إيضاح ٢-١٤)، ويتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت وعلى مدى العمر الإنتاجي المقدر لهذه الأصول:

مباني	٢٠ سنة
تركيبات	٥ - ١٠ سنوات
معدات مكتبية	٣ - ٤ سنوات
أثاث	٤ - ٦ سنوات
سيارات	٣ سنوات

١٣.٢ إطفاء الشهرة

تمثل الشهرة الناتجة عن شراء شركة زميلة، شركة محاصة أو شركة تابعة الزيادة في تكلفة الشراء عن القيمة العادلة لصافي الأصول المشتراة. تظهر الشهرة بالتكلفة ناقصا للإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة (انظر إيضاح ٢-١٤). يتم إطفاء الشهرة على مدى العمر الإنتاجي المتوقع والذي لا يتعدى ٢٠ سنة.

١٤.٢ الانخفاض في القيمة

يتم مراجعة العقار والموجودات الثابتة الأخرى والشهرة والموجودات المالية بتاريخ كل ميزانية عمومية لتحديد ما إذا كان هناك دليل إيجابي على أية انخفاض في القيمة، فإذا وجدت هذه الدلالة يتم تقدير القيمة المستردة للأصل.

عقار وأدوات ومعدات وشهرة

يتم إثبات خسائر انخفاض القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة النقدية التابعة له عن قيمتها القابلة للاسترداد. وتمثل القيمة المستردة للأصل القيمة الأعلى بين صافي سعر البيع والقيمة التشغيلية للأصل. يتم إدراج خسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل.

القروض والسلفيات المنشأة، ذمم مدينة وموجودات محتفظة حتى الاستحقاق

يتم احتساب القيمة المستردة للقروض والسلفيات المنشأة، الذمم المدينة والقروض المشتراة والتي يتم تصنيفها كموجودات محتفظ بها لحين استحقاقها بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل مخصوما بمعدل الفائدة الفعلي للأداة. لا يتم خصم الأرصدة قصيرة الأجل.

تظهر القروض والسلفيات والذمم المدينة بالتكلفة المطفأة ناقصا المخصصات المحددة والعامه لمقابلة عدم المقدرة على التحصيل. يتم تكوين مخصص محدد للانخفاض في القيمة إذا كان هناك دليل إيجابي على عدم قدرة المؤسسة على تحصيل ديونها بالكامل. إن قيمة المخصص تحدد بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وقيمتها القابلة للاسترداد. يتم تكوين مخصص عام للانخفاض في قيمة القروض والسلفيات وذلك وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٩٦ وتعديلاته.

وفيما لو انخفض مبلغ خسائر الانخفاض في القيمة في الفترة اللاحقة وأمكن ربط هذا الانخفاض بشكل إيجابي بحدث يقع بعد تاريخ حدوثه، يتم عكس الانخفاض أو المخصص من خلال بيان الدخل.

موجودات مالية تم إعادة قياسها بالقيمة العادلة مباشرة من خلال حقوق المساهمين

إن القيمة القابلة للاسترداد للأسهم هو قيمتها العادلة. يتم احتساب القيمة القابلة للاسترداد للأدوات المدينة والقروض المشتراة والتي يعاد قياسها بالقيمة العادلة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بسعر السوق الحالي للفائدة. وعندما يكون هناك انخفاض في قيمة الأصل، وتم إثبات الانخفاض في القيمة العادلة للأصل سابقا ومباشرة في حقوق المساهمين، يتم تحويل الشطب إلى بيان الدخل ويتم إثباته كجزء من خسائر الانخفاض في القيمة. بينما عندما يكون قد تم إثبات زيادة في القيمة العادلة للأصل سابقا في حقوق المساهمين، يتم عكس الزيادة في القيمة العادلة للأصل والتي تم إثباتها في الحقوق إلى الحد الذي يتم فيه انخفاض قيمة الأصل. يتم إدراج أي خسائر إضافية للانخفاض في القيمة في بيان الدخل.

وفيما لو انخفض مبلغ خسائر الانخفاض في القيمة في الفترة اللاحقة وأمكن ربط الانخفاض بشكل إيجابي يحدث يقع بعد الانخفاض، يتم عكس الانخفاض أو المخصص من خلال بيان الدخل.

١٥.٢ مخصصات أخرى

تثبت المخصصات في الميزانية العمومية عندما تكون على المؤسسة التزامات قانونية أو التزامات متوقعة نتيجة لأحداث سابقة. ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقات خارجية للمنافع الاقتصادية وذلك للوفاء بهذه الالتزامات.

١٦.٢ أنشطة أمانة

إن أصول الغير المدارة من قبل المؤسسة أو الموجودات المحفوظ بها بصفة أمانة لا يتم معاملتها كموجودات المؤسسة وبالتالي لا يتم إدراجها في البيانات المالية.

١٧.٢ معالجة معاملات التغطية

توجد علاقة تغطية:

- عندما يكون هناك توثيق رسمي للتغطية عند بدايتها؛
- عندما يتوقع أن تكون عملية التغطية فاعلة بدرجة عالية؛
- عندما يمكن قياس تأثير التغطية بصورة يعتمد عليها؛
- عندما تكون عملية التغطية فاعلة على مدى الفترة؛
- لتغطية معاملة متوقع حدوثها، تكون احتمالية حدوث المعاملة كبيرة، وتظهر تعرضها لاختلافات في التدفقات النقدية قد يؤثر في النهاية على صافي الربح أو الخسارة.

عندما يكون هناك علاقة تغطية بين أداة المشتقات والبند المتعلق بها والذي تم تغطيته، يتم قياس أداة التغطية بالقيمة العادلة. إن معاملة أي أرباح أو خسائر ناتجة موضحة أدناه.

يتم احتساب القيمة العادلة لأدوات التغطية المشتقة بنفس طريقة احتساب القيمة العادلة للأدوات بغرض المتاجرة (الرجوع إلى السياسات المحاسبية ٢-٤ ((٤)).

عندما تقوم الأداة المالية المشتقة بتغطية الانكشاف في التغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام، يدرج بند التغطية بالقيمة العادلة فيما يتعلق بالمخاطر التي تم تغطيتها. وتدرج الأرباح أو الخسائر الناجمة عن إعادة قياس لكل من أداة التغطية والبند المغطى في بيان الدخل.

عندما تقوم الأداة المالية المشتقة بتغطية الانكشاف للتقلب في التدفقات النقدية للموجودات أو المطلوبات المدرجة أو المعاملات المتوقعة أو ارتباطات المؤسسة، يتم إدراج الجزء الفعال لأي ربح أو خسارة عن إعادة قياس الأداة المالية في حقوق المساهمين بشكل مباشر. ويتم إدراج الجزء غير الفعال لأي ربح أو خسارة في بيان الدخل.

إيضاحات حول البيانات المالية تتمة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢

عندما ينتج عن عملية تغطية لمعاملة متوقعة أو لتعهدات إدراج أصل أو التزام، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة الناتجة عن أداة التغطية والمدرجة في حقوق المساهمين بالقيمة المبدئية للأصل أو الالتزام. وإلا يتم تحويل الأرباح والخسائر الناتجة المدرجة في حقوق المساهمين إلى بيان الدخل في نفس الوقت الذي تؤثر فيه المعاملة المغطاة على صافي الربح أو الخسارة ويتم إدراجها كمعاملة مغطاة.

عندما يتم إنهاء أي أداة تغطية أو علاقة تغطية ولكن يتوقع أن تحدث معاملة تغطية، يتم الإبقاء على الأرباح أو الخسائر المتراكمة في الحقوق، ويتم إدراجها وفقاً للسياسة أعلاه. أما إذا كان من غير المتوقع حدوث معاملة تغطية، يتم إدراج الأرباح أو الخسائر المتراكمة في بيان الدخل بشكل فوري.

١٨.٢ فوائد وإيراد رسوم وإيراد توزيعات أرباح

إيرادات ومصروفات الفوائد يتم احتسابها طبقاً لمبدأ الاستحقاق مع الأخذ في الاعتبار العائد الفعلي للأصل أو السعر العائم الملائم. يتضمن إيراد الفوائد إطفاء أي خصومات أو علاوات أو اختلافات بين القيمة الاسمية للأداة ذات الفائدة وقيمتها عند الاستحقاق على أساس معدل الفائدة الفعلي. يتم إثبات إيراد الرسوم عند اكتسابها. يتم إثبات إيراد توزيعات الأرباح عند ثبوت الحق في تحصيلها.

١٩.٢ العملات الأجنبية

إن عملة البيانات المالية للمؤسسة هي الدولار الأمريكي. إن رأس مال المؤسسة بالدولار الأمريكي. يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي حسب سعر الصرف السائد بتاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملة الأجنبية إلى الدولار الأمريكي حسب سعر الصرف السائد بتاريخ الميزانية العمومية. يتم إدراج الأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة من الصرف الأجنبي في بيان الدخل. ويتم تحويل جميع الموجودات والمطلوبات غير النقدية والتي تظهر بالقيمة العادلة إلى الدولار الأمريكي حسب سعر الصرف السائد بتاريخ تحديد القيمة. يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملة الأجنبية والتي تظهر بالتكلفة التاريخية أو التكلفة المطفأة حسب سعر الصرف السائد بتاريخ المعاملة.

٣ التغيرات في السياسة المحاسبية

نتج عن تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٣٩ الأدوات المالية: التحقق والقياس تعديلات مدينة للأرباح المرحلة في ١ يناير ٢٠٠١ بمبلغ ٠,٧ مليون دولار أمريكي وعلى الأرباح غير المحققة عن موجودات متاحة للبيع بمبلغ ١٠,٠ مليون دولار أمريكي. وانخفض صافي الربح بمبلغ ٣,٠ مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١.

٤ ودائع

تتضمن الودائع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ وداائع لدى المؤسسات المالية غير المصرفية بمبلغ ٧٨,٥ مليون دولار أمريكي (٢٠٠١: ٣٥,٠ مليون دولار أمريكي).

٥ أوراق مالية للمتاجرة وصناديق مدارة

٢٠٠١	٢٠٠٢	(مليون دولار أمريكي)
٢١٤,٩	٣٠٥,٣	صناديق مدارة
٥,٧	٠,١	أسهم
-	٣,٣	أوراق مالية مدونة مدرجة
٢٢٠,٦	٣٠٨,٧	

٦ استثمار في أوراق مالية مديونية وأدوات تحمل فائدة متاحة للبيع

٢٠٠١	٢٠٠٢	(مليون دولار أمريكي)
٣٢١,٢	٧٠٥,٩	سندات ذات تقييم AAA/Aaa
١٢٠,٣	٢٢١,٥	سندات حكومات دول مجلس التعاون الخليجي
١,٤٣٦,٢	١,٧٧٢,٢	سندات صادرة عن استثمانيين آخرين
٣٩,٣	٦٠,١	سندات دين أخرى
١,٩١٧,٠	٢,٧٥٩,٧	

مديونية وأدوات تحمل فائدة محتفظ بها للاستحقاق

٢٠٠١	٢٠٠٢	(مليون دولار أمريكي)
٦٠,٩	٥٢,٠	سندات ذات تقييم AAA/Aaa
٦١٣,٧	٢٧٥,٢	سندات حكومات دول مجلس التعاون الخليجي
٤٤٨,٩	٣٧١,٦	سندات صادرة عن استثمانيين آخرين
١,٥	٢,٣	سندات دين أخرى
١,١٢٥,٠	٧٠١,١	

استثمارات في حقوق متاحة للبيع

٢٠٠١	٢٠٠٢	(مليون دولار أمريكي)
٣,٣	٢٣,٦	استثمارات مدرجة في الحقوق
١٠,٣	٧٩,٧	استثمارات غير مدرجة في الحقوق
١٣,٦	١٠٣,٣	
٣,٠٥٥,٦	٣,٥٦٤,١	الإجمالي

إن استثمارات في الأوراق المالية بمبلغ ٢,٣٠٠,٦ مليون دولار أمريكي (٢,٤٧٤,٥ : ٢٠٠١) مليون دولار أمريكي) مرهونة كضمان للاقتراضات وفقاً لأوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها .

خلال السنة تم تكوين مخصص بمبلغ ٥,٧ مليون دولار أمريكي (٢٠٠١ : لا شيء دولار أمريكي) للانخفاض في قيمة ديون معينة وأوراق مالية تحمل فائدة تحت فئة محتفظ بها للاستحقاق . إن الاستثمارات الظاهرة أعلاه هي بالصافي بعد المخصص .

إيضاحات حول البيانات المالية تتمة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢

٧ قروض وصناديق ائتمانية

٢٠٠١	٢٠٠٢	(مليون دولار أمريكي)
٢٤٥,٨	١٢١,٨	قروض وسلفيات إلى العملاء
٢٤٢,١	٣٠٥,٠	صناديق ائتمانية
٤٨٧,٩	٤٢٦,٨	

يتضمن مبلغ قروض وسلفيات إلى العملاء في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ قرض إلى حكومات دول مجلس التعاون الخليجي بمبلغ ٤٩,٧ مليون دولار أمريكي (٢٠٠١): ١٢٠,٤ مليون دولار أمريكي).

لم يكن هناك تركيزات هامة في القطاع الصناعي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ و ٣١ ديسمبر ٢٠٠١.

(أ) مخصص خسائر القروض

٢٠٠١	٢٠٠٢	(مليون دولار أمريكي)
٤,٨	٤,٧	الرصيد في بداية السنة
-	(٠,٨)	مبالغ مستخدمة
(٠,١)	٠,١	صافي المحمل/(استرداد) للسنة
٤,٧	٤,٠	الرصيد في نهاية السنة

(ب) مخصص ضمانات القروض

٢٠٠١	٢٠٠٢	(مليون دولار أمريكي)
٢,٦	٣,٤	الرصيد في بداية السنة
٠,٨	-	المحمل على السنة
٣,٤	٣,٤	الرصيد في نهاية السنة

٨ مستحقات من المساهمين

يمثل هذا البند مبدئياً الرصيد غير المدفوع من بيع بنك الخليج الدولي إلى المساهمين في ٧ إبريل ٢٠٠١. سيتم دفع هذا الرصيد القائم من أي توزيعات أرباح مستقبلية مستلمة من قبل المساهمين من بنك الخليج الدولي ومن المؤسسة. يحمل الرصيد القائم معدل عائد يتم احتسابه سنوياً. إن معدل العائد في سنة ٢٠٠٢ كان ٤,١٩٪ (٢٠٠١: ٤,٣٣٪).

٩ صناديق أسهم

٢٠٠١	٢٠٠٢	(مليون دولار أمريكي)
١٩,٩	٩,٦	استثمارات أسهم مسعرة
١١٩,٣	١٢٩,١	استثمارات أسهم غير مسعرة
١٣٩,٢	١٣٨,٧	
(٢١,٣)	(٣٠,٧)	مخصص للانخفاض في القيمة
١١٧,٩	١٠٨,٠	

يتم إظهار استثمارات الأسهم غير المسعرة والتي يحتفظ بها من قبل صناديق الأسهم بالتكلفة ناقصاً أي خسائر للانخفاض في القيمة، حيث أنه لا يمكن تحديد القيمة العادلة لتلك الاستثمارات بصورة موثوقة. لا يوجد سوق نشط لهذه الاستثمارات ولا توجد مؤخرًا أي معاملة تقدم إثباتًا للقيمة العادلة الحالية.

فيما يلي ملخص للتغير في رصيد مخصصات الانخفاض في قيمة صناديق الأسهم.

٢٠٠١	٢٠٠٢	(مليون دولار أمريكي)
١٢,٧	٢١,٣	الرصيد في بداية السنة
٨,٦	٩,٤	المحمل على السنة
٢١,٣	٣٠,٧	الرصيد في نهاية السنة

١٠ استثمار في مشاريع ومساهمات الأسهم

٢٠٠١	٢٠٠٢	(مليون دولار أمريكي)
١٠٧,٢	١٠٤,٣	استثمارات مشاريع محتسبة بطريقة حقوق الملكية
٢١٦,٨	٢٠١,٦	استثمارات في مشاريع أخرى ومساهمات في أسهم حقوق
٣٢٤,٠	٣٠٥,٩	
(٢١,٧)	(٣٠,١)	مخصص للانخفاض في القيمة
٣٠٢,٣	٢٧٥,٨	

(أ) استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية

فيما يلي تفاصيل الاستثمارات في المشاريع والتي تحتسب بطريقة حقوق الملكية:

القيمة الدفترية		الحصة في		شركة المنتجات البيتوميئية المحدودة شركة الخليج للإستثمار الصناعي شركة البحرين للصناعات الدوائية الشركة الوطنية لثاني أكسيد التيتانيوم شركة مزارع دواجن الصفاء شركة المنار للبلاستيك الشركة الكويتية العالمية للصناعات المتطورة شركة ظفار للصناعات السمكية شركة سلتكس لصناعة النسيج شركة روابي الإمارات
(مليون دولار أمريكي) ٢٠٠١	(مليون دولار أمريكي) ٢٠٠٢	رأس المال %	رأس المال (مليون دولار أمريكي)	
٢١,٨	٢٠,٨	١٠٠,٠	٦,٧	
٣٧,٨	٣٦,٤	٥٠,٠	٨٠,٠	
٠,٧	٠,٧	٤٠,٠	٢,٨	
٢٥,١	٢٧,٢	٣٣,٠	٤٦,٧	
٤,١	٤,٠	٣٠,٩	١٣,٠	
١,٠	٠,٧	٣٠,٠	٣,٥	
١,٦	٠,٧	٢٥,٠	٦,٧	
٣,١	٠,٨	٢٣,٨	٢٠,٨	
١,٢	١,٠	٢٣,٠	١٠,٦	
١٠,٨	١٢,٠	٢٢,٥	٤٢,٥	
١٠٧,٢	١٠٤,٣			

(ب) مساهمات أسهم واستثمارات في مشاريع

٢٠٠١	٢٠٠٢	(مليون دولار أمريكي)
٢٢,٢	٥٥,٩	استثمارات مدرجة
١٩٤,٦	١٤٥,٧	استثمارات غير مدرجة
٢١٦,٨	٢٠١,٦	

تظهر الاستثمارات غير المدرجة بالتكلفة ناقصا لأي خسائر للانخفاض في القيمة حيث لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بصورة موثوقة. لا يوجد سوق نشط لهذه الاستثمارات ولا توجد مؤخرا أي معاملة تقدم إثباتا للقيمة العادلة الحالية.

إيضاحات حول البيانات المالية تتمة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢

١٠ استثمار في مشاريع ومساهمات الأسهم تتمة (ج) مخصص للانخفاض في قيمة استثمارات في مشاريع ومساهمات أسهم فيما يلي حركة المخصصات:

٢٠٠١	٢٠٠٢	(مليون دولار أمريكي)
١٧,٢	٢١,٧	الرصيد في بداية السنة
-	(٤,٧)	مبالغ مستخدمة
٤,٥	١٣,١	صافي المحمل على السنة
٢١,٧	٣٠,١	الرصيد في نهاية السنة

١١ عقار وموجودات ثابتة أخرى

٢٠٠١	٢٠٠٢	(مليون دولار أمريكي)	
صافي القيمة الدفترية	صافي القيمة الدفترية	الاستهلاك المتراكم	التكلفة
٢٢,٩	٢١,٧	٢,٤	٢٤,٠
٨,٥	٧,٠	١٢,٥	١٩,٦
٣١,٤	٢٨,٧	١٤,٩	٤٣,٦

لم يكن هناك إضافات أو استبعادات هامة خلال السنة. إن أعباء الاستهلاك للسنة هي ٣,١ مليون دولار أمريكي (٢٠٠١: ٣,١ مليون دولار أمريكي).

١٢ موجودات أخرى

٢٠٠١	٢٠٠٢	(مليون دولار أمريكي)
٦٨,١	٦٦,١	فوائد مستحقة، رسوم وعمولات
٢٠,٠	-	مستحق من شركة الخليج للاستثمار الصناعي
٠,٤	٢٧,٩	موجودات مشتقة مستخدمة في التغطية
٢٩,٧	٢٩,٦	موجودات مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
٢٣,٧	٢٢,٥	شهرة ناتجة من شراء استثمارات
١,٠	١,٤	مدفوعات مقدمة
٣٥,٢	٢,٤	موجودات أخرى متضمنة أرصدة مدينة
١٧٨,١	١٤٩,٩	

١٣ الودائع

٢٠٠١	٢٠٠٢	(مليون دولار أمريكي)
٣٠٣,٠	٣٠٣,١	ودائع من البنك المركزي
٨٧١,٥	٧٥٥,٥	ودائع من بنوك أخرى
-	٤٣٧,٨	ودائع إسلامية
٢٩٠,٣	٢٠٨,٧	ودائع أخرى
١,٤٦٤,٨	١,٧٠٥,١	

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ بلغت الودائع من حكومات دول مجلس التعاون الخليجي والبنوك المركزية ومؤسسات أخرى في دول مجلس التعاون الخليجي ١,٢٨٠,٠ مليون دولار أمريكي (٢٠٠١: ١,٠٦٠,٣ مليون دولار أمريكي).

١٤ تمويل لأجل

٢٠٠١	٢٠٠٢	(مليون دولار أمريكي)
١٦٠,٠	١٦٠,٠	قرض الريال السعودي بمعدل عائم مستحق في ٢٠٠٤
-	٣٠٠,٠	ورقة معدل عائم لمؤسسة الخليج للاستثمار مستحق في ٢٠٠٧
١٦٠,٠	٤٦٠,٠	

خلال السنة، أصدرت المؤسسة أوراق معدل عائم تستحق في ٢٠٠٧ وتحمل معدل فائدة بسعر الليبور إضافة إلى ٤٠ نقطة أساس.

١٥ مطلوبات أخرى

٢٠٠١	٢٠٠٢	(مليون دولار أمريكي)
٤٨,٠	٤٨,٩	فوائد مستحقة
٢٠,١	٥٧,٢	مطلوبات مشتقة مستخدمة للتغطية
٣٤,٣	٣٣,٧	مكافأة نهاية خدمة للموظفين
٣,٤	٣,٣	مخصصات أخرى
٧,٧	٨,٧	مطلوبات أخرى متضمنة أرصدة دائنة ومصارييف مستحقة
١١٣,٥	١٥٠,٩	

إيضاحات حول البيانات المالية تتمة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢

١٦ حقوق المساهمين

١.١٦ يتألف رأس المال المصرح به والمصدر من ٢,١ مليون سهم بقيمة ١,٠٠٠ دولار أمريكي للسهم (٢٠٠١: ٢,١ مليون سهم بقيمة ١,٠٠٠ دولار أمريكي للسهم). يبلغ رأس المال المدفوع ٧٥٠ مليون دولار أمريكي (٢٠٠١: ٧٥٠ مليون دولار أمريكي).

٢.١٦ وفقا لقانون الشركات التجارية الكويتي وعقد تأسيس المؤسسة، يتم تحويل ١٠٪ من صافي دخل السنة إلى الاحتياطي الإجمالي الغير قابل للتوزيع حتى يبلغ هذا الاحتياطي ٥٠٪ من رأس مال الشركة كحد أدنى.

٣.١٦ لم يتم أي تحويل إلى الاحتياطي الاختياري للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٠٠١ بناء على قرار اتخذ في اجتماع الجمعية العمومية للمساهمين.

٤.١٦ يتألف أرباح غير محققة من موجودات متاحة للبيع من صافي التغير المتراكم في القيمة العادلة لموجودات متاحة للبيع محتفظ بها من قبل المؤسسة.

١٧ إيرادات تشغيلية أخرى

٢٠٠١	٢٠٠٢	(مليون دولار أمريكي)
١٠,٠	١٠,٣	صافي ربح من أوراق مالية للمتاجرة وصناديق إدارة
(٠,٣)	(٥,٣)	صافي الخسارة من أوراق مالية للاستثمار
٠,٤	٤,٨	صافي الربح من بيع استثمارات في مشاريع ومساهمات
٥,٩	٥,٩	صافي الربح من بيع استثمارات متاحة للبيع محول من حقوق المساهمين
٨,٦	٣,٠	إيراد من صناديق أسهم
١٩,١	١٤,٤	إيراد من مشاريع ومساهمات
٠,٢	٠,٣	ربح من صرف العملات الأجنبية
٥,٥	٥,٦	إيراد من توزيعات الأرباح
٢,٣	٤,٦	أتعاب وعمولات وإيرادات مختلفة
٥١,٧	٤٣,٦	

١٨ مخصص خسائر الانخفاض في القيمة

٢٠٠١	٢٠٠٢	(مليون دولار أمريكي)
(٨,٦)	(٩,٤)	صناديق أسهم
(٤,٥)	(١٣,١)	مشاريع ومساهمات في أسهم
(٠,٧)	(٠,١)	قروض وضمانات قروض
-	(٥,٧)	استثمارات في أوراق مالية
(١٣,٨)	(٢٨,٣)	

١٩ بند غير عادي

قامت لجنة تعويضات الأمم المتحدة باستكمال مراجعة المطالبة المقدمة من قبل المؤسسة فيما يتعلق بالخسائر المتكبدة نتيجة للغزو والاحتلال العراقي للكويت في عام ١٩٩٠، وقامت بمنح تعويض بمبلغ ٣٤,٣ مليون دولار أمريكي. خلال السنة استلمت المؤسسة مبلغ ٢٥,٠ مليون دولار أمريكي. تم استلام الرصيد المتبقي بمبلغ ٩,٣ مليون دولار أمريكي في ١٦ يناير ٢٠٠٢.

٢٠ التضاعد ومكافأة نهاية الخدمة

يوجد بالمؤسسة نظام اشتراك اختياري ونظام مكافأة نهاية الخدمة والتي تشمل جميع العاملين بالمؤسسة. ويحدد الاشتراك في النظام الاختياري على أساس نسبة مئوية من المرتب الخاضع للمعاش ويتكون من اشتراك من العاملين بالإضافة إلى اشتراك مماثل من المؤسسة بحد معين. ويحدد الاشتراك في نظام مكافأة نهاية الخدمة على أساس نسبة مئوية من المرتب الخاضع للمعاش وعدد سنوات الخدمة للعاملين. ويحدد المبلغ الذي يدفع كمكافأة نهاية لعاملين معينين طبقاً للمتطلبات القانونية في الكويت.

كان إجمالي تكلفة مكافأة نهاية الخدمة والمتضمنة في مصاريف موظفين مبلغ ٢,٨ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ (٢٠٠١: ٣,٠ مليون دولار أمريكي).

٢١ توزيعات الأرباح

تمت الموافقة على توزيعات أرباح بمبلغ ١٠٠ دولار أمريكي للسهم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ (٢٠٠١: ١٠٠ دولار أمريكي للسهم) في اجتماع الجمعية العمومية للمساهمين المنعقدة في ١٥ مارس ٢٠٠٣. وسوف يتم استخدام تلك التوزيعات لتسديد مستحقات من المساهمين (إيضاح ٨).

٢٢ استحقاق الموجودات والمطلوبات

(مليون دولار أمريكي)				
الإجمالي	أكثر من ٥ سنوات	من سنة إلى ٥ سنوات	من ٢ شهور إلى سنة	خلال ٢ شهور
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢				
الموجودات				
٣,٥	-	-	-	٣,٥
٤٤٢,٣	-	-	٣٠,٠	٤١٢,٣
١٠,٢	-	-	-	١٠,٢
٣٠٨,٧	٢٨٦,٣	٣,٣	-	١٩,١
٣,٥٦٤,١	٦٢٨,٦	٢,٣٨٤,١	٣٩٤,٢	١٥٧,٢
٤٢٦,٨	٥٥,٤	٣١٢,٨	٤٣,٩	١٤,٧
٤٨٦,٩	٤١١,٩	-	-	٧٥,٠
١٠٨,٠	٩١,٢	١٥,٤	-	١,٤
٢٧٥,٨	٢٧٥,٨	-	-	-
٢٨,٧	٢٨,٧	-	-	-
١٤٩,٩	٤٥,٧	٥,٧	٣٣,٧	٦٤,٨
٥,٨٠٤,٩	١,٨٢٣,٦	٢,٧٢١,٣	٥٠١,٨	٧٥٨,٢
إجمالي الموجودات				
المطلوبات وحقوق المساهمين				
٢,٣١٠,٨	-	-	١,٢٢٧,٤	١,٠٨٣,٤
١,٧٠٥,١	-	٤٣,٥	١٩٥,٧	١,٤٦٥,٩
٤٦٠,٠	-	٤٦٠,٠	-	-
١٥٠,٩	٦٩,٢	٢٣,٢	٢٢,٣	٣٦,٢
١,١٧٨,١	١,١٧٨,١	-	-	-
٥,٨٠٤,٩	١,٢٤٧,٣	٥٢٦,٧	١,٤٤٥,٤	٢,٥٨٥,٥
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين				
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١				
٥,٥٤١,٠	١,٦٢٣,٩	٢,٣٢٩,٧	٦٢٣,٦	٩٦٣,٨
٥,٥٤١,٠	١,١٢٤,٠	٢١٠,٣	١,٤١٩,١	٢,٧٨٧,٦
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين				

إن استحقاق الموجودات والمطلوبات مبني على أساس ترتيبات سداد تعاقدية والتي لا تعتمد على الاستحقاقات الفعلية للودائع كما هو مدون في سجلات محجوزات الودائع وحق المقترضين في تسديد التزاماتهم مع أو بدون جزاءات سداد. إن ضوابط التسوية مبنية على أساس استحقاقات الموجودات والمطلوبات التعاقدية.

إيضاحات حول البيانات المالية تتمة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢

٢٣ إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات ومعدلات الفائدة الفعلي

معدل الفائدة الفعلي %	الإجمالي	بنود لا تحمل فائدة	أكثر من سنة	من ٣ شهور إلى سنة	خلال ٣ شهور	(مليون دولار أمريكي)
						في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢
						الموجودات
-	٣,٥	-	-	-	٣,٥	تقد في الصندوق و لدى البنوك
٢,٠١	٤٤٢,٣	-	-	٣٠,٠	٤١٢,٣	ودائع
٣,٤٠	١٠,٢	-	-	-	١٠,٢	أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة بيعها
٤,٥٠	٣٠٨,٧	٣٠٥,٤	٣,٣	-	-	أوراق مالية للمتاجرة وصناديق مدارة أوراق مالية للاستثمار :
٥,٣٠	٢,١٠٦,٧	-	١,٦٨٩,١	٣٠١,١	١١٦,٥	معدل ثابت
٢,٩٧	١,٣٥٤,١	(٥,٧)	-	٢٧٩,١	١,٠٨٠,٧	معدل عائم
-	١٠٣,٣	١٠٣,٣	-	-	-	أسهم
١,٧٧	٤٢٦,٨	(٣,٩)	٢,٦	٩٤,٥	٣٣٣,٦	قروض وصناديق ائتمانية
٤,١٩	٤٨٦,٩	-	٤١١,٩	-	٧٥,٠	مستحق من المساهمين
-	١٠٨,٠	١٠٨,٠	-	-	-	صناديق أسهم
-	٢٧٥,٨	٢٧٥,٨	-	-	-	استثمار في مشاريع ومساهمات أسهم
-	١٧٨,٦	١٧٨,٦	-	-	-	عقار وموجودات أخرى
	٥,٨٠٤,٩	٩٦١,٥	٢,١٠٦,٩	٧٠٤,٧	٢,٠٣١,٨	إجمالي الموجودات
						المطلوبات وحقوق المساهمين
٢,٥٧	٢,٣١٠,٨	-	-	١,٢٢٧,٤	١,٠٨٣,٤	أوراق مالية مبيعة بموجب اتفاقيات إعادة شرائها
٢,٢٥	١,٧٠٥,١	-	-	٢٣٩,٢	١,٤٦٥,٩	ودائع
٢,٥٦	٤٦٠,٠	-	-	-	٤٦٠,٠	تمويل لأجل
-	١٥٠,٩	١٥٠,٩	-	-	-	مطلوبات أخرى
-	١,١٧٨,١	١,١٧٨,١	-	-	-	حقوق المساهمين
	٥,٨٠٤,٩	١,٣٢٩,٠	-	١,٤٦٦,٦	٣,٠٠٩,٣	إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين
						أدوات مشتقة
-	-	-	-	(١٢٤,٨)	١٢٤,٨	فجوة حساسية معدل الفائدة
-	(٣٦٧,٥)	٢,١٠٦,٩	(٨٨٦,٧)	(١٢٤,٨)	(٨٥٢,٧)	فجوة حساسية معدل الفائدة المتراكم
						في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١
-	(٣٢٧,٩)	١,٩٢٨,٤	(٧٢٦,٤)	(٧٢٦,٤)	(٨٧٤,١)	فجوة حساسية معدل الفائدة
-	-	٣٢٧,٩	(١,٦٠٠,٥)	(١,٦٠٠,٥)	(٨٧٤,١)	فجوة حساسية معدل الفائدة المتراكم

تعتمد إعادة التسعير على الفترة المتبقية وحتى تاريخ تحديد أسعار الفائدة المقبل. إن إعادة تسعير الإستثمارات ذات الفائدة العائمة والقروض يشتمل على تأثير مبادلات معدل الفائدة المستخدمة لتعديل خصائص معدل الفائدة لمعاملات محددة. يتم خصم المخصص العام لخسائر القروض من الموجودات التي لا تحمل فائدة.

٢٤ ارتباطات والتزامات محتملة

من أجل الوفاء بمتطلبات العملاء في الأوقات الاعتيادية، توجد للمؤسسة ارتباطات لتمديد الائتمان ومنح ضمانات مالية واعتمادات مستندية لضمان أداء العملاء للأطراف الأخرى. إن مخاطر الائتمان في تلك المعاملات تعتبر عموماً أقل من المبلغ التعاقدية. يوضح الجدول أدناه المبالغ الاسمية للارتباطات القائمة وما يعادلها من الأخطار المرجحة والتي تحتسب بموجب إرشادات كفاية رأس المال لبنك التسويات الدولي (BIS).

مبالغ مخاطر الائتمان

٢٠٠١		٢٠٠٢		
مايعادلها من المخاطر المرجحة	مبالغ رئيسية مفترضة	مايعادلها من المخاطر المرجحة	مبالغ رئيسية مفترضة	(مليون دولار أمريكي)
٥٩,٨	٥٩,٨	٥٣,٨	٥٣,٨	معاملات متعلقة بينود محتملة
١٢,٥	٥٠,١	٦,٢	٢٤,٧	التزامات قرض غير مسحوب والتزامات مؤمن عليها بموجب إصدار أوراق وتسهيلات مدورة
٧٢,٣	١٠٩,٩	٦٠,٠	٧٨,٥	الإجمالي

إن الارتباطات والتزامات المحتملة أعلاه تحمل مخاطر ائتمان خارج الميزانية العمومية وذلك لأنه فقط يتم إدراج الأتعاب الناشئة ومستحقات لخسائر محتملة في الميزانية العمومية إلى أن يتم الوفاء بالارتباطات أو انقضائها. والعديد من الارتباطات والتزامات محتملة تنقضي بدون أن يتم منحها كلياً أو جزئياً. وعليه، لا تمثل المبالغ التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل.

٢٥ المشتقات والصراف الأجنبي

تستخدم المؤسسة أدوات المشتقات والصراف الأجنبي للوفاء باحتياجات العملاء، تحقيق إيرادات من المتاجرة لتغطية تعرضها لمخاطر السوق والفائدة والعملية وكجزء من نشاط إدارة موجوداتها ومطلوباتها.

في حالة معاملات الاشتقاق فإن المبلغ الافتراضي لا ينتقل بين الأطراف المتعاقدة، إنما هو معيار يستخدم لاحتساب المدفوعات. وبينما يستخدم المبلغ الافتراضي كمقياس لحجم المشتقات وأسواق الصراف الأجنبي، إلا أنه لا يعتبر مقياساً لمخاطر السوق ولا لمخاطر الائتمان. إن مقياس المؤسسة لتعرضها للائتمان هي تكلفة استبدال العقود بالأسعار الجارية في السوق في حالة تخلف الطرف الآخر عن الدفع قبل التاريخ المحدد للتسوية. وتمثل مبالغ مخاطر الائتمان الأرباح الإجمالية غير المحققة من المعاملات قبل الأخذ في الحسبان توفر أية ضمانات إضافية أو أية إتفاقيات تشبيك رئيسية.

احتساب التغطية

إن مبادلات معدل الفائدة والتي بموجبها تقوم المؤسسة بدفع معدل فائدة ثابت وتسلم معدل فائدة عائتم، يتم استخدامها في تغطيات القيمة العادلة للأوراق المالية المتاحة للبيع وذات الفائدة الثابتة.

بتاريخ الميزانية العمومية كان المبلغ الافتراضي لمبادلات معدل الفائدة المستخدمة في تغطية مخاطر معدل الفائدة ٥٦٠,٠ مليون دولار أمريكي (٢٠٠١): ٢٧٨,٢ مليون دولار أمريكي) وكانت صافي قيمتها العادلة خسارة مبادلة بمبلغ ٥٧,٢ مليون دولار أمريكي (٢٠٠١: ٢٠,١ مليون دولار أمريكي). بلغ ربح المطابقة على الأوراق المالية المغطاة ذات الدخل الثابت ٥٤,٧ مليون دولار أمريكي (٢٠٠١: ١٩,٣ مليون دولار أمريكي).

إيضاحات حول البيانات المالية تتمة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢

أنشطة المتاجرة

يلخص الجدول التالي إجمالي المبالغ الافتراضية، صافي القيمة العادلة ومبالغ مخاطر الائتمان المتعلقة بصرف العملات وأدوات المشتقات المالية المحفوظ بها للمتاجرة.

المبالغ الإفتراضية	صافي القيمة العادلة	مبالغ مخاطر الإئتمان
(مليون دولار أمريكي)		
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢		
عقود الصرف الأجنبي:		
٨٣٣,٧	٠,٧	١٠١
١١٣,١	(٣,٦)	-
١١٣,١	٣,٦	٣,٦
١,٠٥٩,٩	٠,٧	٤,٧
الإجمالي		
عقود معدل الفائدة:		
٥١,٥	-	٠,٩
٥١,٥	-	٠,٩
١,١١١,٤	٠,٧	٥,٦
الإجمالي الكلي		
(مليون دولار أمريكي)		
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١		
عقود الصرف الأجنبي:		
٢٦٨,٥	٠,١	٠,٢
٣٨,٩	-	-
٣٨,٩	-	-
٣٤٦,٣	٠,١	٠,٢
الإجمالي		
عقود معدل الفائدة:		
١٤٢,٧	٠,٣	١,١
١٤٢,٧	٠,٣	١,١
٤٨٩,٠	٠,٤	١,٣
الإجمالي الكلي		

تحليل العملاء

(مليون دولار أمريكي)		
البنوك	أخرى	الإجمالي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢		
مبالغ مخاطر الائتمان		
٥,٤	-	٥,٤
٠,٢	-	٠,٢
-	-	-
٥,٦	-	٥,٦
الإجمالي		
(مليون دولار أمريكي)		
البنوك	أخرى	الإجمالي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١		
مبالغ مخاطر الائتمان		
١,٠	-	١,٠
-	-	-
٠,٣	-	٠,٣
١,٣	-	١,٣
الإجمالي		

تتركز مخاطر الائتمان على البنوك الرئيسية لمنظمة التعاون الاقتصادي.

تحليل الاستحقاقات

(مليون دولار أمريكي)				
سنة	٢ و ٣ سنوات	٤ و ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
٣١ ديسمبر ٢٠٠٢				
المبالغ الافتراضية				
١,٠٥٩,٩	-	-	-	١,٠٥٩,٩
٢٠,٠	٣١,٥	-	-	٥١,٥
١,٠٧٩,٩	٣١,٥	-	-	١,١١١,٤
الإجمالي				
(مليون دولار أمريكي)				
سنة	٢ و ٣ سنوات	٤ و ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
٣١ ديسمبر ٢٠٠١				
المبالغ الافتراضية				
٣٤٦,٣	-	-	-	٣٤٦,٣
٩٤,٦	٣٠,٠	١٨,١	-	١٤٢,٧
٤٤٠,٩	٣٠,٠	١٨,١	-	٤٨٩,٠
الإجمالي				

إيضاحات حول البيانات المالية تتمة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢

٢٦ التوزيع الجغرافي لمخاطر الموجودات

أوراق مالية مشتراة بموجب نقد وأرصدة بنكية وودائع	أوراق مالية للمتاجرة والاستثمار وصناديق مدارة	قروض وسلفيات ومستحق من المساهمين	(مليون دولار أمريكي)
٤٠٤,٥	٦١٦,١	٦٠٨,٧	مجلس التعاون الخليجي
-	١١,٣	-	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
٤٠,٣	١٥٠١,٥	٣٠,٠	أوروبا
٠,٩	١,٥٨٥,٥	٢٧٥,٠	شمال أمريكا
٠,١	١٥٨,٤	-	آسيا
٤٤٥,٨	٣,٨٧٢,٨	٩١٣,٧	الإجمالي

صناديق أسهم استثمارات في مشاريع ومساهمات أسهم	ارتباطات والتزامات محتملة	٢٠٠٢ الإجمالي	٢٠٠١ الإجمالي	(مليون دولار أمريكي)
٢٧٥,٨	٧٨,٥	١,٩٨٣,٦	٢,٣١٢,٤	مجلس التعاون الخليجي
-	-	١١,٣	١٠,٩	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
٢٣,٧	-	١,٦٠٥,٧	١,٣١٣,٩	أوروبا
٨٢,٣	-	١,٩٤٣,٧	١,٥٨٥,٩	شمال أمريكا
٢,٠	-	١٦٠,٥	٢١٨,٣	آسيا
٣٨٣,٨	٧٨,٥	٥,٧٠٤,٨	٥,٤٤١,٤	الإجمالي

تحليل المشتقات ومعاملات العملات الأجنبية مبين في الإيضاح ٢٥.

٢٧ معلومات عن القيمة العادلة

إن القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة لا تختلف ما دما عن قيمتها الاسمية بتاريخ الميزانية العمومية، باستثناء القروض وأدوات أخرى ذات فائدة محتفظ بها لحين استحقاقها (انظر إيضاح ٦) والتي تزيد قيمتها العادلة بمبلغ ٧,٤ مليون دولار أمريكي عن قيمتها الاسمية (٢٠٠١: ٩,٥ مليون دولار أمريكي زيادة عن قيمتها الاسمية).

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن استبدال الأصل به أو سداد التزام بين أطراف ذات معرفة ورغبة في معاملات على أسس تجارية متكافئة. ومن المفهوم ضمناً في تعريف القيمة العادلة افتراض الاستمرارية لأعمال المؤسسة وعدم وجود نية أو حاجة للتصفية أو تقليص عملياتها بشكل مادي أو أن تتولى معاملات بشروط غير ملائمة.

٢٨ معاملات مع أطراف ذات صلة

تم خلال العام إجراء معاملات معينة مع أطراف لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع مساهمي المؤسسة. وتشتمل هذه المعاملات على سوق النقد ، الصرف الأجنبي، الاستثمار، الإقراض ومعاملات أوراق مالية تمت على أسس متكافئة وفقا للأسعار الافتتاحية للسوق. تم الإفصاح عن حجم هذه المعاملات في الإيضاحات المتعلقة بها في البيانات المالية.

٢٩ أنشطة أمانة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢، بلغ موجودات الغير تحت الإدارة ٢٠٢,٦ مليون دولار أمريكي (٢٠٠١: لا شيء دولار أمريكي). يتم إدارة تلك الموجودات بشكل أمانة وبالتالي تستثنى من الميزانية العمومية.

٣٠ أرقام المقارنة

تم تعديل أرقام المقارنة، حيث كان ضروريا، ليتناسب مع عرض السنة الحالية.

الاستثمارات المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي

الحصة المستمكة في رأس المال (%)	مجموع حقوق المساهمين (بملايين الدولارات)	دولة المقر	
الشركات الزميلة			
١٠٠,٠	٢٠,٨	المملكة العربية السعودية	شركة المنتوجات البيتومينية المحدودة (بيتومات)
٥٠,٠	٧٢,٨	مملكة البحرين	شركة الخليج للاستثمار الصناعي
٤٠,٠	١,٨	مملكة البحرين	شركة البحرين لصناعية الأدوية (بيدافارم)
٣٣,٠	٨٢,٦	المملكة العربية السعودية	الشركة الوطنية لإنتاج ثاني أكسيد التيتانيوم (كريستال)
٣٠,٩	١٢,٨	سلطنة عُمان	شركة مزارع دواجن الصفاء
٣٠,٠	٢,٣	المملكة العربية السعودية	شركة المنار للمنتجات البلاستيكية
٢٥,٠	٣,٠	دولة الكويت	الشركة الكويتية العالمية للصناعات المتطورة
٢٣,٨	٤,٥	سلطنة عُمان	شركة ظفار للصناعات السمكية
٢٣,٠	٤,٢	مملكة البحرين	شركة سلتكس لصناعة النسيج
٢٢,٥	٥٣,٤	الامارات العربية المتحدة	شركة روابي الامارات (سابقا شركة الروابي للألبان)
المساهمات الأخرى			
١٩,٥	٢,٧	سلطنة عُمان	شركة مجاجر الخليج
١٦,٣	٠,٦	دولة قطر	شركة قطر للحديد المقولب (قاييكو)
١٥,٠	٥٥,٦	المملكة العربية السعودية	شركة الالكترونيات المتقدمة المحدودة
١٥,٣	٢,٤	دولة الكويت	الشركة الوطنية للخدمات البيئية (نيسكو)
١٢,٥	٤,٢	المملكة العربية السعودية	الشركة العربية لصناعة المبيدات (مبيد)
١٢,٠	١٧٩,٦	المملكة العربية السعودية	شركة التصنيع الوطنية للبتروكيماويات
١٧,٧	٥١,٥	الامارات العربية المتحدة	شركة انتربلاست المحدودة
١١,٢	١٤,٣	دولة قطر	الشركة العربية القطرية لإنتاج الألبان
١٠,٠	٣٧,٢	المملكة العربية السعودية	شركة السلام للطائرات المحدودة
١٠,٠	١٠,٨	المملكة العربية السعودية	شركة الخليج للسبائك المعدنية (سبائك)
١٠,٠	٩٨,٩	المملكة العربية السعودية	شركة جريز للتسويق
١٠,٠	١٣,٨	سلطنة عُمان	الشركة الوطنية لمنتجات الألمنيوم
١٠,٠	٧٣,٤	دولة قطر	شركة رأس لفان
١٠,٠	١١٦,٠	المملكة العربية السعودية	شركة الزامل للاستثمار الصناعي
٦,٥	١١,٧	دولة الكويت	الشركة الوطنية للصناعات الدوائية
٨,٠	٣٧,٧	مملكة البحرين	شركة الأوراق المالية والاستثمار (سيكو)
٧,٥	٤٩,٠	المملكة العربية السعودية	شركة الجبيل للصناعات الكيماوية (جنا)
٥,٩	٦٧,٣	مملكة البحرين	شركة الخليج لدرفلة الألمنيوم (جارمكو)
٤,٧	٦٣٩,١	المملكة العربية السعودية	الشركة العربية للألياف الصناعية (ابن رشد)
٤,٠	٧٧,٠	الامارات العربية المتحدة	الشركة العالمية لزراعة الأسماك
٢,٣	١٣٢,٦	سلطنة عُمان	الشركة المتحدة للطاقة
٢,٠	١٤٦,٢	الامارات العربية المتحدة	شركة الواحة العالمية للتأجير (واحة)
١,٦	٣٧٤,٣	الامارات العربية المتحدة	شركة الثريا للاتصالات الفضائية
٠,٦	٥٨١,٧	دولة قطر	شركة اتصالات قطر (كيوتل)

الدليل الإداري للمؤسسة

الإدارة العليا
الرئيس التنفيذي
هشام عبدالرزاق الرزوقي

الأسواق العالمية

رئيس الأسواق العالمية
ورئيس إدارة الأصول
جمال السعيد

الاستثمارات البديلة،
الشركات الخاصة
والأسهم العالمية
روميو بريونس

أبحاث الأسهم
عمر عبدالله

الأسهم الخليجية
عبدالرحمن السعيد

رئيس التسويق
حمزة بهبهاني

رئيس الخزينة
يعقوب العوضي

السندات
عبدالعزيز الملا

كبير المتداولين
مارتن جوي

الأسواق النقدية
ماثيو ابراهام

العنوان

العنوان البريدي
ص. ب ٣٤٠٢
الصفحة ١٣٠٣٥
دولة الكويت

هاتف
(+٩٦٥) ٢٢٢ ٥٠٠٠

الاستثمارات المباشرة

رئيس الاستشارات المالية والمرافق،
ورئيس الخدمات المالية
شفيق علي

رئيس الاستشارات المالية والمرافق
محمود راتب

رئيس المشاريع المتنوعة
والصناعة التحويلية
خالد العوضي

رئيس الصناعة التحويلية
خالد القديري

المكتب التنفيذي

رئيس إدارة الاقتصاد
والاستراتيجية
د. سليمان دمير

رئيس الرقابة المالية
وإدارة المخاطر
غسان ترزي

رئيس التدقيق الداخلي
أنتوني ايد

رئيس الموارد البشرية
والشؤون الإدارية
هاني المير

رئيس الخدمات المساندة
محمد الصانع

رئيس تقنية المعلومات
هاني الشخص

رئيس العمليات
شوقي خلف

سويقت
GCOR KWKW

الإنترنت
www.gulfinvestmentcorp.com

البريد الإلكتروني
gic@gic.com.kw

عنوان المراسلات
الشرق
شارع جابر المبارك
دولة الكويت

تليفاكس
(+٩٦٥) ٢٤٤ ٨٨٩٤